وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم: العلوم الاجتماعية

مذكرة بعنوان:

أثر الخطورة الإجرامية لدى أفراد عصابات الأحياء في الوسط الحضري و علاقتها بالعود الإجرامي –دراسة ميدانية حي بوزيان بولاية المدية،و براقي، الجزائر

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع الانحراف و الجريمة

إعداد الطالبين:

- دلاشي ياسين

- بوراكي العربي

إشراف الأستاذة:

- أ.د محمودي رقية

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمان الرحيم

مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ

سورة المائدة الاية: 32



بعد إنجاز هذا العمل المتواضع لا يسعنا إلا أن نحمد الله عز وجل الذي أمدنا بالقوة و الصبر على إتمام هذا البحث

نتقدم بجزيل الشكر و الامتنان و التقدير العميق إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة محمودي رقية لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة و لما منحته لنا من وقت و جهد و توجيه و إرشاد و تشجيع.

كذلك نتوجه بتشكراتنا إلى الأساتذة بكلية العلوم الاجتماعية كل واحد باسمه.

و يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذا البحث.

ولا يفوتنا إلا أن نعبر عن تقديراتنا الخالصة لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

إلى كل هؤلاء شكـــــــرا.



يقول تعالى: وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

الهى لا يطيب الليل الا بشكرك و لا يطيب النهار الا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات الا بذكرك .. ولا تطيب الاخرة الا بعفوك .. و لا تطيب الجنة الا برؤيتك

الى من بلغ الرسالة و ادى الامانة ..ونصح الامة..الى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

اهدي ثمرة جهدي: الي ملاكي في الحياة .. الى معنى الحب و الى معنى الحنان و التفاني .. الى بسمة الحياة و سر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسما لجراحي الى اغلى الحبايب على قلبي.

امي الغالية .. كلثوم قبلي

الى من كلله الله بالهيبة و الوقار .. الى من علمني العطاء بدون انتظار..الى من وهبني الحياة و الامل و النشأة على شغف اللإطلاع و المعرفة..

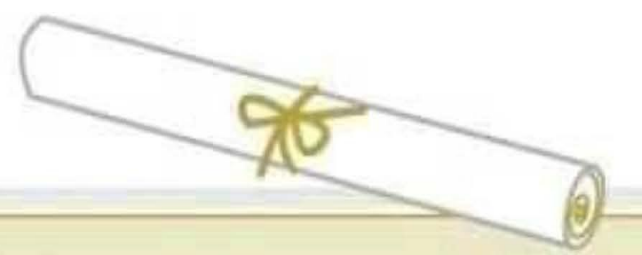
ابي الغالي .. دحمان دلاشي

الى من وهبني الله بنعمة وجودهم في حياتي الى العقد المتين اخوتي عبد الرزاق و بلال و عبد العزيز الى فضيلة و زهرة وجهيدة ونجاة الى الكتاكيت الصغار قصي و براء الدين و اميمة و مرام و ابناء اخواتي.

الى من دعمني و كان بجواري طيلة بحثي هذا .. الى من كان قوتي عندما تسلل الضعف في لحظات التعب الى نفسي.. العزيزة على قلبي مروة عتوت

دلاشي ياسين

.





اهداء

أهدي ثمرة جهدي الى :

إلى رمز الحب و الحنان ، إلى مصدر إلهامي... "أمي الغالية " و إلى مثلي الأعلى و قدوتي في الحياة .... "أبي الغالي"

أطال الله في عمرهما و متعهما بالصحة و العافية

إلى زوجتي رفيقة الدرب.... وإلى قرتا عيناي و فلذتا كبدي ابنتاي "رنيم و أفنان" حفظهما الله

إلى سندي في الحياة ....إخوتي الأعزاء

إلى أصدقائي و زملائي في العمل

إلى كل من ساهم في إنجاح هذا البحث

العربي بوراكي



ملخص الدراسة:

هدفت دراستنا الموسومة ب" الخطورة الإجرامية في الوسط الحضري لدى أفراد عصابات الأحياء و علاقتها بالعود الى السلوك الإجرامي" في كل من حي بوزيان بولاية المدية و حي براقي في بولاية الجزائر العاصمة، إلى ماهية الخطورة الاجرامية لدى افراد عصابات الاحياء واهم عواملها، الاسباب التي تدفع بهم للانخراط مجددًا في السلوك الإجرامي بعد الإفراج عنهم نظرا لعدة عوامل متعددة مثل الظروف البيئية، الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، كإنتشار المخدرات، وقلة المرافق العمومية ، و هذا ما يعزز من احتمالية عودة هؤلاء الأفراد للأنشطة الإجرامية في المستقبل.

وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، والاعتماد على استمارة المقابلة على عينة قصدية من افراد عصابات الاحياء "35 فرد" وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية بين درجة الخطورة الإجرامية وتكرار العود للسلوك الإجرامي، فأفراد عصابات الأحياء الذين لديهم مستويات أعلى من الخطورة الإجرامية كانوا أكثر عرضة للعودة إلى ارتكاب جريمة أخرى.

Abstract :

Our study, titled "Criminal Risk in Urban Areas among Gang Members and Its Relationship to Recidivism," conducted in both Bouziane neighborhood in Médéa Province and Baraki neighborhood in Algiers Province, aimed to explore the nature of criminal risk among gang members and its key factors. The study also sought to identify the reasons that drive these individuals to re-engage in criminal behavior after their release, considering multiple factors such as difficult environmental, social, and economic conditions, the prevalence of drugs, and the lack of public facilities. These factors enhance the likelihood of these individuals returning to criminal activities in the future.

The study employed a descriptive-analytical methodology, utilizing an interview questionnaire with a purposive sample of gang members (35 individuals). The study found a strong relationship between the degree of

criminal risk and the frequency of recidivism. Gang members with higher levels of criminal risk were more likely to commit another crime.

فهرس المحويات

الفهرس(المحتويات)

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	I
الاهداء	II
ملخص الدراسة	IV
الفهرس(المحتويات)	VI
فهرس الجداول	X
مقدمة	ب
الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة	
1-أسباب اختيار الموضوع:	2
2-أهداف الدراسة:	2
3-أهمية الدراسة	3
4-الإشكالية	3
5-الفرضيات	5
6-تحديد المفاهيم	5
7-الدراسات السابقة	8
8-المقاربة النظرية:	13
المبحث الثاني : الاجراءات المنهجية للدراسة	15
1- مجالات الدراسة :	15
2- مجتمع البحث و كيفية اختياره	16
3-منهج الدراسة:	17
4-ادوات جمع البيانات	18
5- الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة	19
الفصل الثاني : عصابات الأحياء	
تمهيد:	21
المبحث الأول: مفهوم عصابات الأحياء	22

المطلب الأول: نشأة عصابات الأحياء وأسباب ظهورها.	22
المبحث الثاني: أنواع عصابات الأحياء	30
المطلب الأول: عصابة الأحياء المتخصصة للسرقة والقتل	30
المطلب الثاني: عصابة أحياء متخصصة في الاتجار وترويج المخدرات	31
خلاصة الفصل :	33
الفصل الثالث :الخطورة الإجرامية	
تمهيد:	35
المبحث الأول: الخطورة الإجرامية	36
المطلب الأول: مفهوم الخطورة الإجرامية	36
المطلب الثاني: عناصر الخطورة الإجرامية وإثباتها وطبيعتها	39
المطلب الثالث: أنواع الخطورة الإجرامية	44
خلاصة الفصل:	49
الفصل الرابع : العود إلى السلوك الإجرامي	
تمهيد:	51
المبحث الأول: العود الإجرامي	52
المطلب الأول: تعريف العود الإجرامي	52
المطلب الثاني: أنواع العود للجريمة	53
المطلب الثالث: شروط العود للجريمة	59
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في العود إلى الحركة اجتماعية – اقتصادية – نفسية	61
خلاصة الفصل:	66
الفصل الخامس: الفصل التطبيقي	
4- عرض و تحليل نتائج الدراسة	68
أ – العود للسلوك الإجرامي	76
ب- الخطورة الإجرامية	83
عرض نتائج الفرضية الجزئية الاولى:	95
عرض نتائج الفرضية الجزئية الثانية:	98
نتائج عامة للدراسة:	104

استنتاج عام:	106
الخاتمة	109
قائمة المصادر والمراجع	113
الملاحق	120

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسبمتغير سن المبحوث	72
الجدول رقم (2): توزيع أفراد العينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للمبحوث	74
الجدول رقم (3): توزيع أفراد العينة الدراسة حسب الأصل الجغرافي	75
الجدول رقم (4): توزيع أفراد العينة الدراسة حسب الوضعية الأسرية	76
الجدول رقم (5): توزيع أفراد العينة الدراسة حسب الوضعية الاجتماعية	78
الجدول رقم (6): توزيع أفراد العينة الدراسة حسب الوضعية المهنية	79
الجدول رقم (7):توزيع أفراد العينة الدراسة حسب ارتكاب سلوك اجرامي	80
الجدول رقم (8): توزيع أفراد العينة الدراسة حسب سن ارتكاب السلوك الاجرامي	81
الجدول رقم (9): توزيع أفراد العينة الدراسة حسبالأسباب التي أدت الى العودة الى السلوك الاجرامي	83
الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب السبب الرئيسي في العودة للسلوك الاجرامي	83
الجدول رقم (11): السوابق العدلية لافراد عصابات الاحياء " المبحوثين"	84
الجدول رقم (12): الادمان على المخدرات لافراد عصابات الاحياء " المبحوثين"	86
الجدول رقم (13): السلوك العدواني المادي لافراد عصابات الاحياء " المبحوثين"	88
الجدول رقم (14): السلوك العدواني اللفظي لافراد عصابات الاحياء " المبحوثين"	90
الجدول رقم (15): اللصوصية لدى افراد عصابات الاحياء " المبحوثين"	91
الجدول رقم (16): ممارسة الدعارة وفساد الأخلاق لدى افراد عصابات الاحياء " المبحوثين"	93
الجدول رقم (17): السلوك الانتحاري لدى افراد عصابات الاحياء " المبحوثين"	95
جدول رقم11: يتضمن حساب معامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين مؤشرات الخطورة الاجرامية	96
جدول رقم (12): العلاقة بين الاصل الجغرافي والوضعية الاجتماعية للمبحوث والدرجة الكلية للخطورة الاجرامية	98
جدول رقم (13): العلاقة بين مؤشرات الخطورة الاجرامية والدرجة الكلية للخطورة الاجرامية	100
جدول رقم (14): متوسط الفروق في درجة الدرجة الكلية للخطورة الاجرامية وسن ارتكاب السلوك الاجرامي	102

مقدمة

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة و معقدة تتجلى بوضوح في المجتمعات الحديثة لا سيما في الاحياء الحضرية، حيث تبرز الخطورة الاجرامية بشكل اكبر عند الحديث عن عصابات الاحياء التي تتسم غالبا بتشكيلات معقدة و انشطة اجرامية متنوعة تشمل السرقة و الاتجار بالمخدرات و العنف المنظم .و تعتبر هذه العصابات تحديا كبيرا للامن و الاستقرار في المجتمعات، و قد حرمت الشريعة الاسلامية على باقي غرار الاديان السماوية الاعتداء على الاشخاص و على اغراضهم و ممتلكاتهم لقوله تعالى "***مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا*** " [1] ***و قوله صلى الله عليه و سلم ".. كل مسلم على المسلم حرام دمه و ماله و عرضه."***

تشكل عصابات الاحياء في الوسط الحضري ظاهرة مقلقة تشغل اهتمام المجتمع و الجهات الامنية على حد سواء ،اذ غالبا مال تتشكل هذه العصابات نتيجةلخلفيات اجتماعية و اقتصادية معينة ،في هذا الصدد تكمن الخطورة الاجرامية لدى افراد عصابات الاحياء في الوسط الحضري في قدرتهم على التأثير السلبي على البيئة المحيطة بهم مما يؤدي الى تصاعد معدلات الجريمة و تفاقم الشعور بعدم الامان في المجتمع، و قد حاولت مختلف الدول مكافحة هذه الظاهرة الاجرامية عن طريق تجريمها و المعاقبة على إتيانها بسن القوانين، و الجزائر كغيرها من دول العالم عانت خلال السنوات الاخيرة من عصابات الاحياء في الوسط الحضري و تفاقم خطورتها التي خلقت نوعا من عدم الاستقرار و انعدام الامن وسط الاحياء السكنية.

علاوة على ذلك يعتبر العود للسلوك الاجرامي ظاهره ملحوظة بين افراد عصابات الاحياء حيث تكرر لديهم الانشطة الاجرامية بعد قضاء عقوباتهم او حتى بعد محاولات الاصلاح ، حيث

[1] سورة المائدة ، الآية 32.

تطرح هذه الظاهرة تساؤلات عديدة حول فعالية النظام العقابي و برامج الاصلاح و التأهيل المطبقة و مدى قدرة المجتمع على استيعاب و دمج هؤلاء الافراد بشكل ايجابي بعد خروجهم من السجن. و من هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة او هذا البحث المسى ب " الخطورة الاجرامية لدى افراد عصابات الاحياء في الوسط الحضري و علاقتها بالعود الى السلوك الاجرامي" الى تحليل الخطورة الاجرامية لدى افراد عصابات الاحياء في الوسط الحظري و استكشاف العلاقة بينها و بين ظاهرة العود للسلوك الاجرامي فقمنا بتقسيم هذا البحث الى قسمين ، قسم نظري و قسم تطبيقي ، اذ يحتوي الشق النظري على 4 فصول ، فالفصل الاول هو فصل منهجي و الثاني يقوم على معرفة عصابات الاحياء و نشأتها و تشكلها و كذا انواعها المختلفة اما في الفصل الثالث يكون على الخطورة الاجرامية التي تتمحور على تعاريفها العديدة و عناصرها و طرق اثباتها و طبيعتها و كذا انواعها اما في الفصل الرابع يتمحور على العود للسلوك الاجرامي بما فيه من تعاريفه الفقهية و انواعه و عوامل العود الاجرامي ، أما الشق التطبيقي فيحتوي على فصل واحد خاص بالدراسة الميدانية لموضوع الدراسة في كلا من حي بوزيان بولاية المدية و حي براقي بالجزائر العاصمة.

الفصل الأول

الاطار المنهجي للدراسة

1- أسباب اختيار الموضوع:

لعملية تحديد أو اختيار موضوع الدراسة المطروح غير خاضعة لعامل الصدفة، أو العفوية بل هي قائمة على جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية، وتتمثل في

- **أسباب ذاتية :**

وجود مجموعة من المجرمين في ولايتنا حيث أصبحت الخطورة الإجرامية في تزايد، وذلك مع العودة إلى ارتكاب الجريمة، والعقوبات لا تشكل أي حرج ولا تغير المفاهيم لنمط حياتهم، لذا نجدهم داخل السجن تارة و خارجه تارة أخرى لذا اخترنا هذه الدراسة.

- **أسباب موضوعية :**

إلقاء الضوء على ظاهرة موجودة في المجتمع الجزائري

- باعتبار أن مشكلة الخطورة الإجرامية، والعود إلى السلوك الإجرامي لدى عصابات الأحياء، أصبحت من القضايا المهمة والتي أصبحت تهدد و تؤرق سلك الأمن على مستوى الأحياء.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع عصابات الأحياء وخطورتها وعلاقاتها بالعود للسلوك الإجرامي ،إضافة إلى ارتفاع نسبة العود إلى السلوك الإجرامي لدى فئة كبيرة من المجرمين.

2- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة للظاهرة كالتالي:

- الكشف عن الخطورة الإجرامية لدى أفراد عصابات الأحياء.
- الكشف عن العلاقة بين الخطورة الإجرامية والعود على الإجرام.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية كل موضوع أو بحث علمي بالأساس من رغبة الباحث وحبه الدائم للكشف عن الأسباب الحقيقية التي دفعته للخوض في مواصلة ذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف التي تساهم في إثراء المجال العلمي بصفة خاصة، وظاهرة الخطورة الإجرامية لدى أفراد عصابات الأحياء في الوسط الحضري و علاقته بالعود للإجرام، أصبحت من المواضيع الهامة التي تعكس أهميتها أبعاد مختلفة عن المجتمع و انتشارها بشكل متزايد خاصة في الآونة الأخيرة نظرا للتغير الذي صاحب المجتمع الجزائري، من الريف إلى المدينة و تكتل الأحياء مما يعني فقدان المدينة لطابعها العام وخصوصيتها الثقافية و الاقتصادية كمؤشر لانعدام السلوك الحضاري الثقافي و الاجتماعي.

كما تبرز أهمية الدراسة من حيث الخطورة للفئة العائدة للإجرام بالتركيز على فئة المسجل خطر إجرام، فتعد هذه الفئة من الفئات التي لم تأخذ نصيبا من الاهتمام والدراسة في هذا المجال على الرغم من خطورتها وبما تشكله من تهديد لمصالح الأفراد و الجمعيات.

وفي الأخير تكمن من حيث الفئة العمرية المجرمين الخطيرين والعائدين للإجرام حيث تبين أن أغلبية المجرمين الخطيرين و كذلك العائدين غلى الإجرام و سلوكهم وهم في سن الشباب.

4- الإشكالية:

إن للإنسان حياته الخاصة وبطبعه هو اجتماعي يسعى لتلبية حاجياته لتحقق له الأمن و الاستقرار والعيش في أمان، والفرد لا يحس بالأمان و الاستقرار إلا بتواجده في محيط اجتماعي والجماعة التي ينتمي إليها والتي هي بدورها هذه الأخيرة تشكل أو تساهم في نشأة المدينة التي هي عبارة عن تجمعات للأفراد و تصبح هذه المدينة بذاتها فضاء للتعبير والتفاعلات الاجتماعية و في الآونة الأخيرة ومن خلال التحول الأخير والكبير الذي طرأ على المجتمع الجزائري من الريف إلى المدينة بعدة مراحل وفترات زمنية

وزيادة النمو الديموغرافي الذي نشهده حاليا أدى إلى استحداث أحياء ومدن جديدة هذه الأحياء والمدن شكلت من فئات مجتمعية متنوعة من عدة جوانب اقتصادية و اجتماعية وثقافية ومن خلالها ظهر ما يسمى بأفراد عصابات الأحياء في الوسط الحضري نتيجة نقص المؤسسات الاجتماعية والمرافق العامة المحرومة اقتصاديا.

حيث أصبحت الجريمة في الوسط الحضري واعدة ومن ابرز المشكلات الخطيرة التي تمثل تهديدا و انتهاكا لحقوق أفراد الجماعات وخروجا عن القواعد الاجتماعية والقانونية وهناك أدلة وافية توحي بتزايد معدلاتها وتعدد أنماطها نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية و المعطيات الثقافية و خاصة التأثيرات السيكولوجية وسياقات تاريخية وكذا تناقضات في البناء الاجتماعي وكثرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان حيث هذه العوامل لها علاقة وطيدة بأنماط الجرائم وخطورتها.

ويعد العود السلوك الإجرامي لدى أفراد عصابات الأحياء في الوسط الحضري ظاهرة خطيرة تهدد كيان المجتمع والعمل على عدم استقراره والإضرار بمصالح أفراده فالفرد العائد من الإجرام يمثل خطرا كبيرا لإصراره على تكرار ارتكاب السلوك الإجرامي وعدم فاعلية العقوبة الجنائية في ردعه أو تخويفه وعدم الالتزام بالقواعد والقوانين للأفراد المسجلين العائدين للإجرام.حيث تكون هذه الجريمة الثانية أو الثالثة للجاني وتشكل معضلة الماضي والحاضر ومن خلال هذا نطرح التساؤل الآتي:

ما هي عوامل الخطورة الإجرامية لأفراد عصابات الأحياء ؟ وهل هناك علاقة بين الخطورة الإجرامية والعود إلى الإجرام؟

و لتوضيح سؤال الإشكالية أكثر نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

1- ماهي عوامل الخطورة الاجرامية ؟

2- هل هناك علاقة بين الخطورة الاجرامية والعود للسلوك الاجرامي ؟

3- هل الادمان على المخدرات له دور في الخطورة الاجرامية؟

4- هل لقلة المرافق العمومية دور في زيادة الخطورة الاجرامية؟

و للإجابة عن هذه الاشكالية اقترحنا الفرضيات التالية :

5- الفرضيات

- **الفرضية العامة** : الخطورة الإجرامية لدى أفراد عصابات الأحياء تدفع بهم إلى العود للسلوك الإجرامي.

الفرضية الاولى : كثرة السوابق العدلية من عوامل الخطورة اجرامية لدى افراد عصابات الاحياء

الفرضية الثانية : كلما زادت درجة الخطورة الإجرامية زاد و تكرر العود للسلوك الإجرامي.

الفرضية الثالثة : تزداد درجة الخطورة الاجرامية لدى المتعاطين والمدمنين على المخدرات من افراد عصابات الاحياء

- **الفرضية الرابعة:** انتشار المخدرات و قلة المرافق العمومية يساهم في العود إلى السلوك الإجرامي.

6- تحديد المفاهيم:

1- عصابات الأحياء:

- **لغة:** يمكن تعريف أولا "العصابة" : من (عصب) رأسه بالعصابة تعصيبا، وباب الثلاثي منه ضرب وعصب الرجل بنوه وقرابته لأبيه سموه بذلك لأنهم (عصبوا) به بالتخفيف أي أحاطوا به
- والحي: اسم مذكر جمعه أحياء، وهو ما كان قيد الحياة، ويطلق على محلة يسكنها القوم والجماعة من القبيلة ويقال "أرض حية " أي خصبة[1]
- **اصطلاحا:** تمثل عصابات الأحياء واحدة من أكثر المواضيع الضبابية في العلوم الاجتماعية المعاصرة.

[1] معجم المعاني الجامع، معجم عربي-عربي https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA

- فقد عرفت عالمة الاجتماع ESTREL Hedibel عصابات الإحياء على أنها " مجموعة لها قائد يظهر علامة مميزة تمثله وتميزه عن الآخرين في إطار رسمي قد تتحول تدريجيا لتصبح فئة مهمشة وخطيرة"[1]
- **وعرف الباحثون الكنديون هربرت وهامل وسافواي عصابات الأحياء:** "إن العصابة تشير إلى مجموعة من الأشخاص المراهقين و الشباب البالغين، الذين لديهم هوية مشتركة، والذين يتفاعلون في مجموعات والذين يعملون بدرجات متفاوتة، مع القليل من الاهتمام بحياتهم، الكثير منهم ينتمون إلى مجتمعات ثقافية واحدة أو يعملون في منطقة ما، في بيئة حضرية".
- و**عرّف ميلر Miller العصابة** على أنها: رابطة مشكلة ذاتيا لأقران الذين توحدهم المصالح المشتركة، مع قيادة محددة وداخلية المنظمة، التي تعمل بشكل جماعي أو كأفراد لتحقيق أغراض محددة، بما في ذلك القيام بنشاط غير قانوني والسيطرة على إقليم معين، منشأة أو مؤسسة[2].

- **التعريف الإجرائي:** ويمكننا تعريف عصابات الأحياء على أنها مجموعة من الأشخاص ينتمون لحي سكني معين، تقوم بارتكاب فعل أو عدة أفعال بغرض خلق جو انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية، مثل الاعتداء على ممتلكات الغير مثل السرقة ،أو الاعتداء اللفظي أو الجسدي والقتل وتجارة المخدرات.

2- مفهوم الخطورة الإجرامية:

[1] فرماس أمال، بوراوي نعيمة، مذكرة لنيل شهادة المستر في الحقوق تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة قاصدي مرباح 2021/2020

[2] نشأت ناظم وحيد المالكي، جريمة التشجيع بطريق المساعدة على ارتكاب الجرائم الماسة بالأمن، معهد العلمين لدراسات العليا، ب، من ، 2018، ص16.

هي أهلية الشخص الواضحة في أن يصبح على جانب من الاحتمال مرتكبا لجريمة في المستقبل و هي حالة تتوافر لدى الشخص تفيد أن لديه احتمال واضح نحو ارتكاب خطير في الجريمة.

- **التعريف الإجرائي:**

الخطورة الإجرامية: هي الحالة الشخصية أو المادية التي تصف مدى احتمالية الفرد المنحرف لإرتكابه الجرائم في المستقبل ،سواء نتيجة لمجموعة من العوامل تدفعه لذلك ،أو نتيجة لما ارتكبه من سلوكيات و أفعال إجرامية في السابق مما يزيد احتمالية ارتكابه لجريمة تالية أكثر خطورة. وقيست في دراستنا باجابات المبحوثين على محاور الخطورة الاجرامية الستة" السوابق العدلية، الادمان والتعاطي على المخدرات،الصوصية، السلوك العدواني، الدعارة وقساد الاخلاق، الانتحار"

مفهوم العود: هو أن يرتكب الفرد جريمة أو أكثر ويحكم عليه من أجلها نهائيا ثم العود بعد ذلك لارتكاب جريمة جديدة، ومن جهة أخرى فالعود يدل على حالة فرد ارتكب جريمة أخرى دون ما يحتم وجود حكم سابق يتضمن تنفيذ عقوبة سالبة بحرية ذلك الفرد.[1]

- **العود في الاصطلاح:** القوانين، هو أن يكرر الشخص ارتكاب جريمة معينة بعد أن يعاقب على جرمه الأول، وبعد ظرف مشدد في آليات العقاب.
- **التعريف الإجرائي للعود:** هو أن يكرر الشخص ارتكاب جريمة ثانية أو أكثر بعد محاكمته على الجريمة الأولى، وهو الرجوع المتكرر من قبل الفرد إلى ارتكاب السلوك المنحرف وعودته مرة أخرى للسجن.

- **العود على الجريمة:**

[1] سليمان عبد المنعم، النظرية العامة لقانون العقوبات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص124.

- **لغة:** عود، يعود، تعويدا، معود، والمفعول معود، تعود الرجل أو الحيوان السيئ عجله بعناده حتى يصير عادة له.[1]
- **اصطلاحا:** على حالة الشخص الذي يرتكب الجريمة بعد الأخرى حكم فيها نهائيا، أي العود بنبأ عن التكرار وقوع الجرائم من شخص واحد بعد الحكم نهائيا عليه في إحداها أو بعضها.[2]
- **التعريف الإجرائي:**

العود على الجريمة: هو إستئناف الفرد للقيام بأنشطة جنائية بعد ارتكابه لجريمة سابقة، سواء أكان نفس الفعل الإجرامي أو جريمة جديدة مختلفة عن الجريمة الأولى.

7-الدراسات السابقة

الدراسات الاجنبية

الدراسة الاولى

تحليل ظاهرة عصابات الشوارع في إقليم كيبك "ماري م يق ديون" [3]

تهدف الدراسة إلى تحليل ظاهرة عصابات الأحياء في شوارع كيبك، حيث كانت إشكالية البحث عن إمكانية وجود عصابات الشوارع في إقليم المدينة.

أحتما الباحث عدم وجود توافق في الآراء بشأن وجود عصابات الشوارع في مدينة كيبك للتو. اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى عينة تتكون من 12 مشاركا، إجمالا، أجرى 13 مقابلة لكن كان عليه رفض واحدة لأنها كانت غير مكتملة وبالتالي من المستحيل معالجتها.

---

[1] معجم المعاني 2021

[2] عبد القادر عودة، 2006، ص 766

[3]Marie-Ene Dion, Analyse du phénoméne des gangs de rue sur le trritoire de la ville de Québec, Québec, Canada ,2014, P41

- قسم العينة غلى مجموعتين، وهما، الشباب الذين لديهم تجربة العصابات (5) وأصحاب المصلحة الرئيس (7) هذه المجموعة الأخيرة مقسمة أيضا في اثنين، أربعة (4) ضباط شرطة و ثلاثة (3) عمال شوارع.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تطور العصابات في كيبك خلال فترة عشر سنوات الماضية.
- الانقسام بين الآراء حول وجود عصابات شوارع حقيقية في إقليم مدينة كيبك، كما تدعي الشرطة وجود عصابات ناشئة وهي موجودة فيها قادرين على سردهم فلا مجال أو احتمال الشوارع لهم رأيا معاكسا تماما حيث ذكر أنه لا توجد عصابات شوارع في كيبك.

تفيد هذه الدراسة بوجود تضارب في الوجود الحقيقي لعصابات الأحياء، وهذا ما أدى بنا إلى التأكد كذلك من معرفة أفراد الحي بوجود عصابات من الأعضاء المنتمين لديها أو السكان فقط. وهذا كله ساعدنا في عينة ممثلة في مجتمع البحث لإكساب البحث مصداقية عند التقييم.

الدراسات العربية :

الدراسة الاولى:

الجريمة و الثقافة و الانحراف في الوسط الحضري"عبد العالي الصعيري" دراسة ميدانية ببرج مولاي عمر بمدينة مكناس.[1]

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة ظواهر الوعي الثقافية وعلاقتها بالانحراف والجريمة في الوسط الحضري، أعدت الدراسة من قبل الطالب عبد العالي الصغيري سنة 2013 وأجريت على عينة من سكان

[1]– عبد العالي الصغيري، الجريمة وثقافة الانحراف في الوسط الحضري، دراسة حالة برج مولاي عمر مكناس، المغرب ، 2013

برج مولاي عمر بمدينة مكناس، وانطلقت من إشكالية علاقة الثقافات الحضارية بظاهرتي الجريمة و الانحراف أو كيف يمكن تدبير ما هو ثقافي للحد من السلوكيات الخارقة والمتمردة على القواعد والمعايير الاجتماعية.

اعتمدت الدراسة على المهج الوصفي التحليلي، واعتمادا على المقابلة التي أجريت على عدد من سكان برج مولاي عمر وتوصلت إلى النتائج التالية:

- بينت نتائج الدراسة أن الوضعية الثقافية من داخل مجال المدروس ترتبط بظواهر أخرى كالفقر، البطالة ، التهميش ...آلخ.
- يعتبر الفقر والحرمان هو مكمن الخلل والمسؤول عن الانحراف وهذا يدفع بدوره إلى الصراع حول امتلاك المجال الذي غالبا ما يكون للأقوياء وهذا أمر يجد شرعيته في الوعي الثقافي للساكنة.

هذه الثقافة تنتج نفسها بنفسها، كما أن خصائصها يتوارثها جل الأجيال المتتابعة على الحي، إن هذا يتجلى من خلال ما تمت ملاحظته من خلال أقوال المبحوثين.

تتجلى أهمية الدراسة في هذا البحث معرفة بعض الجوانب التي تؤدي إلى الانحراف في الوسط الحضري وخاصة الجانب المادي، و بأن عصابات الأحياء قد تكون خصائصها متوارثة من جيل إلى جيل وهذا ما ساعدنا في عملية الاستطلاع الأولي لدراسة تشكل عصابات الأحياء.

الدراسة الثانية :

دراسة بعنوان (الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين العائدين الى الإجرام–دراسة سوسيولوجية) للباحثة رانيا حاكم كامل محمد ابراهيم.[1]

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين في حالات الدراسة،حيث لم تطرح الباحثة اشكالية الدراسة في شكل سؤال مباشر،بل في شكل تساءل حول التعرف على مدى الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطيرين العائدين الى الاجرام ، ودلالاتها الاجتماعية و انعكاساتها المجتمعية على الأمن القومي للمجتمع المصري ، و للإجابة عن هذه الاشكالية تناولت الباحثة كيفيةتحديد النشاط الاجرامي و متابعتهم بعد العقوبة ،كما تطرقت الى دوافع و مختلف عوامل العود للسلوك الاجرامي ، و بعد التحليل و المناقشة توصلت الباحثة الى أهم النتائج التالية:

- تزداد الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين في حالات الدراسة، و هذا يدل على احتمالية ارتكابهم لجرائم اخرى في المستقبل ، و أن سلوك المسجلين الخطرين في حالات الدراسة يتسم بالعنف في ارتكاب جرائمهم من اجل ترويع المواطنين ،جاءت جريمة الاتجار في المخدرات من اكثر انماط الجرائم ارتكابا لدى المسجلين الخطرين في حالات الدراسة من الذكور ،يليها جريمة السرقات المتنوعة، أما المسجلين من الاناث فجاؤوا أكثر ارتكابا لجريمة النشل و الاداب العامة، اضافة الى ان ارتكاب الجرائم في سن صغير يعد من المؤشرات الهامة على احتمالية عود المجرمين لارتكاب جرائم اخرى في المستقبل.
- استفدنا من هذه الدراسة في وضع استراتيجيات للتغلب على العوامل المؤدية للعود الى السلوك الاجرامي، و بالتالي الوصول الى فهم اعمق للموضوع.

الدراسات الجزائرية

[1] رانيا حاكم كامل محمد ابراهيم، الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين العائدين الى الإجرام–دراسة سوسيولوجية،العدد29 ،كلية البنات للاداب و العلوم والتربية ،جامعة عين الشمس، مصر ،2022.

الدراسة الاولى :

دراسة في شكل مقال بعنوان (عصابات الأحياء السكنية في المجتمع الجزائري) من اعداد الباحثان الطاهر سواكري و سيدعلي موسى.[1]

تهدف هذهالدراسة البلقاء الضوء على ظاهرة العصابات وتزايد معدلاتها لجريمة بين الشباب في الاحياء السكنية، حيث لم يطرح الباحثين سؤالا لاشكالية بشكل مباشر و صريح، لكن تمحورت الاشكالية بطريقة غير مباشرة حول نوعية العلاقة بين التراخيف الضبط الاجتماعي وعدم التحضر و غياب الامنوكيفية مساهمة هذه المتغيرات فيتشكل العصابات وانتشار الجريمة والانحراف في الاحياء لسكنية

وللإجابة عن هذا الطرح تناولت لدراسة علاقة الجريمة بالمجال السكني، اضافة الى مسببات حدوث الجريمة وظهور العصابات في الاحياء السكنية، كما تطرقت هذه الدراسة الى مشكلات الشباب في الحي السكني وتفشي السلوك الاجرامي .

وبعد التحليل النظرية وصلت هذه الدراسة الى أهم النتائج التالية:

-عدمالشعوربالأمن من طرف السكان في الحال سكني مع عد م التحضر من طرف السكان بالاضافة الى التراخيف يسلطة الضبط الاجتماعي هي متغيرات تساهم بنسبة معينة في تدني مستوى المحيط السكني على كلا لمستويات، و ان الاحياء السكنية الذي لا يتوفر على شروط العيش الكريم وفرص العمل يتوفر في المقابل على كل مغريات ومسببات حدوث السلوك الاجرامي ليصبح مغمرور الوقت وكذا يحتضن عصابات الاحياء.

[1] الطاهر سواكري، سيدعلي موسى"عصابات الأحياء السكنية في المجتمع الجزائري"،مجلة افاق لعلم الاجتماع ، المجلد 11،العدد1،2021.

استفدنا من هذه الدراسة انهناك جملة اسباب ودوافع تساهم في انشاء هذه العصابات الاجرامية والجماعات المنحرفة مما ساعدنا اكثر في البحث عن اسباب الخطورة الاجرامية و تحديد العينة بشكل دقيق.

الدراسة الثالثة :

دراسة في شكل مقال بعنوان (المخدرات و علاقتها بتكوين الشباب للعصابات في الأحياء الحضرية– دراسة ميدانية) للباحثتين رقية محمودي و دليلة زاوي[1]

تهدف هذه الدراسة المحاولة الكشف عن الاسباب الكامنة وراء تعاطي الشباب المخدرات وعلاقتها بارتكابهم للسلوكات الاجرامية بالاضافة الى ابراز الاضرار الناجمة عن تكوين العصابات الاجرامية في الاحياء الحضارية،حيث انطلقت هذه الدراسة من الاشكالية التالية: هل للمخدرات علاقة بتكوين الشباب لعصابة في الاحياء الحضرية؟

وللاجابة عن هذه الاشكالية وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليل يتم دراسة طبيعة العلاقة بين المخدرات وتكوين الشباب للعصابات في الاحياء الحضرية والكشف عن الاثار المترتبة عن ذلك حيث توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها: ان التكنولوجيا أصبحت تلعب دورا في التواصل بين اعضاء العصابات لتلقي الاوامر دون حاجة اللقاء مما يجعلها اكثر خطورة ، وان جرائم عصابات الاحياء اضحت من الجرائم المستحدثة التي بالتثير و الخوف والرعب في نفوس الافراد و المخدرات تعتبر السبب الرئيسي لتكوين تلك العصابات لذلك بات من الضروري تظافر الجهود بينمختلف الجهات لمحاربة هذه الظاهرة قبل استفحالها في المجتمع .

تم الاستفادة من هذه الدراسة في محاولة فهم العلاقة بين المخدرات وتكوين عصابات الاحياء منخلا للارتفاع الكبير فيعدد الشباب المجرمين ومدى خطورتهم على امن واستقرار المجتمع

8-المقاربة النظرية:

[1]-1- Dr. Mahmoudi reguia . Dr. Zaoui dalila , (2023) ,Drugs and their relationship to youth formation of gans in urban neighborhoods – A field study ,vo19 ,N01 https://tobreg.org/index.php/journal/article/view/1293

- **نظرية الاختلاط التفاضلي:**

مؤسس النظرية هو ادوين سوزرلاند 1883-1950 ترى هذه النظرية أنه كلما زادت المخالطة الطبيعية زادت إمكانية التعلم وأن الفرد يتعلم من المحيط الاجتماعي سلوكا سويا وغير سوي و نتيجة المخالطة يحصل التعلم والتدريب فإذا تغلب الرأي المعادي للجريمة لدى الجماعة المختلطة بها، فإن الفرد سوف يتعلمه و العكس في الحالة الأخيرة يحبذ الفرد الإجرام ويسلك سبيله إذا أصبح موقف مناسب لذلك. ومن خلال نظرية سوزرلاند تتجلى خطورة جماعة الرفاق المنحرفة والتي يصطلح عليها في بعض الأحياء بالعصابة، ويتعلم من خلالهم الحدث سبل الانحراف و الإجرام، وتتحول هذه الصداقة مع الصحبة السيئة في غالبية الأحيان إلى تكوين عصابة إجرامية منحرفة تمتهن مختلف أنواع الإجرام والانحراف بأشكاله من خطورة إجرامية مختلفة من سرقة وسطو، والاختلال إلى تعاطي المخدرات وتناول الخمور إلى القتل ونشر الرعب وسط الأحياء الحضرية الساكنة.

- **نظرية الاحتواء:**

يعد عالم الإجرام "والترريكس" من أنصار االمدرسة التكاملية التي حاول أن يجمع بين مختلف العوامل المسببة للجريمة فوضع نظرية الاحتواء التي ترجع للسلوك الإجرامي إلى الضعف أو فشل الاحتواء الداخلي الذي يعبر على قدرة الفرد على الإمساك عن اعتياده بطرق منافية للمعايير الاجتماعية، و الاحتواء الخارجي وهو قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية على أن تجعل لمعاييرها الاجتماعية أثرا فعالا على الأفراد وتظهر قوة الاحتواء الخارجي في درجة مقاومته للضغوط الاجتماعية.

وأكد ريكس أن الفرد يتعرض لنوعين من الضغوط هما:

الضغوط الداخلية: وتمثل الرغبات النفسية والميول التي تدفع الفرد نحو الجريمة و تشمل العدوان و الإحباط والغضب و التوتر و الثورة الداخلية والصراع العقلي.

الضغوط الخارجية: وتشمل الضغوط الاجتماعية والظروف الحياتية الصعبة كالفقر و الحرمان والبطالة و أيضا عوامل الجذب الخارجية كجماعة الرفاق المنحرفين و الثقافات المشبوهة و اتاحة الفرص غير المشروعة وانتشار الصور الإعلامية البراقة للفاسدين.

وتنهض نظرية الاحتواء على فرضية أساسية هي: يزداد السلوك المنحرف كلما قل الاحتواء الداخلي والخارجي للفرد والعكس، كلما قل الاحتواء الداخلي والخارجي للفرد كلما زادت قدرته على تجنب السلوكيات الجامحة.

ضمن أهداف الاحتواء الاجتماعي، وقاية الأفراد من الانحراف نحو الجماعات والتنظيمات المنحرفة والمتطرفة فقد يسهم عدم احتواء المهمشين في تحويلهم إلى قنابل موقوتة مدمر استغلالها في عمليات التخريب في المجتمع [1]

ستخداما و شيوعا في العلوم الاجتماعية.

المبحث الثاني " الاجراءات المنهجية للدراسة

1- مجالات الدراسة

- **المجال المكاني للدراسة**"لكل بحث اجتماعي مجال مكاني تتم فيه إجراءات الدراسة الميدانية، ويقصد به النطاق أو الحيز الجغرافي الذي يحتضن الدراسة الميدانية، وقد أجريت الدراسة الميدانية " حي بوزيان المدية ، حي براقي الجزائر العاصمة
- **المجال البشري:** تضم مجال الدراسة 35 فرد، ووفقا للمتغيرات الأساسية للدراسة وتماشيا مع أهدافنا البحثية والتي تسعى إلى تحقيقها من خلال التعرف على علاقة بين خطورة إجرامية

[1] مروة عزت عبد الجواد، وليد محمد عبد الحكيم،2010، 387-394

والعود للسلوك الاجرامي لدى افراد عصابات احياء في الوسط الحضري، فإن الافرادعصابات احياء هم الذين يمثلون مجتمع البحث أو المجال البشري الرئيسي للدراسة.

- **المجال الزماني:** تمت هذه الدراسة على مرحلتين: المرحلة الأولى تعلقت بجمع المادة العلمية حول الموضوع واستطلاع ميدان البحث، أما المرحلة الثانية كانت الدراسة الميدانية في فترة تمتد من أواخر شهر افريل2024 إلى غاية بداية شهر جوان.

2- مجتمع البحث وكيفية اختياره:

- **المجتمع الاحصائي** : تمثل في افراد عصابات الاحياء في كل من حي بوزيان المدية، وحي براقي بالجزائر العاصمة، الا انه لا يمكن تحديد حجم المجتمع الاحصائي لتعذر حصولنا على معطيات رسمية حول الظاهرة

عينة الدرسة

تعرف العينة على انها مجموعة فرعية من عناصر مجتمع البحث بحيث تسمح بالوصول الى التفسيرات يمكن تعميمها على كل مجتمع البحث الاصلي فالعينة تشمل جميع عناصرها ومفردات المشكلة قيد الدراسة[1] ، وهي المتمثلة في مجتمع البحث[2] ،

فهي ذلك الجزء من الوحدات الاحصائية المأخوذة من المجتمع الاصلي بغرض معرفة بعض الخصائص وانطلاقا من النتائج المتحصل عليها منها يمكن التعميم[3]"، وهي جزء من المجتمع يتم اختياره لتمثيل المجتمع ككل.

تكون العينة جزء من مجتمع البحث و هي الفئة المحددة التي تخضع للدراسة و في بحثنا خطورة إجرامية لدى افراد عصابات احياء في الوسط الحضري وعلاقته بالعود للسلوك اجرامي. اخترنا مفردات العينة بشكل قصدي " كرة الثلج" اذا تواصلنا بمجموعة منهم وهي من ساعدتنا في التواصل مع بقية افراد العصابة وانتهينا الى تطبيق استمارة المقابلة على 35 فرد من الذين تتفرت فيهم شروط المعاينة.

---

[1] ربحي مصطفى عليان، **البيانات والمعلومات لأعراض البحث العلمي**، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان، 2009، ص227.

[2] موريس انجرس، مرجع سابق، ص22.

[3] مروان عبد المجيد ابراهيم، **اسس البحث العلمي**، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، ط1، 2009، ص159.

2- منهج الدراسة:

وان اختيار أي منهج ليس بالأمر الذي يكون فيه للباحث حرية بل الموضوع هو الذي يفرض في اغلب الاحيان المنهج الملائم، ومن المعروف ان المنهج هو المسلك أو السبيل الموصل الى الحقيقة وهو نسق من القواعد الواضحة والاجراءات التي يستند عليها الباحث في سبيل الوصول إلى نتائج علمية، ويعرفها " **ريمون بودون**" : على انه مجموعة من الاجراءات المنهجية المتكاملة من أجل وصف الظاهرة اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالتها السوسيولوجية والوصول لنتائج وتعميمات عن الواقع المدروس[1]"

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف الى وصف وتفسير حالة معينة او ظاهرة محددة بشكل دقيق وشامل حيث قمنا بوصف خطورة إجرامية لدى افراد عصابات احياء في الوسط الحضري وعلاقته بالعود للسلوك اجرامي

وعليه اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي .

3- أدوات جمع البيانات :

تعتبر مرحلة جمع البيانات التي تأتي بعد تحديد التساؤلات والفروض وكذا اختيار العينة من اهم مراحل البحث العلمي حيث يتوقف نجاح البحث بنسبة على هذه الأدوات حيث ان الفرضيات والتساولات العلمية هي التي تحدد وتتحكم انتقاء هذه الأدوات اذ كلما كانت أدوات البحث المستخدمة ملائمة ودقيقة كانت النتائج جيدة وصحيحة[2]، وتعرف أداة البحث عادة بانها عبارة عن وسيلة يلجأ الباحث الاستخدامها للحصول على البيانات والمعلومات التي يتطلبها موضوع البحث[3] ، وفي حالة دراستي وبارتباط مع المنهج المستخدم فيها، فقد استعنت بعدة وسائل لجمع البيانات وتشتمل في الملاحظة والاستمارة:

الملاحظة:

[1] ريمون بودون، مناهج علم الاجتماع، ت: هالة شبؤون الحاج، منشورات عويدات، ط4، بيروت، 1988، ص151.

[2] فاطمة عوض صابر، **اسس ومبادىء البحث العلمي** ، ط1، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2002، ص115.

[3] علي عبد الرزاق جلبي واخرون، **البحث العلمي الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص245.

هي احدى مقاربات المنهج الكيفي وهي تعتبر من تقنيات البحث وهي أكثر صعوبة لأنها تعتمد على مهارة الطالب وقدرته على تحليل العلاقات الاجتماعية وانماط السلوك الجماعي المراد دراسته[1] ، وهي تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما بصفة مباشرة بهدف اخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكيات، وقد تكون الملاحظة بدون مشاركة بحيث يظهر الباحث انه لا ينبغي التدخل في الحياة الخاصة بالمجموعة المدروسة فمن خلال مشاركته سيؤثر على سلوكياتهم لذلك يختار موقعه الخارجي الذي يسمح له بان يكون اقل تأثيرا بحياة هذه المجموعة ..

وقد تم تطبيق الملاحظة البسيطة خلال دراستنا الاستطلاعية في اطار التعرف ة=والتقرب من افراد عصابات الاحياء ومن خلال معايشتنا اليومية لهم في حيينا " براقي "

الاستمارة:

تعتبر الاستمارة أو الاستبيان من اهم ادوات جمع البيانات باعتبارها اداء تسمح للمبحوثين الاجابة بكل حرية وبتلقائية على الأسئلة.

وتعرف على انها وسيلة من وسائل جمع البيانات عن طريق اعداد مجموعة من الأسئلة المتجسدة عن فروض البحث[2]، و تعرف ايضا على انها مجموعة من الاسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد او يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة للأسئلةالواردة فيها[3]، وبواسطتها يمكن التواصل الى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من المعلومات المتعارف عليها، وهي طريقه تساعد على جمع معلومات جديدة ومستمدة مباشرة من المصدر وهذا الاسلوب يتطلب الاجراءات دقيقة كتحديد أهداف الاستبيان واختيار الأفراد الذي تقدم لهم وكذا وضع عدد كافي من الاختيارات بالنسبة لكل سؤال[4].

---

[1] فضيل دليو، علي غربي، **الاسس المنهجية في علم الاجتماع**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص187.

[2] بلقاسم سلطانية واخرون، **منهجية العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص168.

[3] عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص67.

[4] مروان عبد المجيد ابراهيم، **اسس البحث العلمي**، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، ط1، 2009، ص168-169.

و تضمنت استمارة الدراسة " المحاور التالية:

- ✓ **المحور الاول:** يتمثل في البيانات العامة للمبحوثين، السن، المستوى التعليمي، الوضعية الاسرية، الاصل الجغرافي ، الحالة الاجتماعية
- ✓ **المحور الثاني:** تمثل في العود للسلوك الاجرامي و يكون من مجموعة من الاسئلة
- ✓ **المحور الثالث:** تمثل في الخطورة الاجرامية و دراسة العلاقة بينه و بين المحور الثاني و كان كالتالي: اسئلة خاصة بالسوابق العدلية ، الادمان على المخدرات ، السلوك العدواني ، اللصوصية أي السرقة ، ممارسة الدعارة و فساد الاخلاق ، السلوك الانتحاري

و تضمنت هذه الدراسة على مجموعة من الاسئلة البسيطة مثل الاتجار بالمخدرات و اللجوء الى تعاطي المخدرات و توافر المرافق بالحي و غيرها.

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفريغ البيانات و تبويبها بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية**spss**الإصدار رقم22،للإجابة عن تساؤلات الدراسة، والتحقق من صحة الفرضيات، تم إستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية تمثلت في:

الإحصاء الوصفي: ونعني به إستنباط الحقائق من الأرقام بطريقة علمية، بحيث يتم تنظيم وتلخيص المعلومات لتسهيل فهمها ودراستها، نذكر ما تم إستخدامه في هذه الدراسة على النحو التالي:

جدولة البيانات: ويتم فيها وضع البيانات في جداول إحصائية، تضم التكرارات والنسب المئوية، لتحديد إستجابةالمبحوثين تجاه العبارات المتضمنة في أداة الدراسة

تمثيل البيانات بيانيا: أي التعبير عن البيانات برسوم تتلاءم وطبيعة البيانات، تم الإعتماد على الأعمدة البيانية والرسومالدائرية . وكذا الاحصاء الاستدلالي " اختبار :كا^2 و غيرها من الاساليب.

الفصل الثاني
عصابات الأحياء

تمهيد:

تطورت أساليب الحياة البشرية وتطورت مع أشكال الإجرام ومن أخطر هاته الجرائم تلك التي تتسم بالتنظيم والتخطيط وتعدد الأفراد المشكلين بها، وهو ما يمس بالحياة الإنسانية ويشكل تهديدا حقيقيا للأفراد والجماعات وبث انعدام الأمن خاصة في ظل التطور العلمي، والتقدم التكنولوجي الذي سهل من ارتكابها وصعب من ثباتها ولعل أهم الجرائم التي زادت خطورتها تلك المواجهات بين العصابات في الأحياء والتي لم تعد مقتصرة على صراع بين شخصين أو أفراد مجموعة محددة التعداد كما كان في وقت سابق، وإنما اتسعت ليصبح الصراع بينها السيطرة على حي أو منطقة بكاملها وأمام هذا الوضع تدخل المشرع الجزائري لتجريم هاته الأفعال.

المبحث الأول: مفهوم عصابات الأحياء

أصبحت ظاهرة عصابات الأحياء تشغل الرأي العام العالمي، فلا تكاد تخلو الأخبار اليومية من الحوادث والجرائم المرتكبة من قبل هذه العصابات، الأمر الذي أدى لخلق جو من انعدام الأمن وسط المواطنين، اعتبرت هذه العصابات مصدر قلق اجتماعي دفعها الباحثين إلى محاولة معرفة جذورها وأصلها التاريخي، وكذلك الأسباب التي أدت إلى ظهورها، وسنتطرق خلال دراستنا لهذا المبحث إلى مفهوم عصابات الأحياء مستعرضين خلال نشأتها والأسباب التي أدت إلى ظهورها.

المطلب الأول: نشأة عصابات الأحياء وأسباب ظهورها.

عمل علماء الاجتماع في سياق نظرياتهم حول التنظيم الاجتماعي، روبرت إي برك وفيردريكثارشر في بدايات القرن الماضي حول دراسة ظاهرة عصابات الشوارع لمعرفة أصلها التاريخي محاولين معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهورها وسنتناول من خلال دراستنا هذا المطلب نشأة عصابات الأحياء (الفرع الأول) والأسباب التي أدت إلى ظهورها.

1- نشأة عصابات الأحياء:

يرجع بعض علماء الاجتماع ظهور عصابات الأحياء إلى القرن 15 ميلادي بينما يرجعها البعض الآخر إلى القرن 17 أو 18 لأن هذه الظاهرة تنامت مع قيام الثورة إضافة إلى الهجرة الأوروبية نحو أمريكا الشمالية التي أحدثت فوارق اجتماعية كبيرة بين السكان أدت إلى تكوين أرضية خصبة للإنحراف وتكوين عصابات إجرامية وسنتعرض من خلال دراستنا لهذا الفرع إلى نشأة هذه العصابات في أوروبا وأمريكا.

- **نشأة عصابات الأحياء في أوروبا:** ارتبط مفهوم عصابة الأحياء، أو كما يعرف عند الغرب بعصابات الشوارع بمصطلح المافيا التي يرجع ظهورها إلى الماضي الصقلية وقد ظهر

مفهوم " الماضي في بادئ الأمر كعنصر متصل بالضمير الشعبي ثم تطورت وبتطور النظام الإقطاعي، وارتباط اسم المضي في بادئ الأمر بالبطولة والشرف حيث ظهر مصطلح الرجل الشريف أو UOMOD'ONORE، قال جيبوسيبيري من أهم الفلاسفة يطالب في القرن الماضي: الماضي ضمير عقل الإنسان فإنها رمز قوة الفرد، ووسيلته لحسم كل مواجهة: مالية، مادية وفكرية[1].إذ تشكلت نواة المافيا في القرون الوسطى، حيث ظهرت مع الغزو الفرنسي لأراضي صقلية، تكونت على هذه الجزيرة منظمة سرية لمكافحة الغازي الفرنسي، وكان شعارها Morta alla franciaItaliamehia ويعني " موت كلمة Mafia يقال أن النشأة الأولى للمافيا جاء تكليلا للتمرّد والعصيان الذي ظهر بصقلية عقب قيام أحد الغزاة الفرنسيين بخطف فتاة ليلة زفافها عام 1282[2]، ما أشعل نيران الغضب والغيرة في صدور الإيطاليين في كل مدينة وقام الثوار الإيطاليون بقتل عدد كبير من الجنود الفرنسيين انتقاما لشرفهم، ورد الإيطاليون شعار المافيا في هذا اليوم، وقد ظهرت أوّل وأشهر فرق المافيا بالشكل الذي تعرفه وهي فرقة جزيرة صقلية بإيطاليا، تكوّنت تلك الفرقة في القرن 17 كمجموعة تعمل سريا لمعارضة أحكام الجزيرة الأعيان، ومع مرور الوقت ظهرت عصابة كوزا نوسترا وهي بمثابة جمعية إجرامية متسللة من الأعلى إلى القاعدة الهيكلية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أين عدت الماضي قوة إقتصادية وسياسية واجتماعية تسيطر على غرب صقلية، إذ كانت المافيا في هذا الوقت تعمل على حماية منطقة باليرمو وما حولها من مزارع الليمون والبرتقال ونظم بين أعضائها أفردا من الطبقة الاستقراطية الحاكمة، كانت المافيا هي المحرّك للعديد من أفراد الحكومة ورجال الأعمال. في

---

[11]1– محمد ارزقي ينسب، المافيا أداة للجريمة ، مجلة كلية أصل الدين السراط، التشبه، العدد 3، سبتمبر 2000، ص 231.

2–أحسن عمروش، الفلسفة الاجتماعية للملفيا الإيطالية أصلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى (الجزائر)، مجلة الدراسات القانونية (دع) (د ت) دون ترقيم الصفحات.

فرنسا كان ظهور العصابات على أثر الثورة الفرنسية حيث تكاثر عددها وكذا عدد المنضمين إليها، ففي أواخر الثورة الفرنسية: ظهرت حالة من الفوضى السياسية التي كانت نتيجة استلام نابليون الحكم، أين تزج العديد من السفاحين والمجرمين إلى المناطق الغنية حيث قاموا بزرع الرعب في وسط السكان وعملوا على حرق المحاصيل الزراعية ونهب الأموال وقتل الأبرياء، الأمر الذي دفع بنابليون إلى وضع قانون العقوبات الفرنسي لسنة 1810م الذي عمل على توقيع عقوبات صارمة في مواجهة هذه العصابات في بداية القرن العشرين ظهرت عصابات في فرنسا يطلق عليها اسم عصابات الأباتشي lesapaches مهي مجموعات شبانة من الطبقة العاملة عرفت باستعمال العنف في شوارع باريس، وفي نهاية خمسينيات القرن الماضي وبداية الستينات ظهرت عصابات التر السوداء blousons noires وهي عصابة شبابية من الطبقة العملة أيضا يستخدمون المفاصل النحاسية أو السلاسل بالدرجات أو مضرب بسيول، أحيانا بالدراجة وأحيانا بالدراجة البخارية الصغيرة ترتكب السترات السوداء العديد من الجرائم من أجل الدفاع عن أراضيها وضمان سلطتها على العصابات الأخرى بسرعة كبيرة، شهدت السترات السوداء انخفاضا في شعبيتها، يشار إليهم الآن باسم " المشاغبين والمحتقرين على هذا النحو ثم اختفوا تدريجيا ومع بداية من سنة 1980 ظهر ما يعرف بعصابة الزلوو les zoulaus أخت صورة السباب الذين لا يمكن التحكم فيهم فئة كبيرة منهم عبارة عن مهاجرين مغاربة و أفارقة[1].

- **نشأة عصابات الأحياء وفي أمريكا:** بدأت ظاهرة عصابات الشوارع تنتشر في أمريكا مع هجرة الإيطاليين على الولايات المتحدة الأمريكية في القرن 19 حيث ازدهرت هذه الهجرة ما بين عامي 1820 1930 إذ هاجر ما يزيد عن أربعة ملايين إيطالي إلى الولايات م. أ أغلبهم من جنوب إيطاليا إذ نقل هؤلاء المهاجرين معنى المافيا كفكرة وليس لمؤسسة. هنا وقد سيفهم في الهجرة

[1] –Manuel Boucher, IBIDP3

الايرلنديون، اليهود ولألمان مما دفعهم على فرض وجودهم باستعمال أنجح الوسائل ضد من سبقهم في الهجرة وأهمها العنف في الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول دراسة عصابات الشوارع قدمت من طرف الباحث فيردريكثارشر في 1920 بعد سبع سنوات من البحث الميداني، نشر كتابه "العصابة" الذي ذكر فيه أن أول ظهور لعصابات الأحياء في الولايات المتحدة الأمريكية كانسنة 1820 في نيويورك، ما كان يسمى عصابة 40 لصا، بينما سيطرت على لوس أنجلوس عصابة كلاتتون 14 لعدة سنوات، أين كانت تضم العديد من الجنسيات المكسيكية الكولومبية. أما في ولاية شيكاغو المعروفة بارتفاع نسبة الإجرام التي كانت في العشرينات من القرن الماضي، نقطة تجمع وفرز للعمال المتجولين والموسومين وتكتل تتعايش فيه ثروات رأسمالية هائلة مع الأحياء الفقيرة تشكلت عصابات الشوارع في أواخر ستينيات القرن الماضي من قبل لاري هوفر القائد الأعلى وديفدباركسبل زعيم التلاميذ السود، لتتحد العصابتان فيما بعد وتكونان عصابة Black Caong Natation التي تعتبر أقوى وأقدم عصابة أحياء في الولاية في كثير من الأحيان عملت العصابات للدفاع عن مصالح الجماعات العرقية[1] الجديدة في المجتمع المحلي أو المنطقة.

2- عوامل انتشار عصابة الأحياء

باعتبار الإجرام ظاهرة قديمة قدم المجتمع الإنساني ملازمة له منذ البداية فإن دوافع انتشار هذه الظاهرة عديدة ومتنوعة تختلف من بيئة لأخرى ومن مجتمع لآخر على النحو التالي:

- **العوامل الفردية النفسية:** عدم تكليف الفرد مع بيئته هو أحد أبرز العوامل التي تدفع بهذا الأخير إلى تشكيل عصابة أو الانخراط فيها فالصعوبة التي وجدناها في انتاج حاجات بطريقة مقبولة اجتماعيا يعمل على انتاجها عن طريق البديل. إذ حسب البعض فإن لمغامرة أو

[1] Marie. Pier Charland, IBID , p 13

رغبتهم في الانتقام أو حاجتهم للحماية، أو الحصول علىالمتعة والملذات والأموال تدفع بهم لتأسيس عصابة لبلوغ حاجاتهم وفي هذا السياق ظهرت نظرتين[1].وهماكمايلي:

- **نظرية اللجوء:** وفقا لهذه النظرية، العصابة قطيع للدفاع ضد عدو معنوي يتمثل في الأبوين أو السلطة لذلك فإن اجتماعهم أو اتفاقهم على اللقاء في موعد معين يمنحهم قدرا من الشعور بالقوة والأمان لمعارضة سلطة الكبار فمن الضروري إقامة مسافة نفسية بين الذات والوالدين، والظفر باستحسان وقبول الأقارب لما يعزز لدى المراهقين والشباب، احترام النفس والحس بالهوية الفردية بصورة مستقلة من خلال اللجوء إلى عصابة الأقران.
- **نظرية البطل:** استند الأستاذ " ميكلي " على نظرية اللجوء في تفسير إجرام المراهقين واعتبر تصويره تصويرا شاعريا رومانسيا، ذلك الإجرام ليس علمي فيفسر أن المراهقين المنخرطين هم أفراد منافقون متخاصمون مع المجتمع. فمن العبث القول أن الأفراد العصابة يبحث عن قيمة الشخص في العصابة هدفه الوحيد هو الظهور بمظهر البطل المناوئ لنظام المجتمع. وهكذا فإن المراهقون لا يلجئون إلى العصابات إنما يتجهزون إليها بتأثير عقولهم أو نفسيتهم الاجتماعية نجد بعضهم يمارس أعمال الغدق نتيجة لحالة من الإحباط التي يتعرض لهاوعليه قد أسفرت العديد من البحوث أن انحراف معظم الجائحين سببه انفصالهم عن معاييرهم الأخلاقية، إلى تصدع ارتباطهم بالمجتمع رغم أن الكثير منهم ينتمي إلى طبقات المثيرة اجتماعيا[2].

---

[1] هشام ليوسفي، جريمة تكوين عصابة اجرامية www.lecjur.blogspot.com 13/03/2024 , 13 :00

[2] علي أحمد الخضر المعماري، المرجع نفسه، ص 48.

ترتيبها على ما سبق يمكن القول أن السلوك الإجرامي مثله مثل السلوك العصابي[1] حيث أن محاولة غير عقلانية لإشباع الحاجات الإنسانية أو عدم الشعور بالرّاحة أو التعرض لمواقف الفشل والإحباط يؤدي حتما إلى الانخراط في النشاط المضاد أي نشاط العصابات. والواقع أن كل جريمة إن كانت مقصودة لابد أن يكمن وراءها دافع أو عامل نفسي، وفي الإجرام العصابات معنى اقتناع المجرم وإيمانه بالفكرة الإجرامية واستحواذها عليه، وما سبق ذلك من عمليات تأثير من قبل المخططين للجريمة تعد من العوامل النفسية التي تساعد في انتشار هذه العصابات.

- **العوامل الفردية التكوينية:** يعتقد البعض أن الانتماء للعصابة يتأثر بتكوين الداخلي للفرد عندما تكون عناصر الشخصية في مرحلة التكوين قد يحدث تأثير بطرائق المجرمين، وعندما يكتمل نمو الشخصية فيعدم تأثير الاحتكاك والاختلاط بطرائق المجرمين. فعناصر شخصية الفرد هي التي تحدد بيئته وتدفعه إلى الدخول في المجتمعات الصغيرة التي تتفرع عن المجتمعات الكبيرة، ولذلك إذا كان التكوين في المجتمعات الصغيرة تعد الفرد عدادا إجراميا فإنه سيبحث عن الطاقة أو الجماعة التي تتفق وهذا الاستعداد وهي طائفة المجرمين أو يكون الإعداد في مرحلة الطفولة بالإقدام على التصرفات المنحرفة وإن لم تصل لحد الجريمة.
- **العوامل الاجتماعية:** حيث تنقسم هذه العوامل إلى:

- **عامل الأسرة:** يعتبر عامل الأسرة أكثر من العوامل الاجتماعية تأثيرا في شخصية الفرد ذلك أن الأسرة هي أول بنية يمارس فيها الإنسان تجاربه الأولى ويستمد منها خيراته ويتعلم منها الخطأ والصواب، وحتى تكون الأسرة سوية يجب أن تتوفر لها مقومات معينة أبرزها التكامل والصلابة واستقامة الوالدينواعتدل حجم الأسرة واستواء وضعها الاقتصادي تعد من أهم المسائل التي تؤثر في شخصية الفرد فإذا أصابها خلل واحد أو أكثر تهتز الأسرة ويحتل

[1] المرجع نفسه، ص 50.

كيانها، الأمر الذي ينعكس سلبا على شخصيات الأفراد، وبالتالي الانحراف والسقوط في العصابات الإجرامية. إذا فالعصابات عادة ما تتكون من الأطفال والهاربين من بيوتهم فهم الأقرب من الانحدار إلى زاوية الجريمة والجنوح عند أول فرصة، فحسب علماء النفس فإن سلوك الجانح هو انعكاس الصراع الأسري الذي دفعه إلى العصابات الجانحة وأن انتماء الطفل إلى عاصبة أطفال جانحة يرجع بدرجة الأولى إلى فشل أسرته في ضبط سلوكه وهنا يظهر الدور المهم الذي تلعبه العلاقات انفعالية والعاطفية في النمو النفسي لأفراد الأسرة[1].

- **عامل المدرسة:** تعد المدرسة أول نقطة للخروج للعالم الخارجي وتكوين علاقات جديدة بالإضافة إلى العلاقات سرية ليجد الفرد نفسه يحك مع غيره من الطلاب الآخرين قد بعضهم كرفقاء ليكون بينهم منحرفين، وهنا تكون اختياراته وحواراته معه تحت تصرفه وحده بغياب الوالدين وقد يتأثر بهم ويجذبه تيارهم خاصة مع وجود المغريات أو التعرض للسخرية من زملائه بسبب فقره وعدم مجاراته لهم من حيث الاتفاق أو الأنشطة الترفيهية مما يدفعه إلى القيام ببعض الأفعال المضادة للمجتمع[2]، أو الانضمام إلى عصابات وذلك لفرض مكانته ومنزلته بين أقرانه وذلك للحصول على الاحترام والحرية والاستقلالية المفقودة في حياتهم.
- **العزلة الاجتماعية:** حيث يشعر (الشباب بوجود فجوة بينهم وبين المجتمع أي بين ثقافاتهم وثقافة المجتمع وبين نظرتهم التجديدية ونظرة المجتمع التقليدية مما يحدث تفكك وانفصال بينما يراه الشباب ويقره المجتمع الأمر الذي يشعرهم بالوحدة والعزلة مما يساهم في تشكيل ثقافات مطاردة للجماعات وتشكيل عصابات للانتقام منها[3].

---

[1] علي أحمد الخضر المعماري، المرجع نفسه، ص 50

[2] أحمد شريف الصباغ، المرجع السابق، ص 82.

[3] سيد علي موسى، الطاهر صوالحي عصابات أحياء (السكنية في المجتمع الجزائري)، مجلة لأفاق العلم الاجتماع، مجلة 11، العدد1، جوان،2021، ص 205.

- **العجز وفقدان السيطرة والإدمان:** يتعرض الشباب لوجود في حياتهم إلى مختلف أشكال الضغوط الاجتماعية التي تعرضها بيئته الاجتماعية مثل الثياب المرافق العمومية الرياضية دور الشباب وانعدام شروط الحياة الأمر الذي يشعرهم بالعجز وعدم القدرة على المواجهة لذا يلجئون إلى تعاطي المخدرات بأنواعها[1].

[1] نفس المرجع، ص 1205، 206.

المبحث الثاني: أنواع عصابات الأحياء

تعتبر عصابات الأحياءإحدى الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تواجهها المجتمعات فيمختلف أنحاءالعالم.تنتشر هذه العصابات عادةً في المناطق الحضرية والفقيرة، حيث تستغل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة لتجنيد الأفراد، وخاصة الشباب، والانخراط في أنشطة إجرامية متنوعة.يمكن تصنيف عصابات الأحياء بناءً على عدة معايير مثلا لنشاطات التي تقومها،هيكل التنظيم،الأهداف،والطابع العام.

المطلب الأول: عصابة الأحياء المتخصصة للسرقة والقتل

تعتبر جنحة السرقة من بين الجرائم الشائعة التي ترتادها عصابة الأحياء، حيث نص المشرع الجزائري، على السرقة بموجب المادة 350 من قانون العقوبات الجزائري[1]، أن السرقة من الجهة المادية وسيلة هي الانتزاع والمحل هو الشيء المملوك للغير، والذي يعني أن لا وجود لسرقة بمعنى قانوني إلا عندما ينتقل الشيء محل الجنحة من حيازة الحائر الشرعي إلى حيازة مرتكب للجريمة أما العنصر المعنوي في السرقة يتطلب وجود قصد عام يتمثل في العلم والإرادة في انتزاع الشيء المملوك للغير، والقصد الخاص يتمثل في إرادة تملك الشيء المنتزع والتمتع به والتصرف فهو تبعا للمادة 350 وما يليها أما السرقة الموصوفة هي التي تكون مصحوبة بطرف مشدد واحد أو عدة ظروف والمتمثلة في حمل السلاح والسرقة المرتكبة بالتسلق، الكسر والمفاتيح المصطنعة أو كسر الأختام، أو تلك التي ترتكب في الطرق العمومية أو باستعمال العنف وتعدد الفاعلين، علما أن السرقة تتحول من جنحة إلى جناية ويعد ظرف التعدد من الظروف المشددة لجريمة السرقة. فحسب المادة 353 فقرة 3 من قانون العقوبات الجزائري يشترط أن يكون أكثر من شخص، وأن يشتركوا في الأعمال التنفيذية

[1]الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات الجزائري، الجريدة الرسمية، الصادرة في 11 يونيو 1966، العدد49، المعدل والمتمم.

لسرقة بوصفهم فاعلين أصليين أو شركاء، إذا ومن خلال الشروط التي نص عليها الشرع في جريمة السرقة وعند إسقاطها على الأمر 03/20 نجد أن عصابة الأحياء هي الأخرى تتجه إلى سرقات في الطرق العمومية، إذ تتميز هذه الأخيرة بالخطورة نظرا لمكان ارتكابها.

كما تلجأ أيضا هذه العصابات إلى السرقات المباغتة وأكثر ما يميزها أن هذه السرقات تتم عن طريق التهديد بالسلاح، وقد ترتكب فيها جرائم القتل ودخول المنازل الذي يكون باستعمال عذر أو اسم وهمي، وهذا الأمر يختلف حسب ملامح الحي فالأحياء الفقيرة عادة ما تكون (السرقات عمومية) العمومية باستعمال الأسلحة والتهديد واقتحام المنازل بالعنف والكسل مما ينتج عن ضحايا أو اعتداءات جسمية.

أما الأحياء الراقية فكون نوعا ما جرائم السرقة فيها ذكية باستعمال تكنولوجيات والوسائل والمهارات التي ترفع الأدلة ولا تترك أثر للجريمة.

المطلب الثاني: عصابة أحياء متخصصة في الاتجار وترويج المخدرات

قبل الخوض في هذا الفرع وتحري عناصره يجب التمييز بين الترويج والمال هو الفارق الأساسي بين الترويج والمتاجرة[1]فالترويج هو عملية تسهيل الإقتناء والحصول على المخدرات كالذي يقد المخدرات بغرض الاستضافة مجانا في الحفلات فهذا يعد ترويجا، ويأخذ هذا النوع صورتان يتمثلان في:

- **الصورة الأولى:** يضع الغير إلى استهلاك المخدرات بإكراه أو غش مثل وضع المخدرات، والمؤثرات العقلية في مواد غذائية، أو في المشروبات دون علم المستهلك.
- **الصورة الثانية:** وهي محل دراسة في هذا الفرع ويعد الترويج تسهيلا للاستعمال غير المشروع للمخدرات، وتتوافر هذه الجريمة على الركن المادي الذي يتحقق بواسطة فعل إيجابي وتسهيل

[1] محمود زكي شمس، أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي، ج، ب، د، ت، دمشق، ص 515.

الاستعمال غير مشروع للمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، وذلك قصد تمكين الغير دون حق من تعاطي المخدر.

صور الاتجار بالمخدرات: يقصد بالاتجار بالمخدر أن الشخص لحسابه الخاص بمزاولة عمليات تجارية متعددة قاصدا أن يتخذ منها حرفة معتادة هذا وقد استعمل المشرع بعض المصطلحات القانونية لصور الاتجار بالمخدرات[1] وتتمثل في:

- **البيع:** هو عقد يلتزم من خلاله البائع أن ينقل المشتري ملكية شيء أو حق مالي مقابل مبلغ نقدي.
- **الاستخراج:** هو تحليل مادة قائمة بطريقة عزل عناصرها والإبقاء على الجزء المخدر منها.
- **التحضير:** هو القيام بعدد من العمليات من التأجير ووزن الكمية المباعة وتشمل التقطع والتغليف وغيرها.
- **الإنتاج:** هو خلق المادة المخدرة وإبرازها للوجود

النقل: قيام الشخص بنقل المخدرات لصالح شخص أو أشخاص آخرين بمقابل أو بدون أجر ويعني أيضا نقل البضاعة داخل الإقليم الجزائري، ونقل أو العبور هو نقل المخدر عبر الأراضي الجزائرية بهدف تسويقها إلى دول أخرى.

[1] حسين طاهري، جرائم المخدرات وطرق محاربتها، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 38.

خلاصة الفصل :

لطالما شكلت الجرائم الجماعية خطرا على المجمعات، مهددة بذلك سلامة وأمن مواطنيها وسكانها، وقد ظهرت عصابات الشوارع كصورة من صور هذه الجرائم في أوروبا وعرفت انتشارا واسعا خاصة بعد الثورة الفرنسية عن طريق الهجرات الأوربية وقد حيطت عصابات الأحياء بدراسات سوسيولوجية معمقة لمعرفة الأسباب التي أدت إلى ظهورها بغية إيجاد الحلول جدرية لها حيث عرفت على أنها مجموعات من الشباب والمراهقين بشكل جماعي مع قيادة محددة ومنظمة من أجل القيام بالنشاطات غير القانونية والسيطرة على اقليم معين.

وقد عرفت هذه الظاهرة تغلغلا كبيرا في المجتمعات خلال السنوات الأخيرة أين أصبح الوضع الأمين وسط الأحياء السكنية مقلقا مما دعا إلى وضع قوانين للحد من هذه الظواهر.

الفصل الثالث

الخطورة الإجرامية

تمهيد:

تمهيد تقوم فكرة الخطرات الاجرامية على أساس الاستعداد لدى شخص يتصف بصفات نفسية معينة ووجد في ظروف صعبة تدفعه لأن يرتكب جريمة ما هي إلا وصف لشخصية الفرد، وهذا الوصف يعطي مؤشرات أو دلائل تتدرج باحتمال ارتكابه لجريمة مستقبلا. ولتحديد ماهية الخطورة الاجرامية فلابد من وضع تعريف لها ثم عناصرها ثم طبيعة الخطورة الاجرامية وأنواعها، الخطورة الإجرامية لدى عصابات الأحياء.

المبحث الأول: الخطورة الإجرامية

تعد الخطورة الإجرامية ظاهرة اجتماعية مقلقة تؤثر بشكل كبير على أمن واستقرار المجتمعات،تنطوي هذه الظاهرة على مجموعة من الأعمال الإجرامية التي يمكن أن تتراوح بين الجرائم البسيطة مثلا لسرقات والتخريب إلى الجرائم الأكثر خطورة مثلا القتل وتهريب المخدرات والإرهاب.و في هذا الصدد سنتناول اثبات الخطورة الاجرامية و طبيعتها انواعها في المطالب التالية .

المطلب الأول: مفهوم الخطورة الإجرامية

تعددت مفاهيم الخطورة الإجرامية بين بتعدد أبعادها ،ويختلف تفسيرها تبعا للمنظور الذي يُنظر إليه من خلاله. يمكن تقسيم مفاهيم الخطورة الإجرامية إلى عدة جوان بتشمل القانونية، الاجتماعية، النفسية،والأمنية. كل جانب يقدم فهمًامختلفا لطبيعةالخطورة الإجرامية وتأثيراتهاعلى الفرد والمجتمع.

1- التعريف النفسي للخطورة الإجرامية

لقد تعددت التعاريف الفقهية من الناحية النفسية لحالة الخطورة الإجرامية فقد عرّفها الدكتور علي عبد القادر القهوجي على أنها " حالة أو صفة نفسية لصيقة بشخص الجاني تتدرب باحتمال أقدامه على ارتكاب جريمة أخرى في المستقبل[1].أما الدكتور رمسيس بهتام فقد عرفها بأنها " حالة نفسية يحتمل من جانب صاحبها أن تكون مصدرا لجريمة مستقبلية. ولعل أبرز تعريف لهذا الاتجاه التعريف الذي جاء به " جرسبيني " الذي اعتد بالحالة النفسية للشخص، فهو يربط الخطورة الإجرامية بالجانب النفسي والخطورة عنده مجرّد شذوذ نفسي ناتج عن تفاعل مجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، ومن هذا المنطلق عرف الخطورة الإجرامية على أنها " أهلية ثانية " بين الخطورة

[1] فتوح عبد الله الشاذلي: أساسيات علم الإجرام والعقاب، 2000، منشأة المعارف الاسكندرية

والجزاء الجناية، الأمر الذي يترتب عليه توضيح الجزاء على الشخص في حالة ارتكابه فعلا مخالفا للقانون [1] .

ومن خلال تعاريف السابقة يتضح لنا أن هذا الاتجاه يعرّف الخطورة الاجرامية على أساس الحالة النفسية للفرد دون أن يكون هناك سبب بيولوجي أو اجتماعي يكون الدافع في تكوين الخطوة الإجرامية لديه. إلاّ أن هذا التعريف لا يكفي حتى يتمكن الأخذ به في معرفة وتمييز الخطورة الإجرامية عند باقي الأمراض النفسية الأخرى كحالة الهستيريا والهذيان ومعرفة مدى احتمال ارتكاب جريمة مستقبلا لأنه في بعض الأحيان نجد أن هناك من المجرمين من يتمتع بحالة نفسية لابأسبها ومع ذلك يقدمون على ارتكاب أبشع الجرائم.

ولهذا نعتقد أن هذه التعاريف يشوبها نوع من النقص كأنها حصرت الخطورة الإجرامية في الحالة النفسية دون أن تشير إلى العوامل الأخرى.

1- التعريف الاجتماعي للخطورة الإجرامية

يذهب أنصار هذا الاتجاه والإجرامية تتكون بسبب العوامل الاجتماعية به وعدم تأقلمه في المجتمع بمعنى أنه كلما توافرت الأصلية لدى الشخص بالإضافة إلى انعدام تكيفه مع المجتمع كنتيجة تأثره بالأحوال والظروف المحيطة به فإنه يرتكب جريمة لا محالة، ومن أنصار هذا الاتجاه القاضي الإيطالي رفائيل جارو فالو، الذي عرف الخطورة الإجرامية بأنها: " الأمارات التي تبين ما يبدو على المجرم فساد دائم فعال، والتي تحدد كمية الشر التي يحتمل صدورها عنه فهي تعني أهلية المجرم الجنائية ومدى تجاوبه مع المجتمع".

---

[1] محمد عبد الله لوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل لنشر والتوزيع الطبعة الأولى ،عمان2009،ص354

كما عرّفت الخطورة الإجرامية على أنها: " احتمال إقدام الشخص على ارتكاب الجريمة لأول مرة[1] ويتضح مما سبق أن البعض اعتمد في تعريفه للخطورة الاجرامية على الحالة النفسية كأساس له، وأوضح مدى تأثيرها على الشخص المجرم، بينما اعتمد البعض الآخر على العوامل الاجتماعية الذي يركز على الدوافع والظروف المحيطة بالمجرم والتي تنبئ على احتمال ارتكابه جريمة مستقبلا.

وهناك من لم يعتمد أي من المفهومين السابقين في تعريف الخطورة الاجرامية سواء النفسي أو الاجتماعي، ومن هؤلاء نجد الدكتورة فوزية عبد الستار التي عرفتها على أنها: " احتمال عودة المجرم إلى ارتكاب جريمة لاحقة" أما الدكتور محمود نجيب حسين فقد عرفها بأنها " احتمال ارتكاب المجرم جريمة ثانية".

وهناك من جمع بين الاتجاهين في تعريف الخطورة الإجرامية مثل الدكتور عبد الله سليمان الذي عرّفها بأنها: " حالة عد توازن في شخصية الفرد مبعثها عين في تكوينه المادي أو النفسي أو في ظروفه البيئية تدفعه إلى ارتكاب الجرائم على وجه الاحتمال.

فالتعاريف السابقة اعتمدت احتمال ارتكاب الجريمة أساسا لتعريفهم للخطورة الإجرامية، دون أن تكون لها عوامل نفسية أو اجتماعية تؤثر الخطورة الإجرامية. لذلك فقد أوضح مدى الارتباط بين الجريمة والخطورة الإجرامية، وما يميز بين الخطورة الإجرامية والخطورة الاجتماعية، وهو جوهر الفكرة التي تبناها غالبية الفقهاء، حيث أن الخطورة الإجرامية تفترض وقوع جريمة بالفعل مهما كانت جسامتها وطبيعتها جناية أو جنحة او مخالفة فهي حالة لاحقة على ارتكاب الجريمة. في حين نجد أنّ الخطورة الاجتماعية لا تتوقف على وقوع جريمة، لأنها حالة سابقة على ارتكاب أيّة جريمة وتتوقف على مجوعة من الامارات المنبعثة من سلوك الفرد مسبقا واستغلالا عن أية جريمة، وتنبئ عن احتمال

1-نور الهدى محمودي، التدابير الاحترازية وتاثريها على الظاهرة الاجرامية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر 2010-2011،ص77-76.

وقوع أفعال مضادة لصالح المجتمع، وهذا لا يلزم أن ترتكب الجريمة فالخطورة الاجتماعية نمط والخطورة الاجرامية جزء أو نوع من أنواع هذا النمط.

التعريف الإجرائي للخطورة الإجرامية:

الخطورة الإجرامية: هي عوامل تتعلق بطبيعة الحي السكني وتشكل عامل خطورة على الحدث وتتمثل في الأسرة جماعة الرفاق، الحي السكني، ترويج المخذرات، ووسائل الإعلام وهي الدرجة التي يتحصل عليها الحدث على استبيان عوامل الخطورة الإجرامية بالأحياء الشعبية الذي تم إعداده من طرف الباحثين.

المطلب الثاني: عناصر الخطورة الإجرامية وإثباتها وطبيعتها

فمن الخطورة الإجرامية تتمثل في مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وتفاعل هذه العوامل يؤدي إلى احتمال ارتكاب جرائم مستقبلا، وهذا الأمر يتطلب الإلمام بمجموعة كبيرة من المعارف في مختلف العلوم الطبية والنفسية والاجتماعية من أجل تقدير تلك الحالة. وحتى يتمكن المشرع من تحديد العوامل الإجرامية التي يرد عليها الإثبات ويستخلص منها القاضي حالة الخطورة الإجرامية لابد من تحديد الخطورة الإجرامية والعناصر التي تتكون منها والعوامل التي تكشف عنها.

1- عناصر الخطورة الإجرامية:

الخطورة الإجرامية هي حالة عدم التوازن في شخصية الفرد مبعثا عيب في تكوينه العضوي أو النفسي أو في ظروفه المحيطة هي التي قد تدفعه إلى ارتكاب الجرائم على وجه الاحتمال[1]، ولذلك من الصعب تحديد الخطورة الإجرامية لأنها من الأمور التي تتعلق بذاتية الإنسان فهي الحالة التي تنبئ بارتكاب جريمة مستقبلا ومن ثم فإن الخطورة الاجرامية تقوم على عنصرين أساسيين، العنصر الأول أنها مجرّد واحتمال، أما العنصر الثاني فإنه يتعلق بتوقع ارتكاب جريمة تالية وتبين فيما يلي هذين العنصرين.

- **الاحتمال:** يقصد بالاحتمال تحديد العلاقة بين مجموعة من العوامل توافرت في الحاضر وواقعه مستقبلية، وبيان دور هذه العوامل في ارتكاب الجريمة ولهذا الاحتمال في مجال الخطورة الاجرامية حكم موضوعه العلاقة السببية التي تربط بين العوامل الإجرامية التي قد تتعلق بالتكوين البدني أو النفسي أو العقلي للمجرم والجريمة التي يمكن أن تقع في ظل وجود هذه العوامل أي البحث بشأن هذه العوامل فيما إذا كانت سبب قاطعا في احتمال ارتكاب جريمة معينة. وتختلف الاحتمال عن الحتمية، ذلك أن الحتمية تعني عوامل معينة إذا توافرت من شأنها أن تؤدي بالضرورة إلى ارتكاب الجريمة لا محالة وهو الأمر الذي لا يمكن لنا الأخذ به في مجال الخطورة الإجرامية[2] لأنه من غير الممكن الجزم بأن وجود العوامل الإجرامية يؤدي حتما إلى الجريمة ومعنى ذلك أن اشتراط حتمية وقوع الجريمة التالية على سبيل الجزم واليقين من شأنه تجريد التدابير الاحترازية من وظيفتها والمتمثلة في الوقاية من وقوع الجريمة في المجتمع، ولذلك فإن الخطورة الاجرامية ترتبط فقط بفكرة الاحتمال. كما أنه

---

[1] محمد سعيد نمور، دراسات في الفقه القانون الجنائي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

[2] محمود نجيب حسني، علم العقاب، دار النهضة العربة، بيروت، (د.ط)، (بدون سنة).

يتعين أن يكون الاحتمال طابعه العلمي الذي لا يقوم على مجرد الافتراض بوقوع جريمة تالية، وإنما يجب أن يقوم على دراسة العوامل الإجرامية وتحديد مدى إمدادها وتأثيرها على ارتكاب جريمة تالية.

- **الجريمة التالية:** يتمثل الاحتمال في توقع ارتكاب جريمة في المستقبل أي جريمة تالية: بمعنى أن يقوم المجرم الذي سبق له وأن ارتكب جريمة بسلوك اجتماعي ضار بالمجتمع لأنه إذا كان الفعل المرتكب قد ألحق ضررا بنفسه فلا تقوم جريمة ولا يشكل خطورة اجرامية على المجتمع، مثال ذلك المجرم الشاذ الذي يحمل أقدامه على الانتحار، والخطورة الإجرامية يمكن أن تكون عامّة وهذا يعني احتمال ارتكاب جريمة من أيّ كان نوعها مثل حالة المجرم المختل عقليا، إما خاصة ارتكاب جريمة معينة بحسب ماض المتهم الاجرامي كاعتباره على ارتكاب نوع معين من الجرائم[1]. إن موضوع الاحتمال هو إقدام المجرم على ارتكاب جريمة تالية، ويتصل هذا بالدور القانوني للخطورة الاجرامية، حيث أنها تعد السبب الأساسي لاتخاذ التدابير، وتهدف إلى وقاية المجتمع من مخاطر ارتكاب جريمة تالية. ومن ثم تكون هذه الخطورة هي خطورة إقدام المجرم على السلوك الاجرامي مستقبلا ولذلك فلا يمكن القول فيما يخص جسامة الجريمة المرتكبة أن الجريمة التالية التي تقوم الخطورة الاجرامية على احتمال الاقدام عليها هي بطبيعتها غير متعددة وهذا يعني أنها سلوك إجراي أي كانت طبيعة وجسامته، يؤدي إلى أنه لا مجال للقول بأن هناك درجة معينة في الجريمة، يؤدي إلى أنه لا مجال للقول بأن هناك درجة معينة في الجريمة التالية ليقاس عليها مدى جسامة السلوك الإجرامي وعلاقته بالخطورة الإجرامية.ومن ثم تكون وظيفة التدبير الاحترازي ليس وقاية

[1] Louszt (o), le diagnostic l'état dangeureuss, Adis du com grés in ternationadeoriminologiet. Vi.1955.

المجتمع من جريمة محددة بالذات، ولكن وقايته من خطورة الإجرام بصفة عامة، وهذا يعني أن جوهر الخطورة الاجرامية في توقيع التدبير الاحترازي كأنها ترتبط بها، إذ يتم تطبيقها على الشخص الجانبي بالنظر إلى توافر الخطورة لديه لذلك فإن قاضي تطبيق العقوبات إذا ما تبين لديه انعدام الخطورة الاجرامية لدى الجانب قد يضطر إلى الحكم بعقوبة مع وقف التنفيذ[1].

ويمكن الفرق بين الاحتمال والجريمة التالية لعنصرين مكملين لبعضهما البعض، أن الجريمة التالية هي موضوع الاحتمال الذي تقوم على أساسه الخطورة الإجرامية، أما احتمال إقدام المجرم على ارتكاب جريمة تالية فلا تشترط أن تكون هذه الجريمة عمدية أو أفعال منافية للأخلاق والمعتقدات الدينية أو الأعمال الضارة التي لا تجرمها القوانين.[2]

فالجريمة التالية هي العلاقة السببية التي تربط بين عنصر الاحتمال والعوامل التي تساهم في وقوع جريمة مستقبلا وجوهر هاته العلاقة هو الخطورة الاجرامية التي تختلف من فئة لأخرى.

1- إثبات الخطورة الإجرامية:

الأساس الذي تقوم عليه الخطورة الاجرامية هو أنها حالة نفسية خاصة بشخص الجاني وليست ظرف لجريمته، بما يتعين فحص شخصيته، ودراسة الظروف المختلفة التي تحيط به لكشف عن مدى احتمال لمقدامه على ارتكاب جريمة مستقبلا، فهي ظاهرة نفسية تشير صعوبات من حيث الإثبات أن هناك وسيلتين لإثبات هذه الخطورة الإجرامية وهي الخطورة المفترضة وتحديد العوامل الإجرامية مناط الإثبات:

---

[1] د.رمسيسبينهام، علم الاجتماع،منشأة المعارف، الإسكندرية،ممصر ،ص 277.

[2] مؤمون محمد سلامة،حدودسلطةالقاضي الجنائي في تطبيق القانون ، دار الفكرالعربي للطباعة والنشر ،1975،ص110.

- **الخطورة المفترضة:** وهي الخطورة التي يفترضها القانون في بعض الحالات افتراضا مطلقا لا يمكن إثبات عكسه حيث أن تطبيق التدبير الاحترازي يرتبط بالشروط المنصوص عليه قانونا ولا يملك القاضي السلطة التقديرية في تطبيقه بالاختبار التدبير الملائم مع درجة جسامة الخطورة الإجرامية و القانون للخطورة في حالات التسول والتشرد وكذلك المعتادين والمنحرفين وذوي الميل الإجرامي، وهذه الحالات تقوم على افتراض لخطورة تدل على جسامة الجريمة المرتكبة فالمتشرد يثبت عجزه عن العثور عن عمل رغم أنه صاحب حرفة أو صناعة، وكذلك المتسول فلا يمكنه أن يثبت أن تسوله كان عرضيا تدفع إليه الضرورة القصوى لإشباع حاجاته[1].وبالرجوع إلى قانون العقوبات الجزائري نجد أن المشرع تناول تحديد الجزء لكل من المتشرد والمتسول، فنص المادة 195 من قانون العقوبات على أنه " يعاقب بالحس من شهر لستة أشهر كل من اعتاد ممارسة التسول في أي مكان كان وذلك رغم وجود وسائل التعيش لديه أو إمكانية الحصول عليها بالعمل أو بأي طريقة أخرى".ويختلف الخطر عن الخطورة الاجرامية في أن دلائل وصف يلحق الجريمة يمثل ركن المادي لها، بينما الخطورة الاجرامية هي وصف يلحق الفاعل ولا تتوقف عليه توافر الجريمة، كما أن الخطر يعتبر فكرة قانونية في الجريمة وعنصرا فيها، بينما الخطورة الاجرامية فكرة لا يقتضي توفرها وقوع الجريمة وإن كانت تعد مفترضا ضروري لتحديد العقوبة أو التدبيرالمناسب[2] .

وبالرجوع لقانون العقوبات الجزائري نجد أن المشرع أخذ بالخطورة الإجرامية في عدة مواد منها على سبيل المثال المادة 21 التي تنص على أن " الحز القضائي في مؤسسة استشفائية للأمراض العقلية هو وضع الشخص بناء على أمر أو حكم أو قرار قضائي في مؤسسة مهيأة لهذا الغرض،

[1] دكتور عبد الحميد المنشاوي، جرائم التشرد والتسول، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1999.

[2] قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم.

وذلك بسبب خلل في قواه العقلية قائم وقت ارتكاب الجريمة واعتراه بعد ارتكابها بإدانة المتهم أو العفو أو ببراءته أو الانتقاء وجه الدعوى.

2- **طبيعة الخطورة الإجرامية:** هي حالة نفسية تتعلق بشخص الجاني دون أن تتعلق بماديات الجريمة، ويعني ذلك أن موطن الخطورة هو شخص المجرم نفسه وليس واقعة أو وقائع مادية معينة في الجريمة إلا مجرد قرينة غير قاطعة على توافر الخطورة بل تعتبر مؤشرا يكشف عن احتال وجودها، كما هو الحال في مرتكب القتل الخطأ (أو الإصابة بالإهمال) لا شك أنه يعتبر مرتكب لجريمة جسيمة ويوصف بأنه جان ولكن ذلك لا يقطع بتوافر الخطورة في ذلك الجانب ولا يدل على احتمال ارتكابه جريمة أخرى (اسحق، 2009، 165، 166) والخطورة الإجرامية تعبر عن شخصية شاذة تميل إلى تحقيق تجاوبها مع المجتمع عن طريق الجريمة، فأساس الخطورة يرجع إلى حالات من ضعف الشخصية واستلام الفرد للعوامل الإجرامية سواء كان مصدر الضعف عوامل داخلية أم خارجية، موروثة أم مكتسبة، مستمرة أم مؤنثة

المطلب الثالث: أنواع الخطورة الإجرامية

تكشف الخطورة الإجرامية عادة بوقوع الجريمة، أي بارتكاب الشخص لجريمة تنبئ عن خطورته، إلا أنها يعني دائما أن ارتكاب الجريمة هو شرط لتوافر الخطورة في الجانب، فهذه الخطورة قد تتوافر حتى قبل ارتكاب صاحبها لأي فعل مخالف للقانون وتسمى عندئذ بالخطورة الإجرامية السابقة لوقوع الجريمة، وعلى ذلك فإنه يمكننا تقسيم الخطورة الإجرامية له نوعين الأول منها الخطورة الإجرامية التي تظهر بوقوع الجريمة والنوع الثاني هو الخطورة الإجرامية السابقة لوقوع الجريمة.

تتمثل هذه الأنواع في مايلي : [1]

1- **الخطورة الإجرامية التي تظهر بوقوع الجريمة:** يتجه الرأي الغالب من الفقه إلى القول بأن أهم شرط لتوافر الخطورة الإجرامية هو أن يرتكب الشخص الذي تنطوي شخصيته على خطورة جريمة جنائية وتحدد وسيلة علاج هذا النوع من الخطورة بالجزاء الجنائي، وعلى ذلك فإن مفهوم الخطورة الإجرامية في صورتها هذه، يفترض تأثير الجانب أي إسناد الجريمة إليه معنويا، وهو ما يسمى بنظرية إذناب الفاعل، وهذه الفكرة تتضمن لوما قانونيا للفرد على أسلوب حياته الذي يعبر عن استعداده الجرمي والذي يرجع إلى إرادته على اعتباراته كان يستطيع العيش بما يتفق مع أحكام القانون أي باتخاذ وسيلة مشروعة لحياته. على أن تشترط ارتكاب الشخص الجريمة لا يكفي وحده للقول بتوافر الخطورة الإجرامية بل لابد وأن تتوافر دلائل أخرى إلى جانب ارتكاب الجريمة حيث تظهر هذه الدلائل احتمالا جديا لارتكاب المجرم لجرائم أخرى مستقبلا[2].ويتم تقدير مثل هذا الاحتمال بناء على دراسة على وقائع فعلية ومحددة وليس على مجرد الافتراض أو مجرد التخمين، ومن هذه العوامل حالة المجرم النفسية والبيولوجية وظروفه الشخصية والاجتماعية، إلى غير ذلك من الصفات والعلامات التي تنبئ بجريمة مستقبلية، وعلى ذلك فإن القاضي في لحظة نطقه بالحكم لابد وأن تبين لديه أن المجرم قد ارتكب الجريمة وأن يثبت أيضا توافر الخطورة الإجرامية لديه ومعنى ذلك " أن القاضي لا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار جسامة الواقعة المرتكبة دون الاعتداد بتوافر الخطورة الإجرامية لأن حق الدولة في العقاب لا يستند إلى فكرة الانتقام أو العدالة المطلقة وإنما يراعي في العقاب حماية المجتمع، الحفاظ عليه من أخطار ارتكاب جرائم المستقبلية، ولذلك فإن التلازم بين العقوبة والخطورة التي يجب أن تكون قائمة وقت توقيعها فإذا

[1] المومني أحمد محمد خلق، أثر الخطورة الإجرامية على تقدير العقوبة في التشريع الأردني، دراسة تحليلية مقارنة بالفقه الإسلامي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 49، العدد 2، 2007،ى ص 47.

ثبت أن الشخص ليس لديه خطورة إجرامية فكيف التهديد بالعقوبة كما هو الحال عند الحكم بإدانة في تنفيذ العقوبة.

2- **الخطورة الإجرامية السابقة لوقوع الجريمة:** قد تتوافر الخطورة الإجرامية لدى شخص ما بالرغم من عدم ارتكابه هذي الجريمة سابقة طالما أن وقوعها محتمل من جانبه، وتكون وسيلة علاج هذه الخطورة هي فرض تدابير احترازية على شخص صاحبها، ويتم الكشف على هذا النوع من الخطورة من خلال ما يتميز به الشخص من صفات وأمارات معينة كأن يكون مصابا بالجنون أو باختلال عقلي أو نفسي جسيم ومعيار الخطورة لدى مثل هؤلاء الأشخاص هو فقدان القدرة على التحكم في تصرفاتهم بحيث يخشى من على سلامتهم وسلامة غيرهم، ثم أن هناك طائفة أخرى من ذوي الخطورة وهو أولئك الذين يسلكون سلوكا منحرفا كالمتشردين والمتشبه بهم، والمدمنين على الكحول أو المخدرات ومما ينبغي الإشارة إليه والتأكيد عليه هو أن معرفة الخطورة السابقة على وقوع جريمة يقتضي إجراء محض علمي مبني على وقائع فعلية، إذ لا يمكن الاعتماد على مجرد الافتراض أو التمكن للقول بتوافر هذا النوع من الخطورة الاجرامية[1] وتشير معرفة الخطورة الإجرامية السابقة على ارتكاب الجريمة إشكالا يتعلق بالأمارات الكاشفة عنها لأن المعايير التي تستخدم في ذلك لا يمكن أن يكون لها حجية مطلقة مهما بلغت دقتها ولأن العوامل والظروف التي تحيط بسلوك الفرد كثيرة ومتشبعة، مما يجعل من الإحاطة بها جميعا أمر يكاد ويكون متعذرا مهما كانت الجهود المبذولة، وكثيرا ما يتم تحديد ذاتية هذه العوامل واختيارها بطريقة تحكيمية وطريقة لا تخلو من التخمين، مما يجعل من العسير الاعتماد عليها كمعايير، ذات قيمة للقول بتوافر حالة الخطورة الإجرامية قبل أن تقع الجريمة لذا فقد ظهر اتجاه يعارض فكرة الخطورة الإجرامية السابقة على ارتكاب الجريمة، ويقود هذا الاتجاه المستشار " مارك انسل" صاحب حركة الدفاع الاجتماعي

[1] المومنأحمد محمد خلق، المرجع السابق، ص 48، 45.

الحديث الذي يرفض الأخذ بفكرة تطبيق أي تدابير اجتماعية سابقة على وقوع الجريمة لتعارضها مع مبدأ الشرعية ومساسها بالحريات.

ومن الحجج التي يسوقها أصحاب الرأي المعارض لفكرة الخطورة السابقة على ارتكاب الجريمة، صعوبة إثبات مثل هذه الخطورة، ذلك أن الجريمة تعتبر أهم دلائل الخطورة فإذا ما انتقلت الجريمة التقى معها الدليل المادي على توافر الخطورة وطبيعة الحال فإن الاعتماد على دلائل أخرى غير الجريمة هو أمر تعوزه الدقة، مما يفقد الخطورة أهم شروطها وهو الاحتمال الجدي لارتكاب جريمة مستقبلية.

وعليه فإنه يلزم لتوافر الخطورة اشتراط أن يرتكب الشخص جريمة ما ثم تظهر معها مجموعة من الأمارات والدلائل التي يقوم بها احتمال أن يرتكب هذا الشخص جريمة أخرى في المستقبل. وتحت تأثير هذه الأفكار فقد أخذت بعض التشريعات ومنها التتابع الإيطالي بالإتجاه الذي يستلزم الإعتداد بالحالة الخطرة، أن يكون الشخص قد ارتكب جريمة تظهر خطورة مرتكبها إلا في الحالات الاستثنائية التي نص فيها القانون عن غير ذلك إلا أن بعض التشريعات الأخرى ومنها التشريع الفرنسي اتجه من الاعتداد ببعض حالات الخطورة الإجرامية السابقة على وقوع الجريمة وذلك بغية الوقاية من الإجرام ولكن بهذا الاتجاه يعد في رأي بعض انتهاك خطير للحرية الفردية وخلاف لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، لذلك فقد لجأت هذه التشريعات إلى خلاف لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، لذلك فقد لجأت هذه التشريعات إلى تجريم بعض حالات الخطورة ذاتها التي يتصف بها الشخص الذي لم يرتكب جريمة بعد، كما هو الحل بالنسبة للمشرع الفرنسي الذي

يجرم حالة التشرد وحالة الاشتباه وأيضا هناك قوانين تأخذ بهذا الاتجاه كالقانون الاسباني والقانون المصري والقانون الأردني[1] .

1نشأت ناظم وحيد المالكي، جريمة التشجيع بطريقة المساعدة على ارتكاب الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي معهد العلوم.للدراسات العليا بـ .م . ن، 2018، ص 16.

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الخطورة الإجرامية هي حالة تتوافر لدى الشخص وتظهر مدى استعداده الإجرامي، أي مدى احتمال ارتكابه للجريمة مستقبلا.

ولقد حظي موضوع الخطورة الإجرامية بأهمية بالغة لدى الفقه، كما أخذت فكرة الخطورة معظم التشريعات الحديثة، لأن العقوبة أو الجزاء الخياني لم يعد لها ذلك الطابع المادي بل أصبح الجزاء طابعا شخصيا ولا شك أن معرفة مدى الخطورة الإجرامية المتوافرة لدى الجاني، له عظيم الأثر في اخبار الجزاء، الذي يتناسب مع هذه الخطورة يحقق بنفس الوقت مصلحة للمجرم في إعادة تأهيله، ومصلحة للمجتمع في كفاءة هذا المجرم والحيلولة دون قيامه بالإضرار بمجتمعه مستقبل، وذلك من خلال إعادة إصلاحه.

الفصل الرابع

العود إلى السلوك الإجرامي

تمهيد:

العود إلى الإجرام من المواضيع الديناميكية ذلك أن تطور الجريمة المستمر مرتبط بتعريفها لدى الأفراد وكيفيات تعاملها معهم وحتى نظرة المجرم إلى القوانين وتطورات تفسيراته الذي جعلته يتكيف ويجد سبيلا للتعايش مع واقعه الإجرامي والعود له، كما نجد في السنوات الأخيرة ارتفاع في شبه العود للجريمة فهو الاصرار على العود إلى ارتكاب الجرائم.

وتقدم في هذا لتحديد هذا الموضوع تعريف وأنواع العود وشروطه والعوامل المؤثرة في العود الإجرامي بأنواعها.

المبحث الأول: العود الإجرامي

العود الإجرامي، أو ما يعرف بالإجرام المتكرر، يمثل واحدة من التحديات الكبرى التي تواجه أنظمةالعدالة الجنائية في مختلف أنحاءالعالم. يشير هذا المصطلح إلى ميل الأفراد الذي نسبق لهم ارتكاب جرائم إلى العودة لارتكاب جرائم أخرى بعد الإفراج هم أو انتهاءعقوبتهم. يعتبر العود الإجرام يظاهرة معقد تتنطوي على العديد من العوامل النفسية، الاجتماعية، والاقتصادية التي تؤثرعلى السلوك الإجرامي للأفراد.

المطلب الأول: تعريف العود الإجرامي

- **لغة:** العود يفتح ولكون الراء من عاد يعود عودة وعودا بعض رجع، فنقول عاد فلان إلى الشيء بعد البدء فيه ويكفي الرجوع للشيء مرة واحدة ليس الفعل عودا وسبب فاعله عائدا
- **اصطلاحا:** أنه حالة الشخص الذي يرتكب جريمة بعد أخرى حكم فيها نصا نهائيا ويعتبر ذلك بأن العود في الجريمة ينشأ من تكرار وقوع الجرائم من الجرم بعد الحكم عليه نهائيا وإيقاع العفوية المقررة شرعا عليه في إحداهما[1].
- **العود من وجهة الإجرام:** إن العود في مفهوم هذا العلم يتضمن صورتين رئيسيتين هما:

1- صورة الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائيا بجريمة قد صدرت منه بعض الأفعال المتعلق بنشاطه الإجرامي نظرا لحالته الخطيرة.

2- صورة الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائيا بجريمة ثم ارتكب جريمة جديدة سواء يثبت عليه أو لم يثبت[2].

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، والمعجم الوسيط، ج، ص 634.

[2]- رئيس تمام، علم الإجرام، المعارف، ط2، الاسكندرية، 1987، ص 20

- **العود من وجهة علم العقاب:** لا يعتبر الجاني المكروه عليه في الجريمة الجديدة عائدا في مفهوم العلم ما لم يكن قد نفذت عليه فعلا العقوبة الصادرة ضده بسبب الجريمة السابقة[1].
- **العود من وجهة القانون:** يعتبر اشتراط وجود حكم سابق على الجريمة الجديدة هو المحزر الأساسي لتوافر حالة العود في القوانين، فالعود في القانون هو حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائيا من أجل جريمة سابقة[2].
- **العود في علم الاجتماع:**العائد في مفهوم هذا العلم هو من تكرر خروجه على القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع[3]
- هـ/ **التعريف الإجرامي العود:**ويمكن تعريفه بأنه " الرجوع المتكرر من قبل الحدث المنحرف إلى ارتكاب السلوك المنحرف وعودته مرة أخرى إلى المؤسسة الإصلاحية وليس العائدون إلى الإنحراف في بعض الأحيان المنحرفين العائدين.

المطلب الثاني: أنواع العود للجريمة

تتعدد أنواع العود للجريمة بين العود العام و العود الخاص كالتالي :

1- العود العام والعود الخاص:

- **العود العام:** حتى تكون أمام عود عام لا يشترط أن تكون الجريمة اللاحقة من نفس نوع الجريمة التي ليست للعائد إن حكم عليه بها بمعنى آخر أن القانون لم يشترط أن تكون الجريمتين من نفس النوع أو حسب المادة 54 مكرر 1 من قانون العقوبات الجزائري أن يكون الحكم الأول صادر لارتكاب جناية أو جنحة مشددة تفوق عقوبتها 5 سنوات ولا يعد مقدار

---

[1]- سلامة مأمون، علم الإجرام والعقاب المكتبة الحديثة (د، ط)، القاهرة، 1978، ص 34.

[2]- عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات، القانون العام، الجزء الأول، الجريمة 1998، ص 377، 378.

[3]الالفي أحمد عبد العزيز، العود للجريمة والاعتياد على الاجرام،المطبعة العالمية، د.ط،القاهرة، مصر ،1965،ص377-378

العقوبة المقتبس بها في حين يرتكب العائد جريمة جديدة تكون جنحة من هذه الفترة نفهم أننا أمام عود عام فتكون الجريمة الجديدة ارتكبت من خلال 10 سنوات التالية لقضاء العقوبة السابقة ففي هذه الحالة يرفع وجوبا الحد الأقصى لعقوبة الحبس والغرامة المقرر ولهذه الضجة كما يجوز الحكم أيضا بواحدة أو أكثر من العقوبات التكميلية المنصوص عليها في إعادة ومن نفس القانون أما بالنسبة للشخص المعنوي وكما تم شرحه في المقدمة ولا يشترط في هذه الحالة المتماثل وليس الجريمتين ولكي تتحقق هذه الحالة من العود يكفي أن تكون الجريمة الأولى جناية أو جنحة مشددة وتكون الجريمة اللاحقة جناية أي كانت طبيعتها وعقوبتها، فإذا كانت هذه الأخيرة معاقب عليها بالنسبة للشخص الطبيعي بغرامته مالية ففي حالة العود على الشخص المعنوي تكون العفوية المقررة تساوي 10 مرات الحد الأقصى بعفوية الرامة المنصوص عليها في حالة ما ارتكبا الشخص الطبيعي مثلا: تطبيق في حال العقود على الشخص المعنوي الذي يرتكب جريمة نشر الوثائق المشيدة بالعمال الإرهابية غرامة من 1000.000 إلى 10.000.000 دج في حين المادة 87 مكرر 5 تعاق الشخص [1] الطبيعي يرتكب هذه الجناية بالجنس من 5 إلى 10 سنوات وغرامة 1000.000 إلى 1.000.000 دج فإذا كانت الجناية الجديدة غير المعاقب عليها بغرامة بالنسبة للشخص الطبيعي تطبق على الشخص المعنوي إحدى العقوبات الآتية حسب العقوبة المقررة للشخص الطبيعي:

- ✓ إذا كانت الجناية الجديدة: معاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد، مثل جناية التجسس والخيانة فتطبيق على الشخص المعنوي في حالة العود الغرامة حدها الأقصى 20.0000.000 دج.

[1]– عدلي خليل العود ورد الاعتبار، دار المطبوعات، الجامعية، ط1، الاسكندرية، مصر، 1981، ص 10.

- ✓ إذا كانت الجناية الجديدة معاقب عليها بالبحث المؤقت، مثل جناية المشاركة في تنظيم إرهابي فتطبيق على الشخص المعنوي في حالة العود غرامة حدها الأقصى 10.000.000 دج[1]

- **العود الخاص:** لا يتحقق العود النوعي إلا إذا كانت الجريمة الثانية مماثلة أو مشابهة مع الجريمة الأولى التي حكم فيها نهائيا، أي تكون الجريمتان من ذات النوع مثلا: جريمة المتاجرة بالمخدرات أما التماثل الحكمي معناه بحكم القانون كالسرقة والصب، خيانة الأمانة كما نص المشرع الجزائري على هذه الحالة في المادة 64 مكرر في ويؤدي العود في هذه الحالة بالنسبة للشخص الطبيعي وجوب رفع الحد الأقصى لعقوبتي الحبس والغرامة إلى الضعف أما بالنسبة للشخص المعنوي، كما تم لشرحه سابقا يتضح لنا حسب المادة 54 مكرر وأنه اشترط التماثل بين الجريمة لقيام هذا النوع من العود والعقوبة المقررة للشخص المعنوي في حالة ما إذا كانت الجنحة الجديدة معاقبة عليها بالنسبة للشخص الطبيعي بغرامة تكون النسبة[2]القصوى للغرامة المطبقة تساوي 10 مرات الحد الأقصى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في القانون الذي يعاقب على هذه الجنحة ومثال ذلك إذا سبق الحكم نهائيا عليها وبعد مضي 3 سنوات على قضاء العقوبة، التي ارتكبت جنحة النصب مع العلم أن هذه الأخيرة في جنحة مماثلة فإنه يتعرض لغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج باعتبار أن المادة 372 من قانون العقوبات تعاقب الشخص الطبيعي الذي يرتكب هذه الجنحة من 20.000 إلى 100.000 دج أما إذا لم ينص الشرع الجزائري على الجنحة بعقوبة تتمثل بغرامة مالية

[1] الألفي أحمد عبد العزيز، العود للجريمة والاعتبار على الإجرام المطابقة العالمي (د،ط)، القاهرة مصر 65، 377، 378.

[2] – أحمد فتحي سرور، الوسط في القانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، مصر، لادس. ف)، ص 638.

بالنسبة للشخص الطبيعي فيطبق على الشخص المعنوي في حالة العود غرامة حدها الأقصى يساوي 5000.000 دج[1].

2- العود المؤبد والعود المؤقت:

يمكنتصنيفالعودالإجراميإلىنوعينرئيسيين: العودالمؤبدوالعودالمؤقت كالتالي :

- **العود المؤبد:** وهو الذي يتحقق بمجرد الارتكاب الجريمة الجديدة في أي وقت كان يعد الحكم عليه من أجل الجريمة الأولى، حيث لا يشترط القانون مدة معينة تفصل بين صدور الحكم السابق وبين انقضاء العقوبة وبين ارتكاب الجريمة التالية:

ومثال على ذلك ما نصت عليه المادة (54 مكرر 1) إلى من قانون العقوبات بأن الشخص يعتبر عائدا إذا حكم عليه قضائيا بعقوبة جنائية ثم عاد ارتكب جريمة ثالثة، وهنا المشرع لم يتطرق إلى المدة التي تفصل بين الجريمتين[2]

- **العود المؤقت:** وهو الذي يشترط فيه مدة زمنية معينة ما بين الحكم السابق أو بعد تنفيذ العقوبة وبين وقوع الجريمة الثانية فإذا وقعت بعد اقتضاء هذه المدة فلا يتوفر العود وقد أخذ به المشرع الجزائري في نصوص المواد حتى (24 مكرر 1) إلى (54 مكرر 3) من قانون العقوبات[3].

3- العود البسيط والعود المتكرر:

---

[1]-عدلي خليل، المرجع السابق، ص 11.

[2]- خالد بن أحمد عتيق الجهش العود في شرب الخمر وعقوبته، رسالة ماجيستير منشورة، جامعة سابق للعلوم الأمنية قسم العدالة الجنائية، السعودية، 2014، ص 70.

[3]- خالد بن أحمد عتيق، الجهش، نفس المرجع، ص 71.

- **العود البسيط:** وهو الذي يتحقق بتكرار الجانب جريمة بعد أن حكم عليه قضائيا بدانته في جرم ما ولو مرة واحدة بمعنى أنه يوجد حكم سابق جاء بعده أو تلاه ارتكاب الجانب لجريمة ولو كانت واحدة.
- **العود المتكرر:** ويطلق عليه أيضا التسمية العود المركب وهو الذي يتطلب ارتكاب جريمة جديدة بعد حكمين سابقين أو أكثر ومثاله ما نصت عليه المادتين (54- 51) من قانون العقوبات التي عالجت أحكام العود التكرر والتي نقابلها في التشريع الجزائري المادة (60) الملغاة ويتطلب حسب مادتي القانون المصري اجتماع 4 شروط:

✓ توفر إحدى صور العود البسيط.

✓ توفر عدد معين من السوابق.

✓ أن تكون السوابق في جرائم معينة.

✓ أن تكون الجريمة من نفس النوع.[1]

4- العود الجسيم والعود الهين:

- **العود الجسيم:** وهو الذي يجعل في الجنايات والجنح ذات العقوبة التي قد تبلغ الحد الأقصى ومثال ذلك ما جاء في المادة (54 مكرر) من قانون العقوبات ينصها إذا سبق الحكم نهائيا على شخص طبيعي من أجل جناية أو جنحة معاقب عليها قانونيا بعقوبة حدها الأقصى يزيد على سنوات حيث ارتكب جناية فإن الحد الأقصى للعقوبة الجنائية المقررة يصبح السجن المؤبد إذا كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة لهذه الجناية عشرين سنة حبسا[2].وتكون العقوبة المقررة هي الإعدام إذا أدت الجناية إلى إزهاق روح انسان ويرجع الحد الأقصى للعقوبة

[1] أحمد فتحي سرور، نفس المرجع السابق، ص 645.

[2] علي حسن الخلق السلطان القدر: المبادئ، العائد في القانون العقوبات، المكتبة القانونية، بغداد، د^{ط}، و س، ص 449.

السالبة للحرية للضعف إذا كان الحد الأقصى للعقوبة السالبة لحرية للضعف إذا كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانونيا لهذه الجناية يساوي أو يقل عن 10 سنوات سجن ويدفع الحد الأقصى للغرامة المقررة إلى الضعف[1].

- **العود الحقيقي:**وهو الذي يقع في المخالفات وبعض الجنح ذات المخالفات البسيطة ومثال ذلك هو أن عقوبة العود في المخالفات المنصوص عليها في المادة (465) من قانون العقوبات والتي يعاقب بالحبس الذي تصل مدته إلى شهر وغرامة مالية تصل إلى 24000 دج في إحدى المخالفات الواردة في الفصل الأول من قانون العقوبات.

5- العود الالزامي والعود الاختياري:

- **العود الإلزامي:** وهو الذي يكون فيه تطبيق الشديد في إيقاع العقوبة إلزاميا بالنسبة للقاضي في حالة توافر الشروط دون أي اختيار أو تقدير أو مراعاة لظروف التحقيق وذلك من أجل إعطاء صيغة الغرامة في تطبيق النصوص القانونية الخاصة بالفرد وحتى تكون العقوبة رادعة ومثال ذلك جريمة خطف الأطفال التي انتشرت مؤخرا[2].
- **العود الاختياري:** والذي يترك خشية للقاضي إعمال للسلطة التنفيذية في تطبيق الشديد أو التخفيف وذلك حسب الظروف المصاحبة لثبوت العود.

وبعد التطرق إلى أنواع العود منفصلة عن بعضها يمكن لهذه الأنواع أن تتداخل فيها بينهما مكونة صورا مختلفة شريطة أن لا تكون مقسمة على نفس الاعتبار[3].

---

[1]- عبدلي خليل، المرجع السابق، ص 26.

[2]- معتصم زكي الشوي: أسباب العودة للجريمة،الانس والحياة.، مجلة أمشية ثقافية، العدد 247، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة السعودية، 2003، ص 38.

[3]- معتصم زكي ، المرجع السابق، ص 39.

المطلب الثالث: شروط العود للجريمة

ينبغي لقيام حالات العود كسب مشد العقوبة توافر شرطين بانعدامهما ينعدم تطبيق العود على الجاني ويعتبران شرطين جوهرين لقيام طرف العود وسندرس في الأول صدور الحكم السابق بالإدانة وفي الثاني ارتكاب جريمة جديدة.

صدور حكم سابق بالإدانة: يشترط لاعتبار الجاني عائدات يكون قد صادر عليه حكم سابق ولا يكفي أن يكون قد ارتكب جريمة سابق مادام لم يحكم عليه فيها وذلك أن (علة التشديد في العود هي أن جريمة كان في ذلك) فإذا عاد على الرغم من ذلك ارتكاب جريمة كان في ذلك دليل على أن الحكم السابق لم يكن كافيا.

والحكم الذي يعد سابقه في العود هو الحكم البات أي الحكم الذي استمد كل طرف الطعن وأصبح نهائيا وحاز قوة شيء المقتضي وعليه فالحكم بالإدانة لا يعد سابقه في العود طالما أنه لم يصبح حكما نهائيا بعد، كأن تكون لدى الجاني طريقة قانونية للطعن بالحكم سواء بطريق عادي أم بطريق غير عادي وكان الحكم الذي انتهت آثاره لا يعد مسابقة في العود إذ يجب أن يكون الحكم نهائيا ومنتجا لأثاره وحق بعد سابقة في العود فسقوط الحكم بالعفو الشامل أو برد الاعتبار ولا يمكن اعتباره سابقة في العود[1].

ارتكاب جريمة جديدة: نشرط حالة العود ارتكاب جريمة ثانية بعد الحكم الأول النهائي على أن تكون الجريمة الثانية مستقلة عن الأولى المحكوم فيها وهكذا نستنتج بأن تطبيق أحكام العود يقتضي أن يثبت في القرار الطابع النهائي للعقوبة السابقة.

[1] عبد القادر عدد ومبادئ قانون العقوبات الجزائري دار هوة للطباعة والنشر والتوزيع، د،ط، الجزائر، ص 352.

ويعد هذا الشرط العنصر الجوهري للعود وعلة التشديد فيه ومراد ذلك ارتكاب جريمة تالية (مستقلة عن الأولى) الذي يثبت أن الحكم لم يكن له أي أثر رادع على المتهم ولم يحد بينه وبين ارتكاب جريمة تالية الأمر الذي يستوجب نشيد العقاب.

واشترط أن تكون الجريمة التالية مستقلة عن الأولى شرط جوهري إذ لا يعد من بتهرب من تنفيذ العقوبة الأولى أو التخلص من آثارها عائدا

وهكذا من يرتكب الجريمة الهروب لتخلص من تنفيذ الحكم السابق أو أي من العقوبات التبعية التي ترتبط به لا يعد مرتكب الجريمة جديدة مستقلة عن الأولى وبالتالي لا يعد في هذه الحالات عائدا وفي الجنح يضاف إلى الشرطين المذكورين أعلاه الشرط الثالث وهو:

- ارتكاب الجنحة الجديد خلال فترة معينة حددها المشرع تارة بعشرة سنوات التالية لقضاء العقوبة السابقة وتارة بخمس والشرط الرابع هو:
- التماثيل بين الجنحة الأولى والتي صدر فيها الحكم النهائي والجنحة اللاحقة لها وفي مواد المخالفات يخضع العود لنظام خاص توضحه بعد رضنا للعود وفي مواد الجنايات والجنح.
- وفي كل الأحوال فإن القانون لا يلزم القضاة بتطبيق العود حال توافر شرط وطنه من ثم تطبيق أحكام العود أمر جوازي متروك لتقدير قضاة الموضوع[1].

[1]- عبد القادر، المرجع السابق، ص 353-354.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في العود إلى الحركة اجتماعية – اقتصادية – نفسية

1- لعوامل الاجتماعية:

هي مجموعة الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة أو أنظمتها والتي تساهم في تكوين الفرد ويكون لها أثر الواضح في سلوك الفرد فجنوح الأحداث غالبا ما يكون نتائج البيئة التي يعيش في ظلها الفساد الذي يعيش فيه الحدث سواء في أسرته أو مدرسته أو مع رفقاءه أو غيرها من العوامل الاجتماعية تؤثر سلبا على قيمة السلوكية[1].

- **الأسرة:** تؤكد الدراسات العلمية الميدانية التي قامت بها اللجان المختصة في دراسة على الجريمة أن النمو الاجتماعي للحدث داخل أسرته والأساليب التربوية التي يتعامل بها أرباب الأسرة مع الأحداث فالأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تطوير شخصية الطفل من النواحي الجسمانية والنفسية والعقلية والوجدانية[2].فالأسرة هي الجماعة الإنسانية الأولى التي يحتك بها الطفل وهي بهذا مسؤولة عن إكساب أنماط السلوك الاجتماعي ومظاهر التوافق وسواد التوافق كلما يدرس فيه خلال سنوات طفولته وردود أفعاله تجاه القيم والمعايير[3].

وفي دراساتنا العربية اشتملت على جنية مماثلة في العدد من أحداث أسوياء وكانت نتائج الدراسة نسبة الأسر المفككين من الجانبين 67 مقابل 34 من الأسوياء بسبب تفكك الأسر الأسوياء تعود إلى الطلاق والوفاة المستوى المعيشي لأسر الجانحين أقل من غير الجانحين.

---

[1] بوريرة سوس علاقة مراكز الأحداث بالعود لدى الأحداث المنحرفين، رسالة الماجيستير، منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2009، ص 66.

[2] صالح بن محمد أل ربيع العمري العود إلى الانحراف في جنود العوامل الاجتماعية، ط1، " الرياض" 2002، ص 76.

[3] حسن الساعاتي، علم الاجتماع الحتي، دار النهضة المصرية، (د.ط)، القلهرة، 1951، ص 122.

- **رفقاء السوء:** يمكن أن نطلق هذه الجماعة العلب والأقران أو الرفاق وهي مؤسسة رئيسية في نشأة الطفل اجتماعيا بعد خروجه من نطاق عائلته إلى العالم الخارجيوتعرف هذه الجماعة بالتقارب في ميولاتها وأهدافها وفيها ومعاييرها في لعب القران دورا هاما في حياة الطفل بوصفهم عوامل لنشأة الاجتماعية حيث يعلم أحدهم الآخر بعض السلوكيات في الواقف الاجتماعي المختلفة فالطفل يميل إلى ما يقوم به أقرانه من سلوكيات تأثرهم مع بعضهم قوي جدا جدا ولا يمكن إنكاره ففي الحالات يكون هذا التأثير نسبيا وتحت ظل عدم وجود الرقابة الأسرية. ويكون تصنيف الأطفال في جماعة الرفاق معينة على أساس من تفاعلهم المستوى السلوكي نفسه أكثر مما يتوقف على عمره الزمني ولذلك نجده عادة طفل متقدما في السن مثل أطفال في سن أقل منه سنا[1].ويرى بعض الباحثين أن جماعات الرفاق تعتبر من أهم وأشد جماعات السلبية مثل عصابات السرقة أو المخدرات أو غيرها يؤثر سلبا على نظرة الناس إليه وبالتالي على توافقه الاجتماعي وهي إتمام جهود التعذيب والتأهيل الذي بذلت فيه المؤسسة الاصلاحية كما هي في حياته الاجتماعية لإبعاده عن طريق الانحراف والجريمة[2].فإذا كان للحدث أشرة يعود إليها نتيجة تهيئتها لاحتضانه من جديد وفي حال ليس له أسرة تحميه الحاقه بمركز مخصص لذلك إذا ثبت حاجته إلى الإقامة مؤقت إلى حين إيجاد محل دائم له والرقابة اللاحقة كإنسان أضل الطريق. فعملية الرعاية اللاحقة تتابع تقويم الحدث المفرج عنه منه مراكز إعادة الترقية ولك في البيئة الطبيعية مساعدة له على تجاوز الصعوبات والعقوبات التي يتعرض لها من أجل إنها احتمال رجوعه للإنحراف والجريمة بعيدا. ولقد أوضحت الكثير من الدراسات في ميدان الجنوح الأحداث تفضي رعاية الأحداث بعد الإفراج عنهم وهو خير دليل

[1] صالح بن محمد آل الرفيع، المرجع السابق، ص 87.

[2] سوسن بوزيرة ، المرجع السابق، ص 82.

على ذلك هو عدد البعض إلى الإعتراف بعد أن يكونوا تلفوا العديد من التدابير الفلاحية والوسائل التربوية[1]ومن خلال العوامل الاجتماعية سواء داخل الأسرة كالتفكيك الردي وحالات الطلاق وتعاطي أحد الأبوين للمخدرات أو خارج الأسرة أن المحيط الخارجي الذي يعيش فيه كالأصدقاء والمدرسة تعتبر أهم العوامل التي تؤثر في ارتكاب الجريمة كون المجتمع هو الصورة التي تعكس سلوك الذي تقوم به.

2-العوامل الاقتصادية:

قد يكون الوضع الاقتصادي عاملا مباشر يؤدي إلى الإنحراف وذلك من آثار خسارة على لقية الحدث فقد يلجأ البعض إلى السرقات للتعويض على نقدهم وإشباع حاجاتهم الشيء لا تتمكن أسرتهم الفقيرة من تلبيتها أو أن يكون تأثير غير مباشر كأن تؤدي ضائقة مالية إلى الانفصال بين الزوجة مما يترك آثار للبيئة على تربية الأولاد كذلك من الأمور الملحوظة في هذا العصر أن يتطلق كل من الأم والأب في سبيل الحياة كسبا للعيش ويترتب على هذا فقدان الطفل للرعاية الأسرية له ويترك بدون توجيه وقد ظهرت وانتشرت هذه الظاهرة خاصة في الميدان فغياب الأصل تضعف الرفاهية عن الطفل قد تكون سببا في انحرافه، حيث أن عدم إشباع الرغبات والشعور بالمرارة وخيبة الأمل وسائر الصور المماثلة عن عدم الإطمئنان الاجتماعي التي يستشعرها الحدث والتي تتبع أساسا من الفقر لا يمكن تجاهلها كما من عوامل الانحراف[2].

نجد أيضا السكن فقد يلجأ بعض الأسر إلى السكن في بعض أماكن مزدحمة وغير محببة ليس عجزها المادي فيظهر أولا لترك المنازل إلى الشارع فيهاو هدم الانحرافات، حيث أن الأسرة التي جمع أفرادها

[1] منتديات الجلفة ? http/www.djelfa.nbsbawttiephp ، جالية 2024/04/15، سا 16:00

[2] جعفر علي محمد المنحرفين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 1998، ص 64.

على اختطف أعمارهم، ذكورا وإناثا في مثل هذه المساكن المزدحمة لا يتيح لها الإكتظاظ في معاملة مع أفرادها.

3-العوامل النفسية:

التكوين النفسي مجوعة من العوامل الداخلية تمثل شخصية الحدث والمرض النفسي بادئ في تفكير وشعور وأعماله ويكون من الخطورة بدرجة تحول بين المرء والقيام بوظيفة في المجتمع بطريقة سوية[1].

فقد أثبتت الدراسات أنه توجد فروقت بين الجانبين الأسوياد في مختلف النواحي الشخصية وكذلك في الأنماط السلوكية فالجانحين الأسوياد في مختلف النواحي وكذلك في الأنماط السلوكية فالباحثين أكثر شعورا باضطراب التي كانت أهم مصادره القلق على الأسرة والمنزل والظروف المعيشية وأهم أكثر إظهار الألوان السلوك الاجتماعي المنحرف وأكثر اضطرابا فيما يتعلق بالتوافق العام ويذهب الكثير من العلماء والباحثين وخاصة من لهم علاقة بعلم النفس الجنائي إلى القول أن الصلة جد وثيقة بين الامراض الأمراض النفسية والعود إلى الانحراف حيث أن المرضى نفسيا يرتكب الجريمة تحت تأثير نفسي لا شعوري حاد يسبب له قلقا وتوترا شديدا يطول المريض للتخفيف منها عن طريق ارتكاب الجرية وليس من شأنه ارتكاب العقوبة التي تطبق عليه عادة هي الجريمة الأولى[2] كما أنه لا يمكن تعالج القلق والتوتر الذي يعيشه ويشعر به الفرد وذلك لصعوبة العلاج وضرورة بقاء المريض تحت إشراف طبيب ومحلل نفسي وعلى هذا فإن المجرم المريض نفسيا يعود للجريمة مادامت مشكلة النفسية قائمة ما دفع البعض إلى المناداة بإعادة تأهيل موظفي المؤسسات الإصلاحية والاهتمام بالنواحي

[1] سعد المغربي، أحمد ليشي الفنان، الخاصة والأساليب رعايتها، المركز العربي الإسلامي للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1967، ص 40

[2] صالح بن محمد آل الرفيع العمري، المرجع السابق، ص 46.

النفسية واستبدال فلسفة العقاب بأخرى تقوم على أن الحددث الجانح مريض ويعاني اجتماعيا نفسيا فتوجب معالجته في ضوء هذا بحيث يصبح في مكانه بعد خروجه للتكيف مع بيئته الاجتماعية[1].

4- العوامل الطبيعية أو البيئية:

اتجه بعض الباحثين إلى دراسة أثار العوامل المناخية والجغرافية في السلوك الإجرامي وتقوم هذه الدراسة من طرف الباحثين على ما لوحظ من أن بعض الجرائم تظهر بكثرة في المناطق التي تتميز بظاهرة مناخية معينة وأن بعض الجرائم من ناحية أخرى تكثر في أوقات معينة من السنة وقد اهتم العلامة ميسفوردmuceford بأن العلاقة بين الجريمة والطقس على مدار السنة وقد أثبتت الدراسة التي قام بها أن درجة الحرارة الجوية تأثر في سرعة استجابة الأفراد المؤثرات ولما كان سلوك الفرد يتأثر بمدى هذه الاستجابة فإنه يمكن القول بقيام الارتباط بين الطقس وبين الجريمة وجرائم الاعتداء الجنسي تكثر في الربيع والصيف أكثر من فصول السنة الأخرى ويرجع ذلك إلى الناحية البيولوجية إلى زيادة إفراز عدد العمل في الأوقات وتدل كثير من الإحصائيات على أن الجرائم ذو وجه عام يزيد في فصل الصيف حيث تزيد درجة الحرارة عن سائر الفصول الأخرى ويرى بعض العلماء الحدثين أن الطقس لا يؤثر على جريمة في ذاتها وإنما يؤثر في طابعها فقط فتتحول من العنف عند اشتداد درجة حرارة إلى السرقة والخديعة عند برودة الجو[2].

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة تم مناقشة العوامل النهائية التي تعمل على عودة المجرمين على ارتكاب الجريمة مرة أخرى وهذا خلال ما تطرقنا له سابقا فنتوصل إلى علاج مستقل مثل هذه الظواهر السائدة

[1] منتديات ستار تايمز 33193405 t WWW.startims.com/a .spr ، 2024/03/22.

[2] طه أبو الخير وميز العصر، انحراف الأحداث، منشأة المعارف الاسكندرية، ط1، 1961، ص1-7.

والعقوبات التي تحد من انتشارها بغية نشر السلام والأمان في المجتمعات، فالهدف من العقوبة هو إصلاح والتقويم وأن السجنى ليس هو الحل الوحيد للحد من الرجوع إلى الجريمة وإنما قد يكون دافعا للعود إلى الجريمة كما أن للبيئة التي يعيش فيها الأستاذ دافع للعود لمثل هذه الظواهر.

الفصل الخامس

الجانب التطبيقي

1- عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

أ- نتائج محور البيانات الشخصية

أ/ تحليل البيانات الوصفية:

الجدول رقم (01) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسبمتغير سن المبحوث

البيان	التكرار	النسب المئوية%
من20سنةإلى25 سنة	6	17.14%
من25سنةإلى 30 سنة	11	31.43%
30 سنة فما فوق	18	51.43%
المجموع	35	100%

من خلال الجدول رقم (1) يتضح أن 18 مفردة من عينة الدراسة يمثلون نسبة 51.43% من إجمالي عينة الدراسة هم من فئة العمرية "30سنة فما فوق " وهي أعلى نسبة من العدد الإجمالي، تليها الفئة العمرية "من25سنةإلى 30 سنة" يمثلون نسبة 31.43% والتي قدر عددهم ب11 مفردة، وفي المرتبة الأخيرة نجد أن 17.14% تمثل أقل نسبة هي من فئة " من20سنةإلى25 سنة" بمجموع 6 مفردات. ويمكن توضيح هذا التوزيع من خلال الشكل التالي:

نلاحظ ان لفهم الديناميكيات الاجتماعية والتفاعلات داخل عصابات الشباب وعلاقتها بالنشاط الإجرامي ان النسب المئوية المقدمة تعكس توزيعا منوعا للأعمار داخل العينة، مما يفتح الباب لمجموعة من النقاشات السوسيولوجية المهمة:

نرى ان الفئة العمرية للأفراد من 20 إلى 25 سنة تشير إلى فترة حياتية حيوية وعادة ما تكون مليئة بالتجارب والتحديات الاجتماعية. هذه المرحلة قد تشهد ارتفاعًا في الانخراط في أنشطة إجرامية نظرا للضغوط الاجتماعية، مثل الرغبة في الانتماء إلى مجموعات والتأكيد على الهوية الاجتماعية. الشباب في هذه المجموعة العمرية قد يجدون في العصابات وسيلة لتحقيق الاعتراف الاجتماعي أو النجاح المالي، مما يزيد من احتمال مشاركتهم في الأنشطة الإجرامية كوسيلة للتعبير عن الاحتجاج أو البحث عن الهوية، اما الفئة العمرية من 25 إلى 30 سنة تمثل مرحلة في الحياة حيث قد تبدأ المسؤوليات الشخصية والاجتماعية في الظهور بشكل أكبر. هذا الوقت قد يشهد تغييرات في الأولويات والانتقال من الأنشطة الإجرامية إلى أنشطة أخرى أكثر استقرارا، بما في ذلك البحث عن عمل وبناء العائلة. ومع ذلك، قد يبقى الانخراط في العصابات في هذه المرحلة كوسيلة للحفاظ على الشبكات الاجتماعية أو الحفاظ على المصداقية داخل المجتمع الإجرامي، اما الفئة العمرية التي تزيد عن 30 عاما تمثل نسبة كبيرة من العينة وتشير إلى مرحلة في الحياة حيث قد يكون هناك تراجع في الانخراط في الأنشطة الإجرامية نتيجة لنضوج الأفراد وتحملهم لمسؤوليات أكبر، مثل الأسرة والعمل. قد تتغير الأولويات نحو الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يقلل من معدلات الجريمة أو يغير أنواعها.

الجدول رقم (2): توزيع أفراد العينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للمبحوث

البيان	التكرار	النسب المئوية%
ابتدائي	22	62.86%
متوسط	2	5.71%
ثانوي	7	20.00%
جامعي	4	11.43%
المجموع	35	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2)، أن المستوى التعليمي المتوفر عند غالبية أفراد عينة الدراسة هو "ابتدائي" بنسبة 62.86% من إجمالي أفراد عينة الدراسة، تليها مستوى "ثانوي" بنسبة 20.00%، أما تخصص "جامعي" فبلغت النسبة 11.43%، ويعتبر مستوى "متوسط" هو أقل نسبة بلغت 5.71%، ويمكن توضيح هذا التوزيع من خلال الشكل التالي:

نلاحظ ان فهم العديد من الديناميكيات الاجتماعية والتعليمية التي قد تؤثر على السلوك والاتجاهات الاجتماعية للأفراد، تشير نسبة 62.86% من الأفراد ذوي مستوى تعليمي ابتدائي تشير إلى وجود تحديات كبيرة في الوصول إلى التعليم العالي وفهم الأمور الاجتماعية المعقدة، مما قد يؤثر سلبا على فرصهم الاقتصادية والاجتماعية. هذا يمكن أن يزيد من احتمالات الفقر والبطالة، وقد يدفع بعض الأفراد نحو الانخراط في الأنشطة الإجرامية كوسيلة للبقاء.

اما نسبة 20.00% للأفراد ذوي مستوى تعليمي ثانوي، يمكن أن يشير ذلك إلى وجود فرص محدودة أكثر للتعليم العالي والتقدم الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى تجربة ضغوط اجتماعية مختلفة

مقارنة بأولئك الذين يمتلكون مؤهلات جامعية. قد يكون لهذه الفئة العمرية تجارب وتحديات متنوعة تؤثر على خياراتهم الحياتية والمهنية، اما النسبة 11.43% من الأفراد ذوي مستوى تعليمي جامعي، يعكس هذا التوزيع تفاوتا كبيرا في فرص التعليم العالي والوصول إلى مستويات أعلى من المعرفة والتحصيل الاجتماعي. يمكن أن يتيح التعليم الجامعي للأفراد فرصا أوسع للمهن والوظائف المرموقة، وهو ما قد يقلل من احتمالاتهم في الانخراط في الأنشطة الإجرامية ويعزز من تفاعلهم الاجتماعي بشكل إيجابي.

أما نسبة 5.71% للأفراد ذوي مستوى تعليمي متوسط، فهي النسبة الأقل، مما يمكن أن يعكس صعوبات في التحصيل الأكاديمي أو الوصول إلى فرص التعليم العالي. قد يعاني أفراد هذه الفئة العمرية من تحديات اجتماعية تزيد من احتمالية الانخراط في السلوكيات الإجرامية نتيجة للفقر والعدم المساواة في الفرص.

الجدول رقم (3): توزيع أفراد العينة الدراسة حسب الأصل الجغرافي

البيان	التكرار	النسب المئوية%
ريفي	11	31.43%
حضري	24	68.57%
المجموع	35	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3)، أن الأصل الجغرافي الغالب عند أفراد عينة الدراسة هو "حضري"بنسبة 68.57% من إجمالي أفراد عينة الدراسة بما يعادل 24 مفردة،يليها الأصل الجغرافي "ريفي" بنسبة 31.43% بما يعادل 11 مفردة.

نلاحظ ان الأصل الريفي، الذي يشكل 31.43% من العينة، يمكن أن يعكس بيئة اجتماعية واقتصادية مختلفة عن الحياة الحضرية. قد تكون البنية الاجتماعية في المناطق الريفية أكثر تماسكاً وتقاليدية، مما قد يؤدي إلى وجود تحديات خاصة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والتعليمية. قد تكون مستويات الجريمة في المناطق الريفية تأثر بعوامل مثل العزلة الاجتماعية، وقلة الفرص الاقتصادية، والتحديات البنية للتطويرمن جهة أخرى، الأصل الحضري الذي يشكل 68.57% من العينة، يمكن أن يشهد تحديات مختلفة تتعلق بالبيئة الحضرية المعقدة، مثل التنوع الثقافي، والفقر، والجريمة المنظمة، قد تكون الفرص المتاحة في المدن أكثر تنوعا، لكنها قد تتضمن أيضا أنماطا مختلفة من الجريمة مثل السرقة والعنف الشبابي.

الجدول رقم (4): توزيع أفراد العينة الدراسة حسب الوضعية الأسرية

البيان	التكرار	النسب المئوية%
طلاق	15	42.86%
وفاة	8	22.86%
هجر	12	34.29%
المجموع	35	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4)، أن الوضعية الأسرية عند غالبية أفراد عينة الدراسة هو "طلاق" بنسبة 42.67%بما يعادل 15 مفردة، تليها الفئة التي تقيم في "هجر" فبلغت النسبة 34.29%ويقدر عددهم ب 12 مفردة من إجمالي أفراد العينة، وفي المرتبة الأخيرة نجد الوضعية الأسرية "وفاة" بنسبة 22.86%بما يعادل 8 مفردات، نلاحظ ان تحليل الوضعية الأسرية في عينة الدراسة يفتح الباب لفهم عميق للتحديات الاجتماعية والنفسية التي قد يواجهها الأفراد في حياتهم اليومية، ويسلط الضوء على كيفية تأثير هذه الوضعيات على سلوكياتهم وخطورتهم الإجرامية، تشير نسبة 42.67% من العينة تمثل الأفراد الذين يعيشون في وضعية الطلاق، وهو ما يعكس ثباتا في التحديات الاجتماعية والعاطفية بعد انفصال الزواج. يمكن أن يكون الطلاق سببا للتوترات العاطفية والاقتصادية، مما قد يزيد من احتمال الانخراط في سلوكيات إجرامية نتيجة للإحساس بالعزلة أو الضغوط النفسية، اما الفئة التي تعيش في وضعية الهجر، والتي تمثل 34.29% من العينة، تعكس واقعا حياتيا يمكن أن يكون معقدا بسبب الفقر ونقص الدعم الاجتماعي. قد يكون لهذه الوضعية تأثير كبير على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، مما يمكن أن يزيد من احتمالات الانخراط في الجريمة كوسيلة لتلبية الاحتياجات الأساسية أو تحسين الظروف المعيشية، أما الوضعية الأخيرة، وهي "الوفاة" التي تمثل 22.86% من العينة، فهي تشير إلى التأثير العاطفي القوي الذي قد ينتج عن فقدان أحد أفراد الأسرة. يمكن أن يترتب على هذه الفقدانات تحديات نفسية واجتماعية كبيرة، وقد تؤدي إلى تغييرات في السلوك والمواقف تجاه الحياة، بما في ذلك احتمال زيادة مخاطر الانخراط في السلوكيات الإجرامية كوسيلة للتعامل مع الألم والضغوط العاطفية

الجدول رقم (5): توزيع أفراد العينة الدراسة حسب الوضعية الاجتماعية

البيان	التكرار	النسب المئوية%
متزوج	10	28.57%
أعزب	16	45.71%
مطلق	9	25.71%
المجموع	35	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5)، أن الوضعية الاجتماعيةعند غالبية أفراد عينة الدراسة هو "أعزب"بنسبة 45.71%بما يعادل 16 مفردة، تليها الفئة "متزوج" فبلغت النسبة28.57%ويقدر عددهم ب 10 مفردات من إجمالي أفراد العينة، أما أقل نسبة كانت عند فئة "مطلق" بنسبة 25.71%بمايعادل 9 مفردات، ويمكن من خلاله فهم تأثير هذه الوضعيات على السلوكيات والخطورة الإجرامية.

تشير نسبة 45.71% من العينة تمثل الأفراد الأعزبين، مما يشير إلى وجود نسبة كبيرة من الأفراد الذين لم يتزوجوا بعد. قد يترتب على هذا الوضع الاجتماعي تحديات في التواصل الاجتماعي والعاطفي، وقد يكون للشعور بالوحدة والانفصالية تأثير على نمط حياتهم وقراراتهم. قد يسهم هذا الوضع في زيادة احتمال البحث عن مخرجات اجتماعية أو الانخراط في سلوكيات إجرامية كوسيلة للتعبير عن الغضب أو الفراغ العاطفي، اما الفئة "المتزوجة" التي تشكل 28.57% من العينة، تشير إلى الأفراد الذين يعيشون في حالة زواج. يمكن أن يوفر الزواج بيئة استقرارية اجتماعية ونفسية، حيث يمكن أن يؤدي الدعم العاطفي والاجتماعي المتبادل بين الشريكين إلى تقليل احتمالات الانخراط في السلوكيات الإجرامية. ومع ذلك، قد يواجه الأفراد المتزوجون تحديات خاصة تتعلق بالتوازن بين الحياة العائلية والمهنية، مما قد يؤثر على استجاباتهم للضغوط الاجتماعية والاقتصادية، أما الفئة "المطلقة" التي تشكل 25.71% من العينة، فهي تعكس الأفراد الذين انفصلوا عن شريك حياتهم السابق. يمكن أن يكون لهذه الوضعية تأثير كبير على الاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد، وقد يزيد من احتمال البحث عن أشكال للدعم الاجتماعي والنفسي لمواجهة التحديات الناجمة عن الانفصال. قد يؤدي

الشعور بالوحدة أو الإحباط إلى زيادة الانخراط في سلوكيات إجرامية كوسيلة لتخفيف الضغوط النفسية.

الجدول رقم (6): توزيع أفراد العينة الدراسة حسب الوضعية المهنية

البيان	التكرار	النسب المئوية%
عامل	10	28.57%
عاطل عن العمل	25	71.43%
المجموع	35	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6)، أن الوضعية المهنية عند غالبية أفراد عينة الدراسة هو "عاطل عن العمل" بنسبة 71.43% بما يعادل 25 مفردة، تليها الفئة "عامل" فبلغت النسبة 28.57% ويقدر عددهم ب 10 مفردات من إجمالي أفراد العينة، **تشير** نسبة 71.43% من العينة تمثل الأفراد العاطلين عن العمل، مما يعكس واقعا اقتصاديا صعبا يواجه الكثير من الأفراد في المجتمع، قد تكون البطالة سببا رئيسيا في التوترات الاجتماعية والنفسية، حيث يمكن أن تؤدي إلى شعور بالعجز وفقدان الهوية المهنية، قد تتسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يفرضها البطالة في زيادة احتمالات الانخراط في سلوكيات إجرامية كوسيلة للحصول على موارد أساسية أو تحسين الظروف المعيشية.

ثانياً، الفئة "العاملين" التي تشكل 28.57% من العينة، تعكس الأفراد الذين لديهم وظائف محددة ومصدر دخل ثابت. يمكن أن توفر العمل فرصاً للتحسين الاجتماعي والاقتصادي، وتقليل احتمالات الانخراط في الجريمة بسبب استقرار الدخل والهوية المهنية الإيجابية التي يوفرها العمل

ثانيا: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمحور الأول: الخطورة الإجرامية لدى أفراد عصابات الأحياء وعلاقتها بالعود للسلوك الإجرامي

أ – العود للسلوك الإجرامي

1- تحليل النتائج المتعلقة بالسؤال :هل سبق لك وان ارتكبت سلوك اجرامي ؟

الجدول رقم (7):توزيع أفراد العينة الدراسة حسب ارتكاب سلوك اجرامي

ارتكب سلوك اجرامي	التكرار	النسب المئوية%
نعم	35	97.14%
المجموع	35	100%

تبين لنا نتائجالجدولرقم (7)أنأغلبية أفرادعينةالدراسة أجابوا ب"نعم" بخصوص ارتكاب سلوك إجرامي وذلك بنسبة 97.14%. أما الذين أجابوا ب"لا" فقدرت النسبة 2.86%.

تشير البيانات إلى أن نسبة 97.14% من أفراد العينة قد ارتكبوا سلوكا إجراميا، مما يعكس مستوى عاليا من الانخراط في الأنشطة الإجرامية بين المشاركين، هذه النسبة المرتفعة تعكس تأثيرات اجتماعية واقتصادية متعددة تسهم في هذا السلوك.

من منظور سوسيولوجي، يمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة من خلال مجموعة من العوامل، بما في ذلك الفقر والبطالة والتفكك الأسري. الفقر يعد عاملاً رئيسيًا يدفع الأفراد نحو الجريمة كوسيلة لتلبية احتياجاتهم الأساسية والهرب من الواقع الاقتصادي الصعب. بالإضافة إلى ذلك، البطالة وقلة الفرص الاقتصادية تجعل الأفراد يشعرون بالعجز والإحباط، مما يدفعهم نحو الانخراط في الأنشطة الإجرامية كوسيلة للبقاء.

التفكك الأسري والتوترات العائلية يمكن أن تساهم أيضًا في هذا السلوك، حيث يفتقر الأفراد إلى الدعم العاطفي والاجتماعي اللازم لمواجهة التحديات الحياتية. غياب التوجيه والإشراف من قبل الأسرة يمكن أن يؤدي إلى انحراف الشباب نحو الجريمة.

الجدول رقم (8): توزيع أفراد العينة الدراسة حسب سن ارتكاب السلوك الاجرامي

البيان	التكرار	النسب المئوية%
ارتكبت سلوك إجرامي قبل سن 15سنة	12	34.29%
ارتكبت سلوك إجرامي قبل سن 20سنة	20	57.14%
ارتكبت سلوك إجرامي قبل سن 40سنة وأكثر	3	8.57%
المجموع	35	100%

من خلال الجدول رقم (8) يتبين أن معظم أفراد عينة الدراسة ارتكبوا السلوك الإجرامي "قبل سن 20سنة" خيث بلغت النسبة ب 57.14%،تليها الفئة التي ارتكتب السلوك الإجرامي "قبل 15 سنة" بنسبة 34.29%، أما في المرتبة الأخيرة نجد فئة الأفراد الذين ارتكبوا السلوك الإجرامي " قبل

سن 40 " بلغت النسبة8.57%،يمكن تفسير هذه النتائج بعدة عوامل ارتكاب السلوك الإجرامي في سن مبكرة يعكس تأثيرات البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الأفراد، الأطفال والمراهقون الذين ينشأون في بيئات فقيرة أو غير مستقرة اقتصاديًا واجتماعيًا يكونون أكثر عرضة للتعرض لعوامل تدفعهم نحو الجريمة، مثل الضغط من الأقران، ونقص الفرص التعليمية، وقلة الموارد المالية.

البيئة العائلية تلعب دورا حاسما في هذا السياق. التفكك الأسري، وغياب الرقابة الأبوية، والعنف الأسري يمكن أن تدفع الأطفال والشباب إلى البحث عن الانتماء والأمان في جماعات إجرامية. بالإضافة إلى ذلك، قد يتعلم الشباب السلوك الإجرامي من النماذج السلبية في محيطهم، مثل أفراد العائلة أو الجيران الذين ينخرطون في الأنشطة الإجرامية.

النسبة العالية لأولئك الذين ارتكبوا الجريمة قبل سن 20 سنة تشير إلى أهمية التدخل المبكر في حياة الشباب لمنع الانحراف السلوكي. يجب أن تشمل هذه التدخلات برامج تعليمية وتربوية تعزز القيم الإيجابية وتوفر بيئة داعمة للأطفال والشباب. كما ينبغي تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأسر لضمان توفير بيئة آمنة ومستقرة للنمو.

أما النسبة الأقل لأولئك الذين ارتكبوا الجريمة قبل سن 40 سنة (8.57%) فقد تعكس قدرة الأفراد الأكبر سنًا على مواجهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية بشكل أفضل أو قد تكون نتيجة لفرص اقتصادية أفضل أو تدخلات اجتماعية فعالة في مرحلة لاحقة من الحياة.

بالتالي، تشير هذه البيانات إلى الحاجة الماسة لتطوير استراتيجيات شاملة تستهدف الشباب في مراحل مبكرة، لتعزيز الوعي بمخاطر السلوك الإجرامي وتوفير الدعم اللازم لمنع الانخراط في الأنشطة الإجرامية.

1- تحليل النتائج المتعلقة بالسؤال الأسباب التي دفعت بك الى العود الى السلوك الاجرامي

الجدول رقم (9): توزيع أفراد العينة الدراسة حسبالأسباب التي أدت الى العودة الى السلوك الاجرامي

البيان	التكرار	النسب المئوية%
بسبب المشاجرات	31	88.57%
الاعتداء على الغير	3	8.57%
تحطيم ممتلكات الغير	1	2.86%
المجموع	35	100%

تبين نتائج الجدول رقم (9) الأسباب التي دفعت بأفراد المبحوثين إلى العودة إلى السلوك الإجرامي حيث كان السبب "بسبب المشاجرات" هو الغالب عند معظم أفراد عينة الدراسة والتي بلغت نسبتهم88.57%، يليها سبب"الاعتداء على الغير" بنسبة 8.57%، في حين بلغت نسبة 2.86% عند أفراد العينة الذين عادوا إلى السلوك الإجرامي بسبب "تحطيم مملتكات الغير" ، تشير نتائج الجدول رقم (9) إلى أن الأسباب الرئيسية التي دفعت أفراد العينة للعودة إلى السلوك الإجرامي تتمحور بشكل كبير حول المشاجرات، حيث بلغت نسبتهم 88.57%، يليها الاعتداء على الغير بنسبة 8.57%، وأخيرا تحطيم ممتلكات الغير بنسبة 2.86%. هذا التوزيع يسلط الضوء على عدة جوانب سوسيولوجية مهمة في فهم ديناميكيات العودة إلى الجريمة.

أولا تبرز المشاجرات كسبب رئيسي للعودة إلى السلوك الإجرامي، مما يشير إلى بيئة اجتماعية متوترة ومشحونة بالصراعات الشخصية والجماعية. قد تكون هذه المشاجرات نتيجة لنزاعات محلية، أو عداوات شخصية، أو حتى صراعات على الموارد المحدودة. في المجتمعات التي تعاني من نقص في

الفرص الاقتصادية والاجتماعية، تصبح المشاجرات وسيلة شائعة لحل النزاعات، مما يزيد من احتمالية اللجوء إلى العنف كحل سريع وفعال للمشاكل.

ثانيا الاعتداء على الغير بنسبة 8.57% يعكس ميلا نحو العنف كوسيلة للتعبير عن القوة والسيطرة أو الانتقام. هذا السلوك يمكن أن يكون ناتجًا عن تربية في بيئات تتسم بالعنف أو قلة التوعية حول الحلول السلمية للنزاعات. كما يمكن أن يكون مرتبطًا بالشعور بالضعف الاجتماعي أو الرغبة في إثبات الذات في مجتمعات تفتقر إلى الهياكل الداعمة والمساندة.

ثالثا تحطيم ممتلكات الغير بنسبة 2.86% يشير إلى تصرفات عدوانية تستهدف الممتلكات بدلاً من الأفراد. هذا النوع من السلوك يمكن أن يكون تعبيرا عن الإحباط والغضب تجاه المجتمع أو النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يشعر الأفراد أنهم مضطهدون فيه. تحطيم الممتلكات يمكن أن يكون وسيلة للتنفيس عن الغضب أو لتحقيق شعور بالتحكم في بيئة يشعرون فيها بالعجز، من هذا المنطلق يتضح أن العودة إلى السلوك الإجرامي بين أفراد العينة تعكس بيئة اجتماعية مضطربة، حيث تلعب النزاعات الشخصية والجماعية دورًا كبيرًا في دفع الأفراد نحو الجريمة. من الناحية السوسيولوجية، يجب أن تركز التدخلات على تعزيز السلم الاجتماعي وتوفير قنوات سلمية لحل النزاعات، بالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد المعرضين لخطر العودة إلى الجريمة. كما ينبغي العمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لخلق بيئة أكثر استقرارا وأمانا، مما يقلل من دوافع العودة إلى السلوك الإجرامي.

4- السبب الرئيسي في عودتك للسلوك الاجرامي حسب رأيك

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب السبب الرئيسي في العودة للسلوك الاجرامي

البيان	التكرار	النسب المئوية%
أصدقاء السوء	29	82.86%
انخرط في العصابات	2	5.71%
غير قادر على التحكم في تصرفاتك	3	8.57%
الفراغ	1	3.00%
المجموع	35	100%

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السبب الرئيسي في العودة للسلوك الإجرامي، وكان رأي معظم أفراد العينة أن "أصدقاء السوء" هو السبب الرئيسي وكانت النسبة 82.86%، في حين بلغت نسبة 8.57% عند أفراد المبحوثين الذين اعتبروا أن السبب الرئيسي يعود إلى "غير قادر على التحكم في تصرفات"، ثم نسبة 5.71% عند أفراد العينة يرون أن السبب هو "انخراط في العصابات" ، وكانت أقل نسبة عند الأفراد هو السبب "الفراغ" حيث بلغت "3.00%.

تشير نتائج الجدول إلى أن السبب الرئيسي الذي يدفع أفراد عينة الدراسة للعودة إلى السلوك الإجرامي هو تأثير "أصدقاء السوء"، بنسبة 82.86%. يلي ذلك عدم القدرة على التحكم في التصرفات بنسبة 8.57%، ثم الانخراط في العصابات بنسبة 5.71%، وأخيرًا الفراغ بنسبة 3.00%. هذه النتائج تسلط الضوء على عدة عوامل خطورة إجرامية ذات أبعاد اجتماعية ونفسية تساهم في تكرار السلوك الإجرامي.

– تعتبر "أصدقاء السوء" العامل الرئيسي بنسبة كبيرة جدا، مما يعكس التأثير القوي للشبكات الاجتماعية والعلاقات بين الأقران في تشكيل سلوك الأفراد. في البيئات الاجتماعية التي تكون فيها

الجريمة منتشرة، يمكن أن تكون الصداقات مبنية على أساس القيم الإجرامية، حيث يتعرض الأفراد لضغط من أقرانهم للانخراط في الأنشطة الإجرامية كوسيلة للتأكيد على الولاء والانتماء للمجموعة. هذه الديناميكية يمكن أن تزيد من احتمالية العودة إلى الجريمة بسبب رغبة الأفراد في القبول الاجتماعي والحفاظ على مكانتهم داخل المجموعة.

– نسبة 8.57% من أفراد العينة الذين أشاروا إلى عدم القدرة على التحكم في تصرفاتهم يعكس دور العوامل النفسية في السلوك الإجرامي. الاضطرابات النفسية والعاطفية، مثل القلق والاكتئاب ونقص المهارات الاجتماعية والضبط الذاتي، يمكن أن تدفع الأفراد نحو السلوكيات الاندفاعية والإجرامية. هؤلاء الأفراد قد يفتقرون إلى الدعم النفسي والاجتماعي المناسب الذي يساعدهم على تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة الضغوط والتوترات.

– الانخراط في العصابات بنسبة 5.71% يشير إلى البيئة الجماعية التي تدعم وتروج للسلوك الإجرامي. العصابات توفر للأفراد شعورًا بالانتماء والحماية، بالإضافة إلى فرص مادية قد لا تكون متاحة لهم في الحياة العادية. الانخراط في هذه العصابات يعزز الأنماط السلوكية الإجرامية ويصعب على الأفراد الانسحاب منها بسبب التهديدات المحتملة وفقدان الدعم الاجتماعي.

– الفراغ بنسبة 3.00% يبرز كعامل خطورة مهم، حيث أن نقص الأنشطة البناءة والفرص التعليمية والمهنية يمكن أن يؤدي إلى شعور الأفراد بالملل وانعدام الهدف، مما يدفعهم نحو السلوك الإجرامي كوسيلة لملء هذا الفراغ والتغلب على الشعور باللاجدوى، وعليه تشير هذه النتائج إلى ضرورة التركيز على تعزيز البيئة الاجتماعية للأفراد، من خلال برامج التوعية والتدخل المبكر لتعزيز القيم الإيجابية، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، وتطوير الفرص التعليمية والمهنية، كما يجب تعزيز

برامج إعادة التأهيل التي تستهدف الأفراد المعرضين لخطر العودة إلى الجريمة، وتوفير بيئات داعمة تساعدهم على الابتعاد عن التأثيرات السلبية للأصدقاء والعصابات.

ب- الخطورة الإجرامية

اولا: العلاقة بين الخطورة الاجرامية والعود للسلوك الاجرامي

أ. **السوابق العدلية**

الجدول رقم (11): السوابق العدلية لافراد عصابات الاحياء " المبحوثين"

السوابق العدلية/سبق ان ارتكبت سلوك اجرامي	نعم	%	لا	%	المجموع
في المشاجرات تم توقيفي من قبل مصالح الأمن.	23	65.7	12	23	35
حاولت الفرارمن مصالح الأمن.	21	60	14	40	35
تم سجني بسبب الضرب والجرح.	26	74,3	09	25,7	35
سجنت بعد تحطيم ممتلكات الدولة.	15	42,9	20	57.1	35

بالنظر إلى الجدول المعطى، يمكننا فهم كيفية تأثير هذه السلوكيات على الخطورة الإجرامية للأفراد، وكذلك على احتمالات العود إلى الجريمة، نلاحظ أن نسبة 65.7% من العينة (23 فردا) قد تم توقيفهم من قبل مصالح الأمن بسبب مشاركتهم في مشاجرات. هذا يشير إلى أن العنف الجسدي والتورط في النزاعات الاجتماعية قد يكون شائعا بين أفراد العينة، مما يعكس مشاكل اجتماعية أعمق مثل الفقر، قلة التعليم، أو انعدام الفرص الاقتصادية. المشاجرات والعنف قد تكون وسيلة للتعبير عن الإحباط والغضب من الوضع الاجتماعي، اما محاولة الفرار من مصالح الأمن تمثلها نسبة 60% من العينة (21 فردا). هذا السلوك يمكن تفسيره بالرغبة في تجنب العقاب أو الاعتقال، وهو ما يعكس قلة الثقة في النظام القضائي أو خوفا من العواقب القانونية. قد يشير هذا أيضا إلى وجود بيئة مجتمعية تعتبر فيها السلطات الأمنية عدوا بدلا من حام ، اما نسبة 74.3% من العينة (26 فردا) قد تم سجنهم بسبب الضرب والجرح. هذا السلوك يشير إلى مستوى عالٍ من العنف الشخصي، والذي يمكن أن يكون نتيجة للبيئات الأسرية العنيفة، أو التأثيرات الثقافية التي تشجع على استخدام العنف كوسيلة لحل النزاعاتأخيرا، نسبة 42.9% من العينة (15 فردا) تم سجنهم بعد تحطيم ممتلكات الدولة. هذه الأفعال قد تعكس مشاعر الغضب والاحتجاج ضد الحكومةأو النظام السياسي، ويمكن أن تكون ناجمة عن شعور بعدم العدالة أو الاغتراب الاجتماعي.

ب. الادمان على المخدرات:

الجدول رقم (12): الادمان على المخدرات لافراد عصابات الاحياء " المبحوثين"

الادمان على المخدرات	نعم	%	لا	%	المجموع
أشترك في ترويج المخدرات.	30	85.71%	5	14.29%	35
أبيع الأدوية المهلوسة.	30	85.71%	5	14.29%	35
اتعاطى المخدرات والحبوب المهلوسة قبل المشاجرة.	24	68.57%	11	31.43%	35
احصل على السجائر الملفوفة من الكيف والمخدرات بكل سهولة.	25	71.43%	10	28.57%	35
أتناول الحشيش والخمر في السهرات الليلية.	26	74.29%	9	25.71%	35

التحليل:

نلاحظ من خلال البيانات ان نسبة 85.71% من العينة (30 فردا) تشترك في ترويج المخدرات، وهي نفس النسبة للأفراد الذين يبيعون الأدوية المهلوسة. هذه النسبة العالية تشير إلى أن تجارة المخدرات تعتبر نشاطاً اقتصادياً رئيسياً للأفراد في العينة، مما يعكس وجود بيئة مجتمعية تعاني من البطالة والفقر وقلة الفرص الاقتصادية. قد يكون ترويج المخدرات وسيلة للبقاء الاقتصادي للأفراد الذين يجدون أنفسهم بدون خيارات أخرى للرزق، اما نسبة 68.57% من العينة (24 فردا) تتعاطى

المخدرات والحبوب المهلوسة قبل المشاجرات. هذه النسبة تشير إلى العلاقة الوثيقة بين تعاطي المخدرات والسلوك العنيف. يمكن أن يكون التعاطي وسيلة لتخفيف التوترات النفسية أو الاجتماعية قبل الانخراط في النزاعات، مما يزيد من الحطورة الإجرامية ويعقد التفاعل الاجتماعي، اما نسبة 71.43% من العينة (25 فردا) يحصلون على السجائر الملفوفة من الكيف والمخدرات بسهولة. هذه النسبة تعكس توافر المخدرات بشكل واسع وسهولة الوصول إليها، مما يزيد من احتمالات التعاطي والاعتماد. قد يكون هذا التوافر نتيجة لشبكات توزيع محلية قوية وعدم كفاءة الرقابة الأمنية، وأخيرا نسبة 74.29% من العينة (26 فردا) تتناول الحشيش والخمر في السهرات الليلية، مما يشير إلى أن تعاطي المخدرات والخمور جزء من الحياة الاجتماعية للفرد. يمكن أن يكون هذا السلوك مرتبطًا برغبة الأفراد في الهروب من الواقع أو التكيف مع الضغوط اليومية، مما يؤدي إلى تعزيز الأنماط السلوكية الإجرامية.

وعليه نلاحظ أن الإدمان على المخدرات وتعاطيها مرتبط بشكل كبير بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي يواجهها الأفراد في حياتهم اليومية. تعاطي المخدرات يمكن أن يكون نتيجة للشعور باليأس وقلة الفرص، مما يؤدي إلى تعزيز السلوكيات الإجرامية. لذا، تتطلب هذه الأنماط تدخلات شاملة تتضمن توفير فرص اقتصادية، وتعزيز البرامج التعليمية والتوعوية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد المعرضين للخطر للحد من تعاطي المخدرات والجريمة.

ج. السلوك العدواني المادي

الجدول رقم (13): السلوك العدواني المادي لافراد عصابات الاحياء " المبحوثين"

السلوك العدواني المادي	نعم	%	لا	%	المجموع
أضرب بواسطة العصي والسلاسل الحديدية.	25	71.43 %	10	28.57 %	35
أحمل السكاكين أثناء المشاجرة .	28	80%	7	20%	35
استعمل سيف الساموراي وقارورات الخمر في المشاجرة.	12	34.29 %	23	65.71 %	35
أرشق بالحجارة في المشاجرات الليلية.	16	45.71 %	19	54.29 %	35
أرد الإساءة البدنية بأقوى منها في المشاجرات.	22	62.86 %	13	37.14 %	35
اعتديت على شخص برذاذ مسيل الدموع.	16	45.71 %	19	54.29 %	35
تسببت بعاهة مستديمة لشخص.	19	54.29 %	16	45.71 %	35

نلاحظ ان نسبة 71.43% من العينة (25 فردا) تضرب بواسطة العصي والسلاسل الحديدية. يشير هذا إلى ميل كبير لاستخدام أدوات قوية وخطيرة في النزاعات، مما يعكس مستوى عال من العنف الجسدي في هذه المجتمعات. قد يكون هذا السلوك نتيجة للتنشئة الاجتماعية التي تشجع على استخدام القوة لحل النزاعات، أو كوسيلة للدفاع عن النفس في بيئات عدائية، اما نسبة 80% من

العينة (28 فردا) تحمل السكاكين أثناء المشاجرات. هذه النسبة المرتفعة تشير إلى درجة عالية من الاستعداد للعنف وإيذاء الآخرين، مما يزيد من الخطورة الإجرامية ويعكس حالة من عدم الأمان الشخصي والاجتماعي. قد يكون حمل السكاكين تعبيراعن الحاجة إلى الحماية الشخصية أو وسيلة لبسط السيطرة خلال النزاعات، اما نسبة 34.29% من العينة (12 فردا) تستعمل سيف الساموراويوقارورات الخمر في المشاجرات. هذا السلوك يعكس مستوى من الوحشية والتطرف في العنف المستخدم، وقد يكون مرتبطًا بمحاولة فرض الهيمنة أو لإرسال رسائل قوية للخصوم، اما نسبة 45.71% من العينة (16 فردا) ترشق بالحجارة في المشاجرات الليلية. يشير هذا السلوك إلى استخدام أدوات متاحة وبسيطة في النزاعات، مما يعكس توترات اجتماعية قد تكون مرتبطة بالبيئة المحيطة أو الظروف المعيشية، اما نسبة 62.86% من العينة (22 فردا) ترد الإساءة البدنية بأقوى منها في المشاجرات. هذا يعكس نمطا من التصعيد المستمر في النزاعات، حيث يعتبر الرد بالعنف وسيلة لإثبات القوة والهيمنة، اما نسبة 45.71% من العينة (16 فردا) اعتدت على شخص برذاذ مسيل الدموع. يعكس هذا السلوك استخدام وسائل غير تقليدية وغير قانونية لإلحاق الأذى بالآخرين، مما يزيد من تعقيد النزاعات وطبيعتها العدوانية، وأخيرانسبة 54.29% من العينة (19 فردا) تسببت بعاهة مستديمة لشخص. هذا السلوك يعكس مستوى خطير من العنف الجسدي الذي يمكن أن يترك آثارا طويلة الأمد على الضحايا، ويشير إلى درجة عالية من العنف والوحشية.

د. السلوك العدواني اللفظي

الجدول رقم (14): السلوك العدواني اللفظي لافراد عصابات الاحياء " المبحوثين"

السلوك العدواني اللفظي	نعم	%	لا	%	المجموع
أميل للمجادلة و الإهانة اللفظية.	30	85.71 %	5	14.29 %	35
اسخر من رأي الآخر.	28	80%	7	20%	35
أتلفظ بالعبارات النابية أثناء المشاجرة .	30	85.71 %	5	14.29 %	35
لا أعطي الفرصة لغيري في الحوار.	24	68.57 %	11	31.43 %	35

تشير البيانات ان نسبة 85.71% من العينة (30 فردا) يميلون للمجادلة والإهانة اللفظية. هذا يشير إلى وجود توجه قوي نحو العدوان اللفظي كوسيلة للتفاعل الاجتماعي. قد يكون هذا السلوك نتيجة للتوترات اليومية أو الافتقار إلى مهارات التواصل الفعّال، مما يؤدي إلى استخدام اللغة العدوانية كوسيلة للدفاع عن النفس أو إثبات القوة.

ثانياً، نسبة 80% من العينة (28 فردا) يسخرون من آراء الآخرين. يعكس هذا السلوك قلة التسامح مع اختلاف الرأي وعدم احترام وجهات نظر الآخرين، مما يزيد من التوترات والنزاعات داخل الجماعات. يمكن أن يكون هذا التصرف ناتجًا عن ثقافة تفتقر إلى الحوار البنّاء والتفاهم المتبادل، اما نسبة 85.71% من العينة (30 فردا) يتلفظون بعبارات نابية أثناء المشاجرات. استخدام الألفاظ النابية يعكس مستوى عالٍ من العدوانية والتصعيد في النزاعات اللفظية. قد يكون هذا السلوك وسيلة للتعبير عن الإحباط والغضب بطريقة مدمرة وغير بنّاءة، مما يزيد من احتمالات تفاقم النزاعات، اما نسبة 68.57% من العينة (24 فردا) لا يعطون الفرصة لغيرهم في الحوار. يعكس هذا السلوك هيمنة الرغبة في السيطرة على الحوار وعدم الاستماع للآخرين، مما يؤدي إلى نقص التفاهم وتفاقم النزاعات.

قد يكون هذا التصرف ناتجا عن انعدام الثقة في قدرة الآخرين على تقديم وجهات نظر قيمة أو الخوف من فقدان السيطرة على الموقف.

هـ. اللصوصية" السرقة"

الجدول رقم (15): اللصوصية لدى افراد عصابات الاحياء " المبحوثين"

اللصوصية	نعم	%	لا	%	المجموع
أثناء المشاجرةأسرق أشياء الغير.	21	60%	14	40%	35
مصاريف البيت اليومية كلها من عائدات السرقة.	16	45.71 %	19	54.29 %	35
سرقت في الأماكن العامة.	28	80%	7	20%	35
منذ الطفولة أسرق.	15	42.86 %	20	57.14 %	35
متعود على سرقة الأشياء الثمينة.	26	74.29 %	9	25.71 %	35
أسرق بشكل عفو بدون تخطيط مسبق.	24	68.57 %	11	31.43 %	35

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة 60% من العينة (21 فردا) يسرقون أشياء الآخرين أثناء المشاجرات. يشير هذا السلوك إلى استغلال الفوضى والعنف لتحقيق مكاسب شخصية، مما يعكس

عدم احترام حقوق الآخرين والاستعداد لاستخدام الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف الشخصية بطرق غير قانونية، اما نسبة 45.71% من العينة (16 فردا) تعتمد مصاريف البيت اليومية كلها على عائدات السرقة. هذه النسبة تعكس مدى ارتباط السرقة بالظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها الأفراد، حيث تعتبر السرقة وسيلة للبقاء الاقتصادي وتلبية احتياجات الأسرة الأساسية. يعكس هذا الوضع غياب الفرص الاقتصادية المشروعة والتحديات الاجتماعية الكبيرة، اما نسبة 80% من العينة (28 فردا) سرقوا في الأماكن العامة. يعكس هذا السلوك الجرأة والميل إلى ارتكاب الجرائم في الأماكن المفتوحة، مما يشير إلى قلة الخوف من العقاب أو الثقة في الإفلات من العقوبة. قد يرتبط هذا السلوك بتنشئة اجتماعية تشجع على العدوانية والبحث عن الفرص السريعة لتحقيق المكاسب، اما نسبة 42.86% من العينة (15 فردا) بدأوا السرقة منذ الطفولة. يعكس هذا السلوك تأثير التنشئة الاجتماعية والبيئة المحيطة على تطور السلوك الإجرامي. يمكن أن يكون هذا نتيجة للتعرض المبكر لبيئات غير مستقرة، مثل العائلات المفككة أو الأحياء التي تعاني من الفقر والجريمة، اما نسبة 74.29% من العينة (26 فردا) متعودون على سرقة الأشياء الثمينة. يشير هذا السلوك إلى تفضيل السرقة لتحقيق مكاسب مادية كبيرة، مما يعكس التخطيط والاختيار الدقيق للأهداف. قد يكون هذا نتيجة للضغط الاقتصادي أو الرغبة في تحقيق الثراء السريعأ اما نسبة 68.57% من العينة (24 فردا) يسرقون بشكل عفوي بدون تخطيط مسبق. يعكس هذا السلوك الاستجابة اللحظية للفرص المتاحة، مما يشير إلى قلة الضبط الذاتي وغياب التخطيط الطويل الأمد. يمكن أن يكون هذا نتيجة للضغط النفسي أو الاجتماعي الذي يدفع الأفراد إلى اتخاذ قرارات سريعة وغير مدروسة.

و. ممارسة الدعارة وفساد الاخلاق

الجدول رقم (16): ممارسة الدعارة وفساد الأخلاق لدى افراد عصابات الاحياء " المبحوثين"

ممارسة الدعارة وفساد الاخلاق	نعم	%	لا	%	المجموع
أمارس العلاقة الجنسية مع النساء.	31	88.57 %	4	11.43 %	35
ألعب القمار مع مجموعة من الأشخاص.	28	80%	7	20%	35
مارست الاستمناء كثيرا.	22	62.86 %	13	37.14 %	35
أشاهد الأفلام الإباحية (الجنسية).	31	88.57 %	4	11.43 %	35
أشترك في أعمال متعقلة بالدعارة.	18	51.43 %	17	48.57 %	35
أحب الجنس مع الرجال.	8	22.86 %	27	77.14 %	35

نلاحظ انسبة 88.57% من العينة (31 فردا) يمارسون العلاقة الجنسية مع النساء. تشير هذه النسبة العالية إلى أن العلاقات الجنسية غير المقننة قد تكون شائعة بين أفراد العينة. قد يكون هذا السلوك مرتبطًا بالبحث عن المتعة اللحظية، وعدم وجود علاقات طويلة الأمد مستقرة، أو تأثيرات ثقافية تشجع على الحرية الجنسية دون النظر إلى العواقب الصحية والاجتماعية، اما نسبة 80% من العينة (28 فردا) يلعبون القمار مع مجموعة من الأشخاص. يعكس هذا السلوك الميل نحو الأنشطة

الترفيهية المحفوفة بالمخاطر، مما قد يكون نتيجة للشعور بالملل أو البحث عن الإثارة والتحدي. يمكن أن يكون القمار وسيلة للهروب من الضغوط اليومية والبحث عن فرص لتحقيق مكاسب مالية سريعة، على الرغم من العواقب السلبية المحتملة، اما نسبة 62.86% من العينة (22 فردا) يمارسون الاستمناء بشكل متكرر. يمكن أن يعكس هذا السلوك البحث عن الراحة النفسية والجسدية، أو قد يكون نتيجة للعزلة الاجتماعية أو عدم القدرة على تكوين علاقات جنسية طبيعية ومستقرة، اما نسبة 88.57% من العينة (31 فردا) يشاهدون الأفلام الإباحية. يعكس هذا السلوك تأثير المحتوى الجنسي المتاح عبر الإنترنت على السلوكيات الجنسية للأفراد. يمكن أن يؤدي التعرض المستمر لهذا النوع من المحتوى إلى تشويه التصورات عن الجنس والعلاقات الإنسانية، وزيادة الاعتماد على التحفيز البصري لإشباع الرغبات الجنسية اما نسبة 51.43% من العينة (18 فردا) يشتركون في أعمال متعلقة بالدعارة. يعكس هذا السلوك تأثيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث قد تكون الدعارة وسيلة للحصول على دخل سريع وسهل. يمكن أن تكون هذه الممارسة نتيجة للضغوط الاقتصادية والفقر وقلة الفرص الاقتصادية الأخرى، اما نسبة 22.86% من العينة (8 أفراد) يحبون الجنس مع الرجال. تعكس هذه النسبة وجود تنوع في التوجهات الجنسية بين أفراد العينة، مما يشير إلى أن السلوكياتالجنسية ليست متجانسة وتتنوع بناءً على الميول والتفضيلات الفردية.

ي. السلوك الانتحاري

الجدول رقم (17): السلوك الانتحاري لدى افراد عصابات الاحياء " المبحوثين"

السلوك الانتحاري	نعم	%	لا	%	المجموع
حاولت الانتحار برش البنزين على جسدي.	17	48.57 %	18	51.43 %	35
قطعت شرايين يدي.	18	51.43 %	17	48.57 %	35
حالة الفقر تجعلني أفكر في الانتحار.	27	77.14 %	8	22.86 %	35
استخدمت الحبل لشنق نفسي.	21	60%	14	40%	35
تناولت الجافيل وروح الملح.	13	37.14 %	22	62.86 %	35
سجن والدتي دفعني للانتحار.	8	22.86 %	27	77.14 %	35

تشير البيانات ان تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية بشكل واضح. فالفقر يعد عاملا محفزا رئيسيا، حيث أن 77.14% من العينة يفكرون في الانتحار بسبب الحالة المالية الصعبة هذا يعكس عدم القدرة على تحمل الضغوطات المالية والاقتصادية، والتي تزيد من مشاعر اليأس والإحباط وتعزز

فكرة أنهاء الحياة كوسيلة للهروب من المشاكل، اما الأفراد يتعاملون مع مستويات متزايدة من الألم النفسي والضغوط العقلية. على سبيل المثال، 51.43% من العينة قطعوا شرايين أيديهم، مما يشير إلى مدى اليأس والعزلة التي قد تدفع الأفراد إلى السعي لإنهاء الحياة، حيث أن سجن الوالدة دفع نسبة كبيرة من الأفراد (22.86%) للتفكير في الانتحار ، هذا بسبب التأثير العائلي والاجتماعي وعليه يوضح كيف أن التجارب العائلية المؤلمة قد تؤثر عميقا على الحالة النفسية للأفراد وتؤدي إلى انخفاض مدى رغبتهم في الحياة.

عرض نتائج الفرضية الجزئية الاولى:

جدول رقم18 : يتضمن حساب معامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين مؤشرات الخطورة الاجرامية

المتغيرات	معامل الارتباط برسون	الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة α=0.01	القرار الإحصائي
سبق وان ارتكبت سلوك اجرامي/الاسباب التي دفعت بك للعود للسلوك الاجرامي	r=40.9%	Sig0.015	دال إحصائيا يوجد ارتباط متوسط دال العود للسلوك الاجرامي والاسباب المؤدية اليه
السبب الرئيسي للعود للسلوك الاجرامي/ والدرجة الكلية للخطورة الاجرامية	r=−43.8%	Sig0.008	دال إحصائيا يوجد ارتباط متوسطعلاقة عكسية دال احصائيا بين السبب الرئيسي للعود للسلوك الاجرامي والدرجة الكلية للخطورة الاجرامية

التحليل:

من خلال الجدول رقم **(18)** نجدأن قيمة الارتباط (ر) كانت 40.9فإنها تعبر عن ارتباط متوسط دال العود للسلوك الاجرامي (أي علاقة طردية كلما زادت الأسباب زاد العود للسلوك الاجرامي والعكس صحيح) إلا أن هذه العلاقة متوسطة.

نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت **0.015** وهي أقل من مستوى الثقة **(0.05)**، وبالتالي أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين الأسباب المؤدية والعود السلوك الاجرامي لدى افراد عصابات.

تشير النتائج الإحصائية إلى وجود ارتباط متوسط ذو دلالة إحصائية عكسية بين السبب الرئيسي للعودة إلى السلوك الإجرامي والدرجة الكلية للخطورة الإجرامية، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون0.438− (r) ، وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.008 (Sig) عند مستوى دلالة.α=0.01

هذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين السبب الرئيسي للعودة إلى السلوك الإجرامي والدرجة الكلية للخطورة الإجرامية، مما يشير إلى أنه كلما كان السبب الرئيسي للعودة إلى السلوك الإجرامي أكثر وضوحا أو تأثيرا، كانت الدرجة الكلية للخطورة الإجرامية أقل. بمعنى آخر، إذا كان الدافع للعودة إلى السلوك الإجرامي قويا ومحددا (مثل تأثير أصدقاء السوء)، فإن الخطورة الكلية للأفعال الإجرامية قد تكون أقل حدة مقارنة بحالات تكون فيها الأسباب أقل وضوحًا أو متداخلة، يمكن تفسير هذا الارتباط العكسي من خلال فهم ديناميكيات السلوك الإجرامي. عندما يكون السبب الرئيسي للعودة إلى الجريمة محددًا، قد يكون للأفراد نمط سلوكي معين يتبعونه، وبالتالي قد يكون لديهم نوع محدد من الجرائم التي يرتكبونها، مما يقلل من تنوع وخطورة الأفعال الإجرامية. على النقيض، في الحالات التي تكون فيها الأسباب متعددة أو غير محددة، قد يظهر الأفراد سلوكا إجراميا أكثر تنوعا وخطورة نتيجة

لعدم وجود دافع محدد يقودهم، **وعليه تحققت الفرضية الأولى** التي تقر الخطورة الاجرامية لدى افراد عصابات احياء ادفع بهم الى العود للسلوك الاجرامي

هذه النتائج تشير إلى أهمية تحديد وفهم الأسباب الرئيسية للعودة إلى السلوك الإجرامي عند تصميم برامج التدخل وإعادة التأهيل. برامج مخصصة تعالج الأسباب الجذرية للعودة إلى الجريمة يمكن أن تكون أكثر فعالية في تقليل الخطورة الإجرامية وتحقيق نتائج إيجابية في إعادة تأهيل الأفراد ومنعهم من العودة إلى السلوك الإجرامي.

هذا ما اختلفت هذه نتيجة مع دراسةMarie-Ene Dionالتي تقرتطور العصابات في كيبك خلال فترة عشر سنوات الماضية، هذا ما أكدته هذه النتيجة مع **دراسة رانياحاكمكاملمحمدابراهيم 2022** التي تقر تزداد الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين في حالات الدراسة، و هذا يدل على احتمالية ارتكابهم لجرائم اخرى في المستقبل و نتيجة **دراسة Dr. Mahmoudireguia 2023**

عرض نتائج الفرضية الجزئية الثانية:

جدول رقم (19): العلاقة بين الاصل الجغرافي والوضعية الاجتماعية للمبحوث والدرجة الكلية للخطورة الاجرامية

من أجل اختبار الفرضية قمنا بحساب وقراءة علاقة الارتباط بين المتغيرين وقد تبين انه:

المتغيرات	معامل الارتباط برسون الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة القرار الإحصائي		
	الاصل الجغرافي	الوضعية الاجتماعية	دال إحصائيا يوجد ارتباط متوسط الى قوي بين الدرجة الكلية للخطورة الاجرامية ومؤشراتها
الدرجة الكلية للخطورة الاجرامية	r=36,2% Sig0.03	r=40,5% Sig0.01	

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود ارتباط متوسط إلى قوي بين الدرجة الكلية للخطورة الإجرامية وبعض مؤشراتها مثل الأصل الجغرافي والوضعية الاجتماعية. وقد تم حساب معامل الارتباط بيرسون ووجد أن معامل الارتباط بين الأصل الجغرافي والدرجة الكلية للخطورة الإجرامية هو 0.362، بينما معامل الارتباط بين الوضعية الاجتماعية والدرجة الكلية للخطورة الإجرامية هو 0.405. كلا الارتباطين دالان إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للأصل الجغرافي 0.03 وللوضعية الاجتماعية 0.01.

هذا يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأصل الجغرافي والوضعية الاجتماعية من جهة، والدرجة الكلية للخطورة الإجرامية من جهة أخرى. الارتباط المتوسط بين الأصل الجغرافي والدرجة الكلية للخطورة الإجرامية يشير إلى أن الاختلافات البيئية والاجتماعية بين المناطق الريفية والحضرية قد تؤثر على مستويات الخطورة الإجرامية لدى الأفراد. الأفراد من خلفيات جغرافية مختلفة قد يظهرون أنماطا مختلفة من السلوك الإجرامي نتيجة لعوامل بيئية واجتماعية مختلفة، اما فيما يخص الارتباط الأقوى مع الوضعية الاجتماعية يشير إلى أن الحالة الاجتماعية للأفراد، مثل كونهم عزابا، متزوجين، أو مطلقين، لها تأثير كبير على مستوى الخطورة الإجرامية. الفروق في الوضعية الاجتماعية تعكس جوانب متعددة من حياة الأفراد، بما في ذلك الدعم الاجتماعي، الاستقرار العاطفي، والمسؤوليات الأسرية، والتي تؤثر بدورها على سلوك الأفراد وقراراتهم.

هذه النتائج تبرز أهمية العوامل الاجتماعية والجغرافية في فهم وتفسير السلوك الإجرامي، وتشير إلى أن التدخلات والسياسات الهادفة إلى تقليل الجريمة يجب أن تراعي السياقات البيئية والاجتماعية المختلفة التي يعيش فيها الأفراد.

عرض نتائج الفرضية الجزئية الثالثة:

جدول رقم (20): العلاقة بين مؤشرات الخطورة الاجرامية والدرجة الكلية للخطورة الاجرامية

من أجل اختبار الفرضية قمنا بحساب وقراءة علاقة الارتباط بين المتغيرات وقد تبين انه:

المتغيرات	معامل الارتباط برسون الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة القرار الإحصائي					
	الدرجة الكلية ل السوابق العدلية	الدرجة الكلية للادمان	الدرجة الكلية للسلوك العدواني	الدرجة الكلية للصوصية	الدرجة الكلية للدعارة وفساد الاخلاق	الدرجة الكلية لانتحار
الدرجة الكلية للخطورة الاجرامية	r=60.3%	r=67.7%	r=81%	r=75.4%	r=51.8%	r=71.8%
	Sig0.000	Sig0.000	Sig0.000	Sig0.000	Sig0.000	Sig0.000
	دال إحصائيا يوجد ارتباط متوسط الى قوي بين الدرجة الكلية للخطورة الاجرامية ومؤشراتها					

تشير نتائج إلى وجود ارتباط متوسط إلى قوي بين الدرجة الكلية للخطورة الإجرامية ومؤشراتها المختلفة، كما تم حسابها باستخدام معامل الارتباط بيرسون. تظهر النتائج أن جميع المؤشرات المدروسة (السوابق العدلية، الإدمان، السلوك العدواني، اللصوصية، الدعارة وفساد الأخلاق، والسلوك الانتحاري) لها علاقة دالة إحصائيا بالدرجة الكلية للخطورة الإجرامية عند مستوى دلالة Sig 0.01) .(0.000 =، نجد أن معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للسوابق العدلية والدرجة الكلية للخطورة

الإجرامية هو 0.603، مما يشير إلى ارتباط متوسط قوي بين هذه المتغيرات. كذلك، يرتبط الإدمان بالخطورة الإجرامية بقوة حيث كان معامل الارتباط 0.677. أما السلوك العدواني، فقد أظهر أعلى مستوى من الارتباط بقيمة 0.810، مما يشير إلى علاقة قوية جدا بين السلوك العدواني والخطورة الإجرامية، بالإضافة إلى ذلك، يظهر معامل الارتباط بين اللصوصية والدرجة الكلية للخطورة الإجرامية كقيمة 0.754، مشيرا إلى ارتباط قوي. الدعارة وفساد الأخلاق يظهران ارتباطا متوسطا بقيمة 0.518. وأخيرًا، يظهر السلوك الانتحاري ارتباطا قويا بالخطورة الإجرامية بمعامل ارتباط 0.718.

هذه النتائج تؤكد أن هناك ارتباطات دالة إحصائيا بين الدرجة الكلية للخطورة الإجرامية ومؤشراتها، مما يعني أن العوامل المدروسة تلعب دورا مهما في تحديد مستوى الخطورة الإجرامية لدى الأفراد. بناء على ذلك، يجب أن تأخذ التدخلات والسياسات الهادفة إلى الحد من الجريمة في الاعتبار هذه المؤشرات المتعددة لتكون فعالة.

هذا ما اختلفت هذه نتيجة مع دراسةMarie-Ene Dionالتي تقر تطور العصابات في كيبك خلال فترة عشر سنوات الماضية، هذا ما أكدته هذه النتيجة مع **دراسة رانياحاكم كامل محمد ابراهيم 2022** التي تقر تزداد الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين في حالات الدراسة، و هذا يدل على احتمالية ارتكابهم لجرائم اخرى في المستقبل :

جدول رقم (21): متوسط الفروق في درجة الدرجة الكلية للخطورة الاجرامية وسن ارتكاب السلوك الاجرامي

تنص الفرضية الجزئيةالرابعة على أنه: توجد فروق دالة احصائيا في درجة الدرجة الكلية للخطورة الاجرامية وسن ارتكاب السلوك الاجرامي

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار"ت" **(T-Test)** لعينتين مستقلتين وذلك بعد التأكد من شروط تطبيقه ، لمعرفة دلالة الفروق في درجة الدرجة الكلية للخطورة الاجرامية وسن ارتكاب السلوك الاجراميتبعا لمتغير السن، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعينتين، فكانت النتائج الموضحة في الجدول **رقم21** .

المقارنات	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطا المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
ارتكاب سلوك اجرامي قبل 20 سنة	20	63,5800	5,6687	1,2675	2,509	0.02 دال احصائيا
ارتكاب سلوك اجرامي قبل 40 سنة	3	55.3333	3,214	1,8559		

يبين جدول رقم (21)، حول درجة الخطورة الجنائية وعلاقتها بسن ارتكاب السلوك الإجرامي، تم استخدام اختبار "ت (T-Test) "لعينتين مستقلتين. الهدف منه هو التحقق من وجود فروق دالة إحصائيا في درجة الخطورة الاجرامية بين الفئتين المختلفتين من حيث السن عند ارتكاب الجريمة، اما بالنسبة للفئة التي ارتكبت السلوك الإجرامي قبل 20 سنة، تبين أن المتوسط الحسابي لدرجة الخطورة الجنائية كان يساوي 63.5800، مع انحراف معياري يبلغ 5.6687. قيمة تكانت 2.509، مع مستوى دلالة بنسبة 0.02، مما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائيا في درجة الخطورة الجنائية لهذه الفئة، اما الفئة التي ارتكبت السلوك الإجرامي قبل 40 سنة، كان المتوسط الحسابي لدرجة الخطورة

الجنائية هو 55.3333، مع انحراف معياري يبلغ 3.214. لم يتم تقديم قيمة ت في البيانات المقدمة، لكن يمكن أن نفترض عدم وجود فروق دالة إحصائيا في درجة الخطورة الجنائية لهذه الفئة بناء على البيانات المقدمة، وعليه يمكن استنتاج أن هناك فروق دالة إحصائيا في درجة الخطورة الاجرامية بين الأفراد الذين ارتكبوا السلوك الإجرامي قبل 20 سنة مقارنة بالذين ارتكبوه قبل 40 سنة. هذه النتيجة تبرز أهمية العمر كمتغير مؤثر في درجة خطورة السلوك الإجرامي، وتشير إلى ضرورة مزيد من الدراسات لفهم العوامل التي تؤثر في تطور السلوك الجنائي عبر مراحل العمر وارتكاب الجرائم.

هذا ما اختلفت هذه نتيجة مع دراسةMarie-Ene Dionالتي تقر تطور العصابات في كيبك خلال فترة عشر سنوات الماضية، هذا ما اختلفت هذه النتيجة مع **دراسة رانيا حاكم كامل محمد ابراهيم 2022** التي تقر تزداد الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين في حالات الدراسة، و هذا يدل على احتمالية ارتكابهم لجرائم اخرى في المستقبل .

نتائج عامة للدراسة:

❖نتائج عامة للدراسة:

➢ الخصائص العامة لافراد عصابات الاحياء:

- نستنتج أن غالبية أفراد عصابات الأحياء يعانون من البطالة، حيث تقدر نسبة الأفراد العاطلين عن العمل ب 71،43 بالمائة من عينة الدراسة ، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة والعنف بسبب الحاجة إلى المال وغياب فرص العمل.
- نظرا لنسبة 45،71 بالمائة من عينة الدراسة عزاب، نستنتج أن الأفراد العُزَّاب قد يكونون أقل استقرارًا من الناحية الاقتصادية مما يدفعهم إلى الانخراط في نشاطات غير قانونية كوسيلة للحصول على المال بسرعة.

➢ الخطورة الاجرامية :

- النسبة العالية من الأفراد المسجونين بسبب الضرب والجرح (74.3%) والمشاجرات (65.7%) تدل على أن العنف الجسدي هو سمة بارزة في سلوك أفراد العصابات. هذا يشير إلى ميل قوي نحو استخدام القوة لحل النزاعات أو فرض السيطرة.
- نستنتج أن تجارة المخدرات تعتبر نشاطًا رئيسيًا للعصابات، حيث تقدر نسبة المشاركة في ترويج المخدرات و بيع الأدوية المهلوسة ب85،71 بالمئة من عينة الدراسة ، مما يزيد من خطورتها الإجرامية نظرًا للآثار السلبية الكبيرة للمخدرات على الأفراد والمجتمع.
- نظرا للنسبة المرتفعة لمحاولة الانتحار بسبب الفقر و التي تقدر ب 77،14 بالمئة من عينة الدراسة ، نستنتج أن هناك ضغوط نفسية واجتماعية كبيرة على أفراد العصابات، مما يزيد من تعقيد وضعهم الإجرامي ويدفعهم إلى سلوكيات خطيرة.

- نستنتج أن النسبة العالية لممارسة العلاقات الغير الشرعية تقدر ب 88،57 بالمئة التي تشير إلى تجاوزات أخلاقية واجتماعية كبيرة، مما يعكس اضطرابًا في القيم والمبادئ بين أفراد العصابات ويزيد من خطورتها الاجتماعية.

➢ العود للسلوك الاجرامي:

- نستنتج أن أصدقاء السوء يلعبون دورًا كبيرًا في عودة الأفراد للسلوك الإجرامي، حيث تبلغ نسبة العود للاجرام بسبب اصدقاء السوء ب 82،86 بالمئة من عينة الدراسة ، مما يعني أن شبكات العلاقات الاجتماعية السلبية هي عامل مؤثر في استمرار الجرائم.
- نستنتج ان العود لجرائم السرقة يشير إلى وجود حاجة مستمرة للمال أو رغبة في السيطرة والنفوذ ،نظرا لنسبة السرقة في الأماكن العامة و التي قدرت ب 80 بالمئة من عينة الدراسة ، مما يجعل الأفراد يعودون للسرقة مرارًا وتكرارًا.
- نستنتج أن العود للإجرام بسبب ترويج المخدرات و بيع المهلوسات و التي بلغت نسبة كل منهما ب85،71 بالمئة يشير إلى أن النشاطات المتعلقة بالمخدرات تظل جذابة للأفراد بسبب الربح السريع أو الإدمان، مما يصعب كسر حلقة الجريمة.
- نستنتج أن الميل للمشاجرة والإهانة اللفظية و الذي قدر ب85.71%من عينة الدراسة يدل على أن السلوك العدواني مستمر لدى الأفراد، مما يعزز عودتهم للجريمة بشكل متكرر نظرًا لطبيعة التفاعل العنيف مع المجتمع.

➢ تبين أن هناك علاقة متوسطة إلى قوية بين درجة الخطورة الجنائية وعمر ارتكاب السلوك الإجرامي. الأفراد الذين ارتكبوا السلوك الإجرامي في سنوات مبكرة يظهرون مستويات أعلى من الخطورة الجنائية مقارنة بأولئك الذين ارتكبوا في سنوات لاحقة.

➢ وجود فروق دالة إحصائيا بين الفئتين المختلفتين من حيث السن عند ارتكاب الجريمة يشير إلى أهمية العمر كعامل مؤثر في تحديد درجة الخطورة الجنائية. قيمة تللفئة

التي ارتكبت الجريمة قبل 20 سنة كانت 2.509 مع مستوى دلالة 0.02، مما يعزز الفرضية بأن الجرائم التي يرتكبها الأفراد في سن مبكرة قد تكون أكثر خطورة.

- هناك ارتباطات دالة إحصائيا بين الدرجة الكلية للخطورة الإجرامية ومؤشراتها، مما يعني أن العوامل المدروسة تلعب دورا مهما في تحديد مستوى الخطورة الإجرامية لدى الأفراد
- لم تظهر فروق دالة إحصائيا بين درجة الخطورة الاجرامية للأفراد الذين ارتكبوا السلوك الإجرامي قبل 15 سنة مقارنة بالذين ارتكبوه قبل 20 سنة

استنتاج عام:

وفي الأخير نستنتج أن هناك علاقة متوسطة إلى قوية بين درجة الخطورة الجنائية وعمر ارتكاب السلوك الإجرامي. النتائج تشير إلى أن الأفراد الذين ارتكبوا الجرائم في سنوات مبكرة يظهرون مستويات أعلى من الخطورة الجنائية مقارنة بأولئك الذين ارتكبوها في سنوات لاحقة. وجود فروق دالة إحصائيا بين الفئتين المختلفتين من حيث السن يعزز الفرضية بأن العمر يلعب دورا مهما في تحديد درجة الخطورة الجنائية، حيث كانت قيمة ت للفئة التي ارتكبت الجريمة قبل 20 سنة 2.509 مع مستوى دلالة 0.02، كما أظهرت النتائج وجود ارتباطات دالة إحصائيا بين الدرجة الكلية للخطورة الإجرامية ومؤشراتها، مما يعني أن العوامل المدروسة تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الخطورة الجنائية لدى الأفراد. على الجانب الآخر، لم تظهر فروق دالة إحصائياً بين درجة الخطورة الجنائية للأفراد الذين ارتكبوا السلوك الإجرامي قبل 15 سنة مقارنة بالذين ارتكبوه قبل 20 سنة، مما يشير إلى أن الفروق الدقيقة في السنوات قد لا تكون مؤثرة بشكل كبير على الخطورة الجنائية بعد فترة معينة، وعليه يتضح أن التركيز على التدخلات المبكرة والتأهيل للأفراد الشباب الذين يظهرون ميولاً للسلوك الجنائي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في تقليل الخطورة الجنائية ومنع عودة الإجرام. هناك حاجة

ماسة لمزيد من الأبحاث لفهم العوامل النفسية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على السلوك الجنائي عبر مختلف الأعمار، وتطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الجريمة وتعزيزالأمن المجتمعي.

الخاتمة

الخاتمة

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الخطورة الاجرامية لدى عصابات الأحياء تمثل حالة تتوافر لدى الشخص المجرم ،و التي تؤثر أكثر على سلوكه المنحرف ،و عليه تعكس هذه الحالة مدى إحتمالية استعداد هذا الشخص لإرتكابه لجريمة أخرى في المستقبل و بالتالي تحقيق العود للسلوك الإجرامي ، و بهذا تم تأكيد صحة الفرضية الثانية أي كلما زادت درجة الخطورة الإجرامية زاد و تكرر العود للسلوك الإجرامي،و أن هذا الأخير ناتج عن عدة عوامل نفسية، ثقافية، إقتصادية،إجتماعية.... و من أهمها قلة المرافق العمومية و انتشار المخدرات بين افراد عصابات الأحياء و الاتجار بها ،و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأخيرة

اضافة الى أنالتحليل الإحصائي أظهر دلالة إحصائية قوية تؤكد صحة الفرضيتن معا ،مما يشير إلى ارتباط وثيق بين درجة الخطورة الإجرامية وتكرار العود للسلوك الإجرامي.

و من خلال تجميع و تحليل و تفسير البيانات لمجموعة من أفراد العصابات باستخدام أساليب إحصائية متنوعة، تم التوصل إلى نتائج مهمة تلقي الضوء على العلاقة بين درجة الخطورة الإجرامية وتكرار العود للسلوك الإجرامي ، و تتمثل هذه النتائج و التوصات في :

- أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين درجة الخطورة الإجرامية وتكرار العود للسلوك الإجرامي،فالأفراد الذين لديهم مستويات أعلى من الخطورة الإجرامية كانوا أكثر عرضة للعودة إلى النشاط الإجرامي بعد الإفراج عنهم.
- أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية في الأحياء الحضرية، مثل قلة فرص العمل والتدني في مستوى التعليم، تزيد من احتمالية انخراط الأفراد في السلوك الإجرامي وتكرار العود إليه.

- أن انتشار المخدرات في الأحياء الحضرية يسهم بشكل كبير في زيادة معدلات العود إلى السلوك الإجرامي ،فالأفراد المدمنون كانوا أكثر عرضة للعودة إلى الجريمة كوسيلة للحصول على المخدرات.
- أن قلة المرافق العمومية، مثل الملاعب والمراكز الشبابية والمراكز الصحية، تساهم في زيادة معدلات العود إلى السلوك الإجرامي، فنقص هذه المرافق يجعل الشباب أكثر عرضة للانخراط في الأنشطة الإجرامية بسبب قلة البدائل الإيجابية.
- أن الضغوط النفسية والاجتماعية، مثل التفكك الأسري والاضطرابات النفسية، لها دور كبير في تعزيز السلوك الإجرامي والعود إليه. الدعم النفسي والاجتماعي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في تقليل معدلات العود.
- يعد فهم علاقة الخطورة الإجرامية لأفراد العصابات بالعودة للسلوك الإجرامي خطوة أساسية في تطوير استراتيجيات فعالة للحد من الجريمة وبناء مجتمعات أكثر أمنًا واستقرارًا.

و من أجل التقليل من هذه الظاهرة و مكافحتها نقترح بعض التوصيات التالية :

- يجب على المجتمعات الحضرية تعزيز الفرص الاقتصادية والتعليمية للشباب من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، مكافحة انتشار المخدرات، وتوفير المرافق العمومية،كما ينبغي تعزيز البرامج التأهيلية و تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لأفراد العائلات المعرضين لخطر الانضمام للعصابات.
- يجب تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة مثل الشرطة والمؤسسات التعليمية والمجتمعية لتبادل المعرفة والخبرات وتنفيذ البرامج الوقائية بشكل أكثر فعالية.

- هناك حاجة مستمرة لإجراء المزيد من الأبحاث في مجال علم النفس الجنائي والسيكولوجيا الاجتماعية التي يمكن أن تساهم الأبحاث المستقبلية في تطوير استراتيجيات وسياسات أكثر فعالية للتدخل المبكر في السلوك الإجرامي.
- تنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة انتشار المخدرات في الأحياء الحضرية، وتشمل تعزيز جهود الشرطة في مكافحة تجارة المخدرات، وتقديم برامج علاجية وتأهيلية للمدمنين.
- تشجيع مشاركة المجتمع في جهود مكافحة السلوك الإجرامي وتنظيم حملات توعية مجتمعية تركز على مخاطر السلوك الإجرامي وتأثيراته السلبية على الأفراد والمجتمع،اذ يمكن أن تشمل هذه الحملات ورش عمل في المدارس والمراكز الشبابية، بالإضافة إلى استخدام وسائل الإعلام المحلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن

ثانيا: الكتب

1. ابراهيم بن عبد العزيز الدعيلي، **مناهج وطرق البحث العلمي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2010.
2. ابن منظور: لسان العرب، والمعجم الوسيط، ج.
3. أحمد فتحي سرور، الوسط في القانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، مصر، لادس.
4. الالفي أحمد عبد العزيز، العود للجريمة والاعتياد على الاجرام،المطبعة العالمية، د.ط،القاهرة، مصر ،1965.
5. بلقاسم سلطانية واخرون، **منهجية العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004.
6. جعفر علي محمد المنحرفين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 1998
7. حسن الساعاتي، علم الاجتماع الحتي، دار النهضة المصرية، (د.ط)، القلهرة، 1951.
8. حسين طاهري، جرائم المخدرات وطرق محاربتها، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.
9. دكتور عبد الحميد المنشاوي، جرائم التشرد والتسول، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1999.

10. رانيا حاكم كامل محمد ابراهيم، الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين العائدين الى الإجرام–دراسة سوسيولوجية،العدد29 ،كلية البنات للاداب و العلوم والتربية ،جامعة عين الشمس، مصر ،2022.

11. ربحي مصطفى عليان، **البيانات والمعلومات لأعراض البحث العلمي**، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان، 2009.

12. ريمون بودون، مناهج علم الاجتماع، ت: هالة شبؤون الحاج، منشورات عويدات، ط4، بيروت، 1988.

13. رئيس تمام، علم الإجرام، المعارف، ط2، الاسكندرية، 1987.

14. سعد المغربي، أحمد ليشي الفنان، الخاصة والأساليب رعايتها، المركز العربي الإسلامي للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1967.

15. سلامة مأمون، علم الإجرام والعقاب المكتبة الحديثة (د، ط)، القاهرة، 1978.

16. صالح بن محمد أل ربيع العمري العود إلى الانحراف في جنود العوامل الاجتماعية، ط1، " الرياض" 2002.

17. الطاهر سواكري، سيدعلي موسى"عصابات الأحياء السكنية في المجتمع الجزائري"،مجلة افاق لعلم الاجتماع ، المجلد 11،العدد2021،1.

18. طه أبو الخير وميز العصر، انحراف الأحداث، منشأة المعارف الاسكندرية، ط1، 1961

19. عبد العالي الصغيري، الجريمة وثقافة الانحراف في الوسط الحضري، دراسة حالة برج مولاي عمر مكناس، المغرب ، 2013

20. عبد القادر عدد ومبادئ قانون العقوبات الجزائري دار هوة للطباعة والنشر والتوزيع، د،ط، الجزائر.

21. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات، القانون العام، الجزء الأول، الجريمة 1998.

22. عدلي خليل العود ورد الاعتبار، دار المطبوعات، الجامعية، ط1، الاسكندرية، مصر، 1981.

23. علي حسن الخلق السلطان القدر: المبادئ، العائد في القانون العقوبات، المكتبة القانونية، بغداد، د^{ط}، و س.

24. علي عبد الرزاق جلبي واخرون، **البحث العلمي الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

25. عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

26. فاطمة عوض صابر، **اسس ومبادىء البحث العلمي** ، ط1، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2002.

27. فتوح عبد الله الشاذلي: أساسيات علم الإجرام والعقاب، 2000، منشأة المعارف الاسكندرية

28. فضيل دليو، علي غربي، **الاسس المنهجية في علم الاجتماع**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999.

29. محمد ارزقي ينسب، المافيا أداة للجريمة ، مجلة كلية أصل الدين السراط، التشبه، العدد 3، سبتمبر 2000.

30. محمد سعيد نمور، دراسات في الفقه القانون الجنائي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

31. محمد عبد الله لوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل لنشر والتوزيع الطبعة الأولى ،عمان2009.

32. محمود زكي شمس، أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي، ج، ب، د، ت، دمشق.

33. محمود نجيب حسني، علم العقاب، دار النهضة العربة، بيروت، (د.ط)، (بدون سنة).

34. مروان عبد المجيد ابراهيم، **اسس البحث العلمي**، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، ط1، 2009.

35. مروة عزت عبد الجواد، وليد محمد عبد الحكيم،2010.

36. مؤمون محمد سلامة،حدودسلطة القاضي الجنائي في تطبيق القانون ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر،1975.

ثالثا: الاطروحات والمذكرات

1. أحسن عمروش، الفلسفة الاجتماعية للملفيا الإيطالية أصلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى (الجزائر)، مجلة الدراسات القانونية (دع) (د ت) دون ترقيم الصفحات.
2. بوريرة سوس علاقة مراكز الأحداث بالعود لدى الأحداث المنحرفين، رسالة الماجيستير، منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2009.
3. خالد بن أحمد عتيق الجهش العود في شرب الخمر وعقوبته، رسالة ماجيستير منشورة، جامعة سابق للعلوم الأمنية قسم العدالة الجنائية، السعودية، 2014.

4. سليمان عبد المنعم، النظرية العامة لقانون العقوبات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

5. فرماس أمال، بوراوي نعيمة، مذكرة لنيل شهادة المستر في الحقوق تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة قاصدي مرباح 2021/2020

6. المومني أحمد محمد خلق، أثر الخطورة الإجرامية على تقدير العقوبة في التشريع الأردني، دراسة تحليلية مقارنة بالفقه الإسلامي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 49، العدد 2، 2007.

7. نشأت ناظم وحيد المالكي، جريمة التشجيع بطريق المساعدة على ارتكاب الجرائم الماسة بالأمن، معهد العلمين لدراسات العليا، ب، من ، 2018.

8. نور الهدى محمودي، التدابير الاحترازية وتاثريها على الظاهرة الاجرامية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر 2010-2011.

رابعا: المجلات

1. سيد علي موسى، الطاهر صوالحي عصابات أحياء (السكنية في المجتمع الجزائري)، مجلة لأفاق العلم الاجتماع، مجلة 11، العدد1، جوان،2021.

2. معتصم زكي الشوي: أسباب العودة للجريمة،الانس والحياة.، مجلة أمشية ثقافية، العدد 247، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة السعودية، 2003.

خامسا: الأوامر والقوانين

1. الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات الجزائري، الجريدة الرسمية، الصادرة في 11 يونيو 1966، العدد49، المعدل والمتمم.

2. قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم.

سادسا: المراجع الأجنبية

1. Dr. Mahmoudi reguia . Dr. Zaoui dalila (,2023) ,Drugs and their relationship to youth formation of gans in urban neighborhoods – A field study ,vo19 ,N01.
2. Louszt (o), le diagnostic l'état dangeureuss, Adis du com grés in ternationadeoriminologiet. Vi.1955.
3. Manuel Boucher, IBID
4. Marie-Ene Dion, Analyse du phénoméne des gangs de rue sur le trritoire de la ville de Québec, Québec, Canada ,2014, P41

سابعا: المواقع

1. هشام ليوسفي، جريمة تكوين عصابة اجرامية www.lecjur.blogspot.com
2. منتديات الجلفة ? http/www.djelfa.nbsbawttiephp
3. منتديات ستار تايمز 33193405 .spr t WWW.startims.com/a

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس المدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة
استمارة بحث لـ:
الموضوع :

الخطورة الاجرامية لدى أفراد عصابات الأحياء في الوسط الحضري وعلاقتها بالعود للسلوك الاجرامي
- دراسة ميدانية بحي بوزيان المدية، حي براقي الجزائر العاصمة

إعداد الطلبة:إشراف الأستاذة:
دلاشي ياسين أ.د/ محمودي رقية
بوراكي العربي

ملاحظة:معلوماتهذهالاستمارةسرية و نطمئنكم بأنها لن تستخدم إلا للحصول على بيانات علمية لهذه الدراسة الموسومة بالخطورة الإجرامية لدى أفراد عصابات الأحياء في الوسط الحضري وعلاقتها بالعود للسلوك الإجرامي ، وتقبلوا تحياتنا .

رقم الاستمارة : .....

-البيانات العامة للمبحوثين:

-السن:(15 _ 20) (20_25) (25_30)فما فوق

-المستوى التعليمي:.ابتدائي متوسط ثانوي معي

-الأصل الجغرافي : ريفي حضري

الوضعية الأسرية لوالدي المبحوث "تفكك اسري" :طلاق وهجر

-الحالة الاجتماعية : متزوج اعزب مطلق

- الوضعية المهنية: عامل عاطل عن العمل

أسئلة خاصة بالفرضية الأولى : كلما زادت درجة الخطورة الاجرامية لدى عصابات الاحياء زاد احتمال العود السلوك الاجرامي

المحور الاول: الخطورة الاجرامية لدى أفراد عصابات الأحياء وعلاقتها بالعود للسلوك الاجرامي

أ. العود للسلوك الاجرامي

1-هل سبق لك وان ارتكبت سلوك اجرامي

نعم لا

اذا كان نعم : حدد نوع السلوك الإجرامي؟.....

2-في سن ارتكبت السلوك الاجرامي

ارتكبت سلوكإجرامي قبل سن 15سنة

ارتكبت سلوكإجرامي قبل سن 20سنة

ارتكبت سلوكإجرامي قبل سن 40سنة وأكثر

3-الأسباب التي دفعت بك الى العود الى السلوك الاجرامي:

- بسبب المشاجرات ☐
- الفرار من مصالح الأمن ☐
- الاعتداء على الغير ☐
- تحطيم ممتلكات الغير ☐

4-السبب الرئيسي في عودتك للسلوك الاجرامي حسب رأيك

- أصدقاء السوء ☐
- انخرط في العصابات . ☐
- غير قادر على التحكم في تصرفاتك ☐
- الفراغ ☐
- البطالة ☐
- نقص المرافق العمومية ☐

ب. الخطورة الاجرامية:

1. السوابق العدلية.

الرقم	العبارة	نعم	لا
01	في المشاجرات تم توقيفي من قبل مصالح الأمن.		
02	حاولت الفرارمن مصالح الأمن.		
03	تم سجني بسبب الضرب والجرح.		
04	سجنت بعد تحطيم ممتلكات الدولة.		

2. الإدمان على المخدرات.

الرقم	العبارة	نعم	لا
01	أشترك في ترويج المخدرات.		
02	أبيع الأدوية المهلوسة.		
03	اتعاطى المخدرات والحبوب المهلوسة قبل المشاجرة.		

04	احصل على السجائر الملفوفة من الكيف والمخدرات بكل سهولة.		
05	أتناول الحشيش والخمر في السهرات الليلية.		

3. السلوك العدواني.

الرقم	العبارة	نعم	لا
	السلوك العدواني المادي		
01	أضرب بواسطة العصي والسلاسل الحديدية.		
02	أحمل السكاكين أثناء المشاجرة .		
03	استعمل سيف الساموراي وقارورات الخمر في المشاجرة.		
04	أرشق بالحجارة في المشاجرات الليلية.		
05	أرد الإساءة البدنية بأقوى منها في المشاجرات.		
06	اعتديت على شخص برذاذ مسيل الدموع.		
07	تسببت بعاهة مستديمة لشخص.		
	السلوك العدواني اللفظي		
08	أميل للمجادلة و الإهانة اللفظية.		
09	اسخر من رأي الآخر.		
10	أتلفظ بالعبارات النابية أثناء المشاجرة .		
11	لا أعطي الفرصة لغيري في الحوار.		

4. اللصوصية(السرقة)

الرقم	العبارة	نعم	لا
01	أثناء المشاجرةأسرق أشياء الغير.		
02	مصاريف البيت اليومية كلها من عائدات السرقة.		
03	سرقت في الأماكن العامة.		
04	منذ الطفولة أسرق.		
05	متعود على سرقة الأشياء الثمينة.		

06	أسرق بشكل عفو بدون تخطيط مسبق.		

5. ممارسة الدعارة وفساد الأخلاق.

الرقم	العبارة	نعم	لا
01	أمارس الـعلاقة الـجنسية مع النساء.		
02	ألعب القمار مع مجموعة من الأشخاص.		
03	مارست الاستمناء كثيرا.		
04	أشاهد الأفلام الإباحية (الجنسية).		
05	أشترك في أعمال متعقلة بالدعارة.		
06	أحب الجنس مع الرجال.		

6. السلوك الانتحاري

الرقم	العبارة	نعم	لا
01	حاولت الانتحار برش البنزين على جسدي.		
02	قطعت شريايين يدي.		
03	حالة الفقر تجعلني أفكر في الانتحار.		
04	استخدمت الحبل لشنق نفسي.		
05	تناولت الجافيل وروح الملح.		
06	سجن والدتي دفعني للانتحار.		

أسئلة خاصة بالفرضية الثانية: انتشار المخدرات وقلة المرافق العمومية يساهم في العود الى السلوك الاجرامي.

1- هل انتشار المخدرات في حي اقامتك أدى بك الى ممارسة السلوك الاجرامي مرة أخرى

☐ نعم ☐ لا

2- اذا كانت اجابتك بنعم هل واصلت في نفس الاعمال المتمثلة في :

- الاشتراك في ترويج المخدرات ☐
- بيع الأدوية المهلوسة ☐

- التعاطي والإدمان ☐

3- وهل دفع بك الإدمان الى الاعتداء على الغير " مشاجرات"

☐ نعم ☐ لا

4- لماذا تلجأ إلى التعاطي ، منأجل:

- نسيانمشاكلك الخاصة ☐
- عدم توفر مناصب عمل ☐
- تأثير جماعة الحي الذي تسكن فيه ☐
- بسبب نقص المرافق الترفيهية في الحي ☐

5- هل يتوفر حيكم على المرافق العمومية الخاصة بالتسلية" حدائق، مسبح ، ملاعب،..."

- نعم ☐ - لا ☐

6- هل الحي يتوفر على مرافق :

- المرافق الاجتماعية ☐
- المرافق الصحية ☐
- مراكز حفظ الأمن والاستقرار ☐
- مرافق التسلية ☐
- المرافق الثقافية كالمكتبات ☐
-

7- اذا كان فيه نقص لمثل هذه المرافق ، اين تستثمر وقتك ؟

8- هل نقص هذه المرافق دفع بك الى ممارسة أنشطة لصوصية " السرقة، الاعتداء،...

نعم ☐ لا ☐

9- فيما تتمثل اشكال هذه السرقة

- الاعتداء على أشياء الغير ☐
- السرقة في الأماكن العامة ☐
- متعود على السرقة منذ الصغر ☐